كتاب الهلال



هذه حياتي

للمرحوم
عبد العزيز فهمي

تقديم
طاهر الطناحي

١٩٦٣



سلسلة ثقافية شهرية

Dr. Binibrahim Archive

كتاب الهلال

KITAB AL-HILAL

سلسلة شهرية تصدر من « دار الهلال »

رئيس التحرير: طاهر الطناحي

العدد ١٤٥ ـ ذو القعدة ١٣٨٢ ـ ابريل ١٩٦٣

No. 145 — APRIL 1963

مركز الادارة

دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب

التليفون : ٢٠٦١٠ (عشرة خطوط)

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى : (١٢ عددا) فى الجمهورية العربية المتحدة جنيه مصرى ـ فى السودان جنيه سودانى فى سوريا ولبنان ١٢٥٠ قرشا سوريا لبنانيا ـ فى بلاد اتحاد البريد العربى جنيه و ٣٠٠ مليم ـ فى الامريكتين ٥ دولارات ونصف ـ فى سائر أنحاء العالم ٣٥ شلنا

٥

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

هذه حياتى

للمرحوم

عبد العزيز فهمى

تقديم

طاهر الطناحى

دار الهلال



الزعيم الكبير عبد العزيز فهمى

تقديم

بقلم طاهر الطناحي

في فبراير سنة ١٩٦٢ نشرت سلسلة كتاب الهلال « قصة حياتي » لاستاذ الجيل أحمد لطفي السيد . وقد أشار في أحد فصولها الى صديقه وزميله في الجهاد المرحوم الزعيم الوطني وشيخ القضاة والمحامين عبدالعزيز فهمي . وقد طالبني كثير من قراء هذه السلسلة بأن انشر حياة هذا الزعيم الكبير

والواقع انني حرصت كل الحرص على تدوين حياة كل من هذين الزعيمين الصديقين ، اللذين كان لهما آثار جليلة في تاريخ مصر السياسي ، ونهضتها العلمية والاجتماعية . وكنت قد بدأت بتدوين حياة عبد العزيز فهمي ، ونشرت فصولا منها في مجلة « المصور » قبل عشر سنوات . ثم دونت بعدها حياة لطفي السيد ، ونشرت فصولا منها أيضا في تلك المجلة . ثم عدت اليهما واكملت فصولهما ووضعت كلا منهما في كتاب مبوب كامل

ولست ازعم انني كتبت قصة حياتهما من عندي أو بأسلوبي الخاص ، بل انني عنيت كل العناية بأن يملي كل منهما فصول هذه الحياة بلسانه . وكانت مهمتي كمؤرخ معاصر أن أضعها في القالب التاريخي ، لانه لم

يسبق لهما أن وضعا مذكرات أو قصة حياة ، وكانا فى حاجة الى من يعاونهما فى ذلك ، خدمة لنهضتنا الوطنية وتاريخنا القومى الحديث

وكنت كلما انتهيت من تدوين فصل من الفصول بعد املائه ، عدت الى صاحبه فقرأته عليه للتصحيح والمراجعة ، أو للزيادة والتهذيب ، حتى أكتملت عندى قصة كل منهما ، التى تترجم حياتهما وسيرتهما كما وافق عليها كل من هذين العظيمين . وقد نشرت حياة أحمد لطفى السيد فى أوائل العام الماضى بمناسبة بلوغه التسعين من عمره !

وهذا هو كتاب « هذه حياتى » للمرحوم عبد العزيز فهمى أحد زعماء الصف الاول من الوفد المصرى الذى قام لاول مرة فى تاريخنا السياسى بالوكالة عن الامة فى مطالبة الانجليز برفع الحماية ، وجلاء جنودهم عن مصر التى احتلوا أراضيها منذ سنة ١٨٨٢ م لكى تستقل بشئونها استقلالا كاملا ، وتخلع عنها نيرالذل والاستعمار!

كان يرفض ... !

وقد كان عبد العزيز فهمى منذ اعتزل السياسة فى أواخر حياته يأبى أن يتكلم عن نفسه ، أو عن سعد زغلول وخلافه معه ، أو عن أى حدث من أحداث الثورة الوطنية التى قامت سنة ١٩١٩ م ، وشغلت مصر والرأى العام حقبة طويلة من الزمان

وقد أحدثت حملة الصحف الوفدية عليه منذ اختلف مع سعد زغلول عقدة فى نفسه من الصحافة والصحفيين ومن التاريخ والمؤرخين ، حتى أننى خاطبته مرارا فى تدوين مذكراته ، فكان يرفض فى كل مرة رفضا باتا .

وذات مرة الححت عليه الحاحا شديدا وقلت له :

ـ انك مصدر عظيم من مصادر التاريخ المصرى لحركتنا الوطنية ألتى قامت سنة ١٩١٩ م ، فهل لك أن تساعد التاريخ والمؤرخين على جلاء الحقائق ؟

فقال فى حركة عصبية اعتادها كل من عرفه :

ـ لست من المؤمنين بالتاريخ ، بل انى من الكافرين بآلهة التاريخ ، لانه مملوء بالكذب ، واذا حدثتك عن يوم ١٣ نوفمبر مثلا ، فقد يكون ما أرويه لكم اختلاقا ، لانه رواية ، والرواية خبر من الاخبار ، والخبر ـ كما يقول علماء اللغة ـ يحتمل الصدق والكذب ، أو ـ كما يقول الشرعيون ـ مايحتمل الصدق والكذب لذاته

وقد زادوا كلمة « لذاته » لئلا يتنـــــاول الانبيـــاء ، وهم معصومون عن الكذب .. أما غيرهم ، فيجوز لهم الكذب ، بل ان الكثيرين يكذبون فى التاريخ ، وليس هناك حقيقة تاريخية تكون صدقا صرفا

فقلت له :

ـ ولكن حادثة ذهابك انت ، وسعد زغلول ، وعلى شعراوى الى سير « ونجت » هى حقيقة صادقة صرفة !

فقال :

ـ قد يكون حقا اننا ذهبنا الى سير « ونجت » بدار المعتمد البريطانى ، ولـكن هل يعلم أحد حقيقة ماحـدث فى اجتماعنا به ، واذا رويت أنا هذه الحادثة كما وقعت ، فان روايتى تحتمل الصدق والكذب .. كما أن رواية كل من زميلى تحتمل ذلك ، فأينا يكون الصادق ؟

فقلت له :

ـ ولكن هناك محضرا مكتوبا بهذه الحادثة نشرتموه

فى جميع الصحف بامضائكم انتم الثلاثة !!

فضحك رحمه الله ، وقال : « قد يكون هذا المحضر مزورا .. ولا أتهم زميلى سعد وعلى شعراوى بالتزوير ، لانه ليس مكتوبا بخطهما ، ولكنه مكتوب بخطى .. فقد كنت أصغر الثلاثة سنا . وطبيعى أن الاصغر هو الذى يتولى الكتابة ، فلما عدنا من دار المعتمد البريطانى كتبت هذا المحضر بالحرف ، ولم أترك كلمة ولا معنى دار فى هذه المقابلة الا دونته » !

سياسى أديب

وحاولت وقتئذ أن يروى للناس حياته السياسية ، ولاسيما فى ثورة ١٩١٩ ، وماوقع بين سعد وبين زملائه من خلاف وأسباب هذا الخلاف ، ومادار وراء الستار من آراء واحداث فى القضية المصرية . ولكنه كان يرفض فى كل مرة رفضا شـــديدا على الرغم من لطفه وادبه وأخلاقه الحميدة وتواضعه الكبير ، وقـد اهتديت الى أن من اسباب رفضه أننى كنت أرغب اليه فى ذلك كصحفى . وكان بعد خلافه مع سعد قد كره الصحفيين ..

وفى مايو سنة ١٩٤٩ زرته فى منزله بمصر الجديدة ، وكان قد اعتزل السياسة ، والقضاء ، وانقطع عن مجمع اللغة العربية الذى كان عضوا فيه ، واعتكف فى غرفة نومه لضعفه ومرضــه . وكان يقضى الوقت فى قراءة مايختار من الـكتب القانونية والادبيــة . وقد انتهى ـ وهو فى هذه العزلة ـ من ترجمة كتاب « قواعد وآثار فقهية رومانية » عن الفرنسية ، نقلها طائفة من رجال القانون الفرنسيين عن الاصــل الاول اللاتينى . وهو الكتاب الذى تولت طبعه كلية الحقوق فى جامعة القاهرة

وكان يتسلى فى ذلك الحين بنظم قصـــيدة دالية فى الاخلاق والاجتماع مطلعها :

يا حادى العمرِ أبعدتَ المدى فتَى
تُلقى عصاك وتُعْفى من الكَبَدِ

تسعٌ وسبعون ميلاديةٌ غَبرت
قضيتُها بشقاءِ الرُّوح والجَسَدِ

إنْ سامنى الطبع إخلاداً إلى دعة
صالتْ علىَّ الأمانى صولةَ الأسَدِ

وقد نظم هذه القصـــيدة فى أوائل عام ١٩٤٩ م ، ووصف فيها شيخوخته ومرضه وأبان فيها عن تجاربه فى معاملة الناس ، وماشاهده من أحوال الصحف وعرفه عن فساد السينما ، وأشاد فيها بالعلم ، وحث الشباب العربى على طلبه ، والعناية بالاستزادة منه لانه أساس النهضة فى عصرنا الحديث ، وانه سر قوة الاقوياء ، وقال فى ذلك :

أنظر تجد أن أهل العلم قد فتحوا
مَغالقَ الكوْن من قُربٍ ومن بُعدِ

شقّوا القفارَ وبطن الأرض وارتفعوا
إلى المجرّةِ مثل الجِنّةِ المردِ

هُمْ واقعيُّون لا تجدى رواحلُهم
فى حَوْمة الغيب ذاك المجهل الأبدى

بلْ يَعمـدُون إلى ما قدمتْ لهمو
هذى الطبيعـةُ من ماءٍ ومن جَمَـدِ

ومن ظواهرَ شتى لا عدادَ لهـا
كالحـرِّ والبردِ أو كالبرق والرّعـدِ

وكلما كشفوا عن سِرِّ ظـاهرةٍ
فازتْ صنـاعتُهم منهم بخـير يدِ

فَساد أقوامهم فى الأرض وامتلكوا
نواصىَ القـاعدين الهُمَّـل والرُّكد

وقال عن الصحافة :

واحذرْ فلا تأخذِ التوجيهَ من صُحُف
إلا المُقامَ على ثَبْتٍ من السُّنُـدِ

ذاتُ الجـلالة ـ يالله من لعبٍ
أضفوا عليها ـ هَبيدٌ لُفَّ فى بُجد(١)

أميـةُ مهَروهـا مهْـرَ قارئةٍ
ودللوهـا ، فـلم تحمـل ولم تَـلِدِ

ما أنجبتْ ولداً أو أثمـرت خلقاً
والعقمُ فى الخُلْقِ شر منـه فى الوَلد

---

(١) الهبيد : الحنظل . والبجد : بضم الباء والجيم جمع بجاد وهو الثوب المخطط

أجمع صحائف يوم وأملْ فاكتبوا
تخرج بصفر ولو بالغت فى العدد

ثم خاطب الاستاذ فكرى أباظة ، وكان وقتئذ نقيبا للصحفيين ، وأشار الى فساد السينما أيضا ، فقال :

فكرى أباظة يا نسلَ الكرام الا
دعوت شاردةَ الكُتّاب للرّشَدِ
وهل علمت بما فى شاشة السينما
وما تُخيلُ فى تمثيلها البردِ
سمعتُ أن ملاهيها قد انتشرت
فى كل زاوية من قطرنا النّكِد
وأنها مَتْجرٌ نامٍ بضاعته
معاولٌ تهدمُ الأخلاق فى البلدِ
وكتلةُ الشعب من حافٍ ومُنتعل
تسعى اليها سَعىَ مُنْجردِ[2]
إن الخيالة فيها كل فائدة
لو أنها أقلعت عن سيرها الأودِ[3]

وقد بلغت أبيات هذه القصيدة ثلثمائة واربعين بيتا ، حتى سماها البعض لبلاغتها وجزالتها المعلقة الثامنة ،

---

(٢) المنجرد : الفرس المنطلق فى السباق
(٣) الاود : المعوج

والمعلقة الحادية عشرة ، ولكنها تكاد تفوق معلقتين من هذه المعلقات بعدد أبياتها ، وقوة تعبيرها ، وماتضمنته من شئوننا العصرية .. على الرغم من أن الكثيرين لم يعرفوا عنه انه ينظم الشعر ، ويجيده هذه الاجادة التى بلغت اجادة الشعراء الفحول

ولا ريب أن عبد العزيز فهمى كان أديبا كبيرا ، وفقيها فى لغتنا العربية ـ كما عرفه الجميع ـ الى ماكان له من نبوغ فى عالم القضاء والمحاماة . وقد كان يهوى الشعر وينظمه منذ كان تلميذا فى مدرسة الحقوق ، وله عدة قصائد نظمها فى شبابه تشهد له بسلامة ذوقه وسمو أفكاره وقوة عاطفته . وكثيرا ماكان يطارح صديقه لطفى السيد بالشعر القديم الذى يحفظان منه لعدد غير قليل من كبار الشعراء . ولما استقال عبد العزيز فهمى من وزارة يحيى باشا ابراهيم ، وهى وزارة « حزب الاتحاد » مع زملائه الاحرار الدستوريين كتب نشيدا طريفا مطلعه :

تحكّمُوا تحكّمُوا يا حزب الاتحادْ

وطوّفوا واغنموا واكمدوا الحُسّادْ

ولما ترجم كتاب « القواعد الفقهية الرومانية » تقدم اليه الاستاذ محمد مفتى الجزائرلى وكيل محكمةالنقض السابق ليبدى على ترجمته بعض الملاحظات . وبعد مناقشة بينهما فى موضوع تلكُ الملاحظات ، تأهبالاستاذ المفتى للانصراف . وعند انصرافه ترك ورقة صغيرة قراها عبد العزيز فهمى ، فوجد فيها هذين البيتين :

نجىءُ إلى بَحر من العالم زَاخر

فنَمْتَار من عَالم ومن طُرفاتِ

فان عينا من رأى كرئيسنا

سألت له الرحمن طول حياة

فرأى رحمه الله ان هذه تحية ينبغى ان يرد عليها بمثلها ، فبعث اليه برسالة فيها هذه الابيات :

إذا التاث بابُ الحق أو غُمَّ وجهُه

فيمم حمى المفتي أبي النفحات

يَغثك من الرأى السديد بواضح

يُضيء ضياءَ البرق فى الظلمات

ولا تعدلنَّ عنه إلى رأى غيره

فشتان بين الروض والفلوات

تصدّى لما عربه من فقه رومة

تصدى تحرير طويل أناة

فشكراً لمسعاهُ الكريم وأنسأت

يد الله فى أيامه النضرات

فأجابه الاستاذ المفتى الجزائرلى بأبيات اخرى ، فرد عليه رحمه الله مرة ثانية بقصيدة سينية من قافية هذه الابيات ، وكبرها حتى بلغت ثلاثين بيتا . ولما علم بعض شباب الشعراء بهذه الاشعار صاروا يكاتبونه بأبيات يريدون بها مساجلته ، فكان يرد عليهم ويساجلهم الى ان ختم هذا الشعر بتلك المعلقة الدالية كما سماها بعض الادباء

كيف وافق ؟

وكان رحمه الله يعلم انى من المشتغلين بالادب ، وانى طويت حياتى العملية فى العمل بالمجلات الادبية والعلمية ، وان اتجاهى الاول هو الى خدمة العلوم والفنون والآداب ، وقد اشتغلت بالصحافة كخدمة وطنية واجتماعية ، ولم أتخذها وسيلة لخدمة حزب من الاحزاب ولا أداة لهتك الاعراض ، ونشر الفضائح ، واشاعة الفساد بين الشباب ، ومساعدة الاجانب والمستعمرين ، وتشويه سمعة المجتمع ، والدعاية السيئة للبلاد

كان رحمه الله يعلم ذلك كله ، وكان يثق بى ويعرف عنى الصدق والامانة • وكنت كلما فاتحته فى تدوين قصة حياته ـ كما قلت ـ يرفض رفضا باتا ، فأحببت أن أفتح مغاليق نفسه بما عرفته عن أدبه وحبه للشعر العربى ، وهو جالس فى سريره أو فى غرفة نومه ، فكان يفيض فى ذلك .. ثم امتد الحديث بعد زيارة أخرى الى نشأته الاولى ، فأخذ يحدثنى عنها فى بساطة واطمئنان .. فلما عدت الى مكتبى رأيت ان أضع مشروعا للفصل الاول من قصة حياته ، فوضعته على لسانه ، ثم زرته للمرة الثالثة ، وقدمت اليه هذا المشروع • ولما كان مضمونه بعيدا عن السياسة ، فقد قرأناه معا ، ثم اقترحت عليه أن يمليه هو لكى يكون بأسلوبه ، ففعل . ثم كان الفصل الثانى ، ومايليه من الفصول . وشاء الله أن يرتاح الى طريقتى معه ، فأملى سائر الفصول السياسية والقضائية الى أن انتهينا من هذه القصة التاريخية حتى وقت اعتزاله منصبه القضائى كرئيس لمحكمة النقض والابرام

وقد اختير بعد ذلك رئيسا لحزب الاحرار الدستوريين فى فبراير سنة ١٩٤١ بعد وفاة رئيسه السابق محمد محمود ــ ثم عضوا فى مجلس الشيوخ ، وعضوا لمجمع اللغة العربية . ولم يحدث فى حياته فى هذا الحزب وفى مجلس الشيوخ ومجمع اللغة العربية من الاحداث الكبرى مايحرص عليها المؤرخ ، غير أنه حين كان عضوا فى مجمع اللغة العربية وضع مشروعا لاصلاح الحروف العربية يتضمن استبدالها بالحروف اللاتينية ، كما حدث نظير ذلك فى تركيا ، ولكنه كان فيه تهذيب لبعض تلك الحروف اللاتينية حتى تتفق ولغتنا الفصحى.

وكان عجيبا أن يقوم عبد العزيز فهمى الحريص على اللغة العربية وعلى التراث العربى بوضع هذا المشروع ، وتساءل الكثيرون كيف يكون ذلك ، وكان جوابه كما دونه فى مقدمة هذا المشروع :

« .. هذا ومن الناس من يتساءلون كيف يمر بخاطرى ــ وانا ممن يعتزون بقوميتهم وبلغتهم العربية ــ أن أستبدل الحروف اللاتينية بالحروف العربية لرسم الكتابة ؟

« لهؤلاء المتسائلين كل العذر ، لكنى أعرف أيضا كيف أفهم واجبى وأؤيده فى أى وضع أكون : تركت العمل ، وعولت على قضاء مابقى من زمنى بقريتى هادئا ، بعيدا عن المغامرات والمساجلات والمناصبات فى أى منحى من مناحى الحياة العامة ، لكن ــ لشقوتى ــ لم يذرنى القدر أهدأ ، بل فوجئت فى عزلتى فيما فوجئت به بتعيينى عضوا فى مجمعنا اللغوى . ترددت بين القبول والرفض

في القبول مشقة ، وفي رفضي المقدور عليه في ظن الناس ما يشبه فرار الجبـــان . وفكرة الجبن شر ما تضيق به نفسي . قبلت على مضض معللا النفس بأن الامر خدمـــة العربية بمعهد هادىء بين نخبة من خيرة علمائنا وادبائنـا الافاضل ، ان قصرت في مجاراتهم ، كان لي من رجاحـــة عقولهم ورجاحة صدورهم وكرم اخلاقهم مايسع قصـوري أو تقصيري ، ولا يشعرني بشيء من قلة غنائي

« وأول ما عنيت به ، معرفة واجب عضـــو هذا المجمع اللغوي . قرأت في مرسوم تأليفه أن من أول مهـــامه ، المحافظة على سلامة العربية . وفي قرار لوزير المـــعارف ان عليه ان يبحث أمر تيسير هـــذه الكتابة تيسيرا يقي ألسنة قرائها من اللحن والخطأ ، فواجب المجمع في هذا الصدد معين بالنصوص الصريحة ، وأنا من ضمن لجنة الاصول المكلفة بتأدية هذا الواجب ضمن ماعليهـــا من التكليفات واجبي اذن بين هو : المحافظة على الفصحى ، وجعل قارىء ماهو مكتوب بها لا يلحن في قراءتـــه ، ولا يخطىء

« واذا قبلت عضوية المجمع ، فاما ان اؤدى هـــذا الواجب بحسب ما أراه ، واما أن افارق . .

« ولا سبيل في رايي لتأديته حق التأدية الا باتخاذ الحروف اللاتينية وفيها حروف الحركات ـ لا اطلاقـــا بل على وجه خاص رأيته ـ أما الشكل الكلي أو الجزئي أو مارآه البعض من حروف أو ذنبات توضع للحركات في غضون الرسم ، فقد فكرت فيه كثيرا ولم أجد شيئا منها صالحا . . »

وقد طبع رحمة الله هذا المشروع ، وقدمـــه للمجمع ، فلم يقدر له النجاح كغيره من المشروعات التي قدمت في

ذلك الحين . وكان رحمه الله متحمسا له كل التحمس .
واذا كان مدينا لواجبه ـ كما يقول ـ فى وضع هذا
المشروع ، فأرجح الظن عندى أن قرار وزير المعارف
ينص على تيسير الكتابة العربية لا على تغيير رسمها
بحروف أخرى ، على ان الحروف اللاتينية ليست سبيلا
الى المحافظة على سلامة اللغة العربية وتراثها المجيد
الذى مضى عليه الآن نحو الف واربعمائة عام فضلا عن
أن الحروف العربية يستخدمها للكتابة نحو أربعمائة
مليون مسلم فى كثير من أنحاء العالم ، وقد اصبحت هذه
الحروف بعد تعديلات فى عدة قرون فنا جميلا متعدد
الاشكال ، ولعل الكتابة العربية من أقل الكتابات صعوبة
اذا قيست بالكتابة الصينية والكتابة اليابانية فى عصرنا
الحديث ، أوالكتابة السنسكريتية أو الكتابة الهيروغليفية
فى الزمن القديم . وقد نجحت الحروف اللاتينية فى
تركيا ، لان اللغة العربية ليست لغة الاتراك !

واجبه الاول

ومن المأثور عن عبد العزيز فهمى باشا انه كان يكره
الظهور ، ويمقت المظاهر والغرور . ولعله لم يشاهد
يوما لابسا بدلة التشريفة الموشحة بالقصب بعد أن نال
رتبة البكوية ، ثم بعد ان أصبح وزيرا وفاز برتبة
الباشوية . وقد كان فى الحفلات الرسمية لايخرج من
داره حتى يلبس فوقها معطفه ، ويرفع ياقته كيلا يبدو
منها شىء من نسيجها الذهبى . وحينما يخرج من هذه
الحفلات يعود الى لبس المعطف ورفع ياقته بحيث يبرح
داره ، ويؤوب اليها ، ولا يعلم احد انه لابس غير بدلته
العادية .. وكان رحمه الله يمقت التحلى بالذهب ،

ويكره أن يرى رجلا محليا أسنانه بالذهب ، أو لابسا خاتما من ذهب ، أو معلقا كتينة ذهبية فى صدره ، أو حاملا علبة سجاير من الذهب . واذا أهدى اليه أحد أصحاب القضايا وهو محام هدايا ذهبية ــ بعد نجاحه فيها ــ أهداها الى بعض أصدقائه أو أفراد أسرته

وكانت الخدمة العامة واجبه الاول ، وطالما اعتذر عن مناصب القضاء والوزارة مفضلا المحاماة أو النيابة عن الامة فى مجالسها التشريعية ليكون متفرغا لخدمة أبناء أمته فى ميدان حر

وقد حدث انه أختير لرياسة محكمة الاستئناف فى ابريل سنة ١٩١٤ ، وكان وقتئذ عضوا فى الجمعية التشريعية ، وكان له صوت مسموع فى الدفاع عن مصالح الامة ، فهاج الرأى العام حين أذيع النبأ بأن الحكومة فى ذلك الحين تريده لخدمة القضاء ، وتحرم الامة من خدماته لها فى الجمعية التشريعية ، واستجاب عبدالعزيز فهمى لرغبة الرأى العام فى بقائه فى هذه الجمعية ورفض منصبه فى محكمة الاستئناف

القدوة الحسنى

واذكر ان صديقه احمد لطفى السيد ، وكان وقتئذ رئيسا لتحرير صحيفة « الجريدة » كتب فى عدد ٥ ابريل من ذلك العام مقالا بعنوان : « القدوة الحسنى » جاء فيه :

« يسرنا ــ كما يسر صديقنا عبد العزيز فهمى وكل مصرى محب لبلاده ــ أن يكون الرأى العام فى بلادنا يقظا ملتفتا لجميع الحوادث ، مقدرا رجاله الامناء قدرهم ، يطالبهم مطالبة رب الدين أن آتوا بلادكم حقها عليكم ،

وافنوا فى خدمة الجمعيـة التى ولدتكم والتى عليكم اعتمادها فى تحقيق الآمال ..

« ويعجبنا أن يكون للناس على خدمة الامة من الدالة مايبيح لهم المداخلة فى شئونهم التى هى اشبه بالشئون الخاصة منها بالاعمال العامة ..

« اللهم لك الحمد والمنة على أن جعلتنا نسمع بآذاننا ونرى بأعيننا أن يقف الراى العام لعبد العزيز موقف الذى يعتقد أن هذا الرجل ليس له التصرف فى نفسه وملكاته ، بل هى وقف على خدمة الامة فيما تشاء الامة

« غبطة تسـيل لها الدموع الباردة فرحا بأن زمن الهدم قد ولى ــ لا رده الله ــ وقد جاء بدله زمان بناء الرجال !

« وليست المسألة فى ذاتها من المسائل الكبرى ، ولا من العقد الاجتماعية ، حتى كنت اتوقع أن تردنا من كل ناحية كتب الاستفهام عما تم فيها ، بل كتب الاعتراض علينا فى أننا لم نتبين راينا فى المسألة كما نصدع به فى كل مسألة سواها ــ ليست المسألة كذلك ، ولكنها بسيطة فى حد ذاتها ، لم يعتدها الا مركز الاستاذ عبد العزيز وثقة الامة فى نائبها المحترم

« طلبت اليه الحكومة أن يقبل القضاء فى محكمة الاستئناف ، وانى شاهد رؤية وسماع على أن الحكومة لم يكن لها فى ذلك الا قصد حسن وخدمة للقضاء . وأشهد بذلك ، ولكنى أشهد معه بأننا فى الجمعية التشريعية فى غاية الحاجة الى عبد العزيز فهمى وزملائه كبار العقول أشداء القلوب الذين لا يفرطون فى حق من حقوق الامة مهما صغر قدره وقلت قيمته . وعلى هذا الاعتبار جرى الرأى العام فى تقدير المسألة حتى قال لى كبير

الاحرار (يقصد سعد زغلول وكيل الجمعيه) لمناسبة هذه المسألة : تلك جناية على الجمعية تبوء انت بشطر من المسئولية عليها . واذا كان هذا هو راى سعد ، فماعسى أن يكون راى الباقين ؟!

« أن عبد العزيز فهمى بتواضعه المشهور ، لعله لم يقدر ضرورة بقائه فى الجمعية بالقياس الذى قدره به جميع أعضائها والراى العام .. انه رجل قانون طلب اليه خدمة القانون بمحكمة الاستئناف ، فكان حاله كالجندى طلب منه ان يخدم بسلاحه محل جندى آخر فى ميدان الجهاد ، فما يأخذه زهو الشهرة عن الخدمة الهادئة بين جدران قاعات الجلسات ، ولا يظنه عاملا لاقامة الحق اقل منه شرفا حين يعمل لتأييد الحق والعدل بصورة أخرى فى الجمعية التشريعية

« وأنا ضمين بأن هذا الرجل العالم لن تتجلى أمامه تلك الخيالات اللماعة حين يظفر بالوزارة ، أو حين يسمع صوته الصريح لتحقيق مايراه لمصلحة البلاد . شغل بشغل ، وخدمة للحق هنا وهناك .. خدمة الامة فى الحالين ، فما يكون من التفضيل فى نظره الا اعتبارات شخصية ، وليس لديه من طمع الا العفاف بالكفاف ، فلا مفضل الا مايتفق مع مزاجه ويتمشى مع حال صحته !

« ولقد علم أصحابه ان طبيبه قال غير مرة بعدم استمراره فى الجمعية التشريعية ، وهو الدكتور طلعت . قالها وقوله حجة ، فكان ذلك هو المرجع عند الاستاذ عبد العزيز فهمى واخصائه . فلما راى أن الامة التى انابته تحرص على نيابته ، واصحابه فى المجلس يحرصون على الاحتفاظ به بينهم ، قال : وصحتى ايضا فداء .. !»

رأيه في سعد وزملائه

تلك شهادة من صديقه لطفى السيد على أخلاقه وفدائه . وسترى في فصول هذا الكتاب كيف تولى القضاء في ظروف غير هذه الظروف ، وكيف خاصم سعد باشا ، وانشق مع بعض زملائه على الوفد ، وأسباب هذه الخصومة والانشقاق . ولكن الرجلين كان كل منهما يقدر الآخر ، واخلاصه في خدمة بلاده . واذكر انني نزلت ضيفا عنده في قريته « كفر المصيلحة » فجرى الحديث بيننا عن رأيه في بعض زملائه في الجهاد ، فقال عن سعد زغلول :

« سعد زغلول كان رجلا ممتازا في جميع أدوار حياته ، ولم أعرفه وهو محام ، ولكنه كان اول ثلاثة في عهده اشتهروا بالمقدرة الكبيرة في المحاماة . ثم عرفته وهو مستشار وترافعت أمامه في بعض القضايا ، فكان قاضيا نزيها متينا ، ولعله كان في المحاماة امتن منه في القضاء ، لان ذهنه كما عرفته فيما بعد ذهن جدلى مولد واسع النطاق • وكانت قدرته على الجدل لا تعدلها قدرة ، فهو يستطيع أن يجادل ويناقش أربع وعشرين ساعة متواصلة . وقد كان مثقفا مطلعا . وكان عقله اكبر من علمه ! »

وقال عن زميله على شعراوى :

« أما على شعراوى ، فكان من خيرة الوطنيين المخلصين ، بل من اخلص رجال مصر ، واكثرهم حبا لوطنهم . وكان جريئا في الحق ، يقول مايعتقد ، ويحافظ على كرامته ، ولا يمتهنها مهما كانت الظروف . وكان في الجمعية التشريعية من العاملين لخدمة البلاد كالمرحوم

اسماعيل أباظة ، ولكن اسماعيل أباظة كان أكثر تعليما ، وكان كاتبا خطيبا ، وعلى شعراوى لايكتب ولايخطب »

ثم قال عن حسين رشـــدي ، وعدلى يكن ، وعبد الخالق ثروت ، ومحمد محمود :

« كان حسين رشدى أعلم جميع رجال مصر بالقانون . وقد عاش فى فرنسا مدة طويلة ، ودرس كثيرا واطلع كثيرا ..

« وكان عدلى يكن مثقفا رقيقا مخلصا متزنا . ولكن عبد الخالق ثروت كان أدق منه ، وكان محبا للاطلاع على الكتب القانونية والتاريخية والادبية ، وكان فقيها فى علمه وأدبه ..

« وكان محمد محمود من خيرة الرجال اخلاصـــا لوطنهم ، ومن أكثرهم حبا للتضحية . وفى اعتقادى أن كل مصرى ــ وبخاصة كل مثقف ــ يحب الخير لبلاده ، ويحب نفعها وخدمتها . ولكن قد يكون لكل رجل طريقته فى خدمة المصلحة العامة . وقد يرى صوابا مايراه غيره خطأ . وقد يكون فى ظروف دقيقة تضـــطره أن يفعل مالايفعله فى غيرها ، ولكنه يفعله اتقاء لضرر أكبر يصيب المصلحة العامة فى نظره » !!

أما رأيه فى صديقه أحمد لطفى السيد ، فستراه فى الفصل الثانى من هذا الكتاب

صورة صادقة

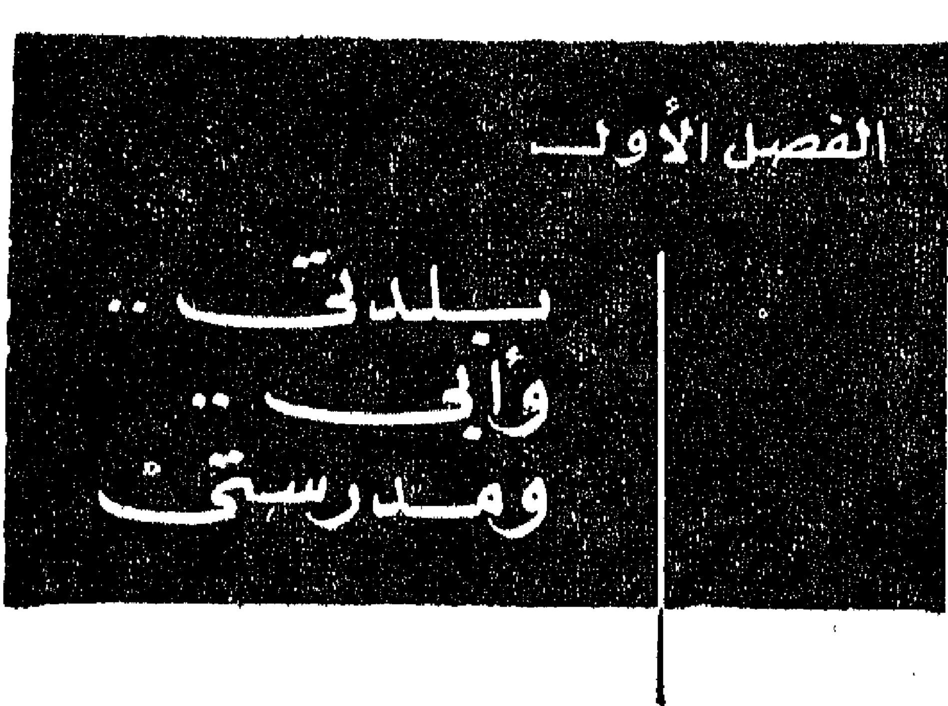
وقد عنيت بأن يكون هذا الكتاب صورة صادقة لحياة هـــذا الرجل الوطنى الكبير الذى كان أحد ثلاثة رجـال رفعوا صوتهم عاليا يطالبون الاسد البريطانى بحق مصر

فى الحرية والاستقلال التـام ، وهم عزل من كل قوة وسلاح ، وهو فى الوقت نفسه خارج من الحرب العالمية الاولى منتصرا ، يتيه بجلجلة القنابل ، وعصف المدافع ، وصليل السيوف !

هذا الرجل الذى طوى حياته عاملا مخلصا نزيها فى كل ميدان من الميادين التى ساهم فيها بكل اخـلاص وكفاءة وتضحية ، فكان محاميا كفئا من كبار المحامين ، وقاضيا نزيها من أحرص القضاة على تحقيق العدالة ، وسياسيا زعيما من أوفى الزعماء السياسيين لبلاده ، وأكثرهم سدادا فى الرأى ، وأبعدهم نظرا ، ثم وزيرا قديرا من أكرم الوزراء قدرا ، وأعزهم نفسا ، وأحرصهم على الكرامة ، وعالما من علماء القانون الضليعين ، وأديبا من أعلام الادباء المعدودين الذين ارتفعت المحاماة بأسـلوبهم البليغ ، وانتفع القضاء بتعبيرهم الدقيق العريق

طاهر الطناحى




الفصل الأول
بلدي..
وأبي..
ومدرستي



بلدتى .. وأبى

نشأت فى أسرة من صميم الريف المصرى الذى أعتز به . وولدت فى بلدة من عشائر الفلاحين المصريين الذين مارسوا الزراعة ، وعنوا بخدمتها منذ زمن طويل ، وكانوا أيديا عاملة فى الانتاج العام ، يكدون ويكدحون ، ويخرجون من ثمرات الارض ما ينفعهم وينفع الناس .. وتلك مزية ينفرد بها الفلاح عن غيره ، فكل مايأتى عنه منافع وخيرات ..

أما بلدتى فهى « كفر المصيلحة » من أعمال مديرية المنوفية ، وهى بلدة صغيرة سميت بهذا الاسم ، لان اهلها كانوا فيما سلف حيا من أحياء قرية « المصيلحة » وحدث بينهم وبين باقى أهل القرية ما استوجب أن يخرجوا منها رغم أنوفهم ، وكان ذلك فى نحو سنة ١١٧٥ الهجرية — أى منذ مائتى سنة تقريبا — فلما نزحوا عن ديارهم فى هذه الحال أتوا الى الشاطىء الشرقى من بحر شبين ، وأقاموا فى اخصاص أمام بندر شبين الكوم .. وكان جدى الثالث محمد عمر مبارك يدرس اذ ذاك فى الازهر ، فلما علم بالحادث أسرع الى أهله وعشيرته ، وأخذ ينظم أحوالهم ، ويلم شعثهم . واستحضر لهم فقيها ، وبنى له بيتا ليقوم بتعليم أطفال القرية القرآن الكريم ، فسرت بذلك فكرة التعليم بين الاهالى . واذا ذكرت هذا الرجل ، فليس هذا غضا من رجال العشائر الاخرى الذين كانوا موجودين معه وعاونوه فى ذلك

الزمان ، فان لكل منهم فضلا فى اصلاح حال أهالينا السابقين لا ينكر . وانما كل كان بشتغل بقدرمايسرالله له .. وقد سعى محمد عمر مبارك فى فصل الكفر عن البلد الاصلية وفى ترتيبعمدة خاص له . وبقيتالعمدية فيه وفى عائلته كل ذلك الزمن الا فترة قصيرة فى عهد الخديو اسماعيل .

وأهل هذا « الكفر » متساوون فى عناصرهم وفى احسابهم ، لا فضل لاحد على غيره الا بالعمل الشخصى وأخلاقه النفسية .. واذا كانوا جميعا ولداء الاضطهاد فقد عاشوا مترابطين متآلفين ، وهم من أنشط أهالى اقليم المنوفية وأكثرهم جدا واقبالا على الزراعة والتعليم .

وقد ولدت به فى ليلة أول شوال سنة ١٢٨٧ من الهجرة الموافقة ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٠ الميلادية ، فسنى الآن بالسنين الهجرية احدى وثمانون سنة ، وبالسنين الميلادية ثمان وسبعون سنة وبضعة أشهر

ووالدى المرحوم « حجازى عمر » (١) قرأ القرآن الكريم بمكتب الناحية ، ثم اتصل ببعض الموظفين ، فأجاد الخط وتعلم أصول المحاكم الشرعية واستخدم كاتبا بها .. وكان محبا لأهل بلده ، فعمل ما فى وسعه أثناء خدمته فى الحكومة ، وأثناء حياته بالمعاش لترقية شأنهم وقد تولى عمدية البلدة وهو بالمعاش فدافع عن أهلها ما استطاع ، وحرص كل الحرص على الا يرفع بعض أفراد « كفر المصيلحة » على البعض الآخر دعوى امام اية جهة حكومية ادارية كانت او قضائية ، اعتقادا منه ان القضايا تفسد اخلاقهم ، فتعودهم شهادة الزور

---

(١) هو الشيخ حجازى بك عمر، ولكن يظهر انتواضع ابنه عبدالعزيز باشا لايريد ان يذكر لقبه

الكذب وتغرس فى قلوبهم العداوة والبغضاء .. وكان يجتهد ان يحل الخلاف بنفسه ، ويستعمل نفوذه لهذا الغرض ، فكان عمدة لهم ، وقاضيا بينهم فى آن واحد

وكان لوالدى ستة أخوة وقد توفى فى مايو سنة ١٩٢٠ وسنه نحو ستة وثمانين سنة ميلادية ، ولا اذكر اننى خالفته يوما ، او خرجت على تقاليد جيلى فى احترام الابناء للآباء ، فقد كان احترام كل منا لابيه واستاذه ، بل لأخيه الاكبر ، خلقا ثابتا ، بل امرا كالعقيدة : وبخاصة بيننا نحن أبناء الريف .. حتى اننى كنت وأنا عضو فى الجمعية التشريعية ، او نقيب للمحامين الاهليين ، لا أجد من الأدب ان أخول لنفسى الظهور امام ابى بانى ادخن السجائر ، وقد علم رحمه الله ذلك أخيرا ، فدعانى ذات يوم من أيام سنة ١٩١٨ بعد الغداء ، وطلب منى أن « الف » له سيجارة فصدعت بأمره ، وبعد أن لففتها ضحك ، وقال :

— دخنها انت ياعبد العزيز .. فما عدت يا ابنى صغيرا .. !

تعليمي .. وزملائي

وقد تلقيت تعليمى الاولى فى بلدتى ، وحفظت القرآن الكريم ، ثم ارسلنى والدى لتجويده فى جامع السيد البدوى بطنطا ، فجودت بعضه ، ونقلنى ابى الى القاهرة فلبثت فى الجامع الازهر أعيد تسميع القرآن على بعض المشايخ واحفظ المتون .. فحفظت كثيرا ، ومنها الفية ابن مالك ، ولم البث بالازهر الا زمنا قليلا ، ثم انتقلت الى مدرسة الجمالية الابتدائية ومكثت بها سنة ثم انتقلت منها الى مدرسة طنطا الابتدائية ، فأتممت بها

تعليمى الابتدائى .. ونقلت منها الى مدرستها الثانوية . واثناء وجودى بمدرسة طنطا حفظت كثيرا من مقامات الحريرى ، واذكر أن مما حفظناه تلك المقامة التى باع فيها « أبوزيد السروجى » ابنه موهما المشترى أن هذا الابن رقيق يصح بيعه . واذكر انه فى امتحان عمومى بالمدرسة ، مثلت أنا وبعض اخوانى من التلاميذ المقامة الخاصة بذلك البيع . وكان لتمثيلها وقع طريف عند من حضرها من رجال النظارة ، ومنهم المرحوم محمود بك رشاد الذى كان اذ ذاك مفتشا بالمعارف

ولم يكن التعليم الثانوى منتشرا فى بلاد القطر فى ذلك الوقت ، بل كانت مدارسه قليلة ، لاتوجد الا فى بعض عواصم المديريات

وفى عام ١٨٨٥ ، وبعد أن قضيت عاما فى مدرسة طنطا الثانوية ، ألغى الانجليز المدارس الثانوية بالارياف ، وحولوا كل من فيها من التلاميذ الى المدرسة الخديوية بالقاهرة ، وقد عرف هذا العام بعام «هوجة المدارس» ، فقد سيطر الانجليز بعد احتلالهم مصر على نظارات الحكومة ، ومصالحها ، وفيها نظارة المعارف .. وكان يتولاها وقتئذ « عبد الرحمن رشدى باشا » ، ووكيلها « يعقوب أرتين باشا » ، وكان غرضهم من هذا التغيير تنظيم التعليم تنظيما آخر ، لأن نظار المعارف المصريين ، وبخاصة « على باشا مبارك » ، كان يعز عليهم ان يفصلوا تلميذا مهما تعددت مرات رسوبه فى الفرقة الواحدة ، مما ترتب عليه أن بعض تلاميذ التعليم الثانوى كانت سنهم تصل الى الثلاثين ، وبجانبهم تلاميذ فى الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة !

وقد نقلت فى ذلك العام من طنطا التى ألغيت مدرستها

انثانوية الى المدرسة الخديوية بالقاهرة ، وفيها تعرفت لأول مرة بأخى « احمد لطفى السيد » ، فقد كان ممن حولوا من المنصورة الى القاهرة ، وهو أحد خمسة آخيتهم وصادقتهم طول حياتى ، وهم « أحمد لطفى السيد » ، و « حسين درويش » ، و «يوسف نحاس» ، و « عزيز منسى » و « محمد فوزى مرعى »

وكان «لطفى السيد» وقتئذ ملتحقا لاول مرة بالتعليم الثانوى ، فأدخلونا معا السنة الاولى ، وكان تنظيم فصول المدرسة جاريا بحسب طول قامة التلاميذ ، فقصار القامة وضعوهم فى السنة الاولى ، والذين اطول منهم فى السنة الثانية ، وهكذا ..

وكانت سنى وقتئذ نحو خمسة عشر عاما ، و «لطفى السيد » نحو أربعة عشر عاما ، فأنا أكبره بعام واحد لا أكثر — ولعله لا يريد أن أصرح هذا التصريح الخطير ! — ولكن هذا هو الواقع ، وهذا هو التاريخ !

ولما كنت قد قضيت فى التعليم الثانوى بمدرسة طنطا عاما ، فقد وجدت من الغبن أن أعود الى السنة الاولى بالخديوية ، فاعترضت على ذلك الى أن نقلت الى السنة الثانية بمساعدة « محمود بك رشاد » الذى كان يعرفنى وأنا تلميذ

مكثت فى هذه السنة حتى أتممتها ، وفى الصيف سافرت الى طنطا حيث كان أخى « محمد عمر »(١) كاتبا بنيابة محكمتها ، فأشار عليه صديق بأن أدرس اللغة الفرنسية واتقدم فى أول السنة المكتبية لامتحان

(١) هو محمد عمر بك الذى كان فى آخر عهده رئيسا لادارة تفتيش اقلام كتاب المحاكم بوزارة الحقانية وقد انعم عليه بالبكوية

القبول بمدرسة الحقوق ــ وكانت تعرف وقتئذ بمدرسة الادارة والترجمة ، ومكانها فى باب الشعرية ــ فعكفت على دراسة تلك اللغة حتى اذا كان أول السنة الدراسية تقدمت للامتحان فقبلت وانتقلت اليها تاركا الخديوية ، ولكنني حرمت من زمالة صديقى « لطفى السيد » فيها لأنه بقى حتى أدركته شهادة البكالوريا سنة ١٨٨٧ فاضطر للبقاء فيها حتى يحصل عليها ليستطيع أن يلتحق بمدرسة عالية كما أصبح هذا هو النظام ، وقد التحق بمدرسة الحقوق بعدى بنحو ثلاث سنوات

بين على باشا مبارك وبينى

كنت فى السنة الاولى بالحقوق مزاملا صديقى «حسين درويش » ، وكنا تسعة طلاب ، وكانت فصول المدرسة قليلة العدد . ويمكنك أن تقارن بين ماكانت عليه هذه المدرسة منذ ٦٣ عاما ، وما عليه عددها اليوم لتعرف كيف كان الاقبال على التعليم ضئيلا وبخاصة التعليم العالى فى ذلك الزمان

اننى حين أقارن بين الحالين أشعر بالغبطة والتفاؤل ، لتهافت الكثيرين من شبابنا وأهاليهم على دور العلم ومعاهد التعليم .. ولعل هذا التهافت وهذه الزيادة فى الوقت الحاضر عما كانت عليه فى العهد القديم لاتكون مانعة لهم ولا لأساتذتهم من ان يكرسوا كل وقتهم للدراسة وتحصيل العلم الذى تقوم الشواهد كل يوم على انه هو القوة الاساسية الوحيدة التى لايقوم رقى الامم الا عليها

وقد مكثت فى مدرسة الحقوق حتى كانت سنة ١٨٨٩ ، وكنت وقتئذ فى السنة النهائية ، ولم يبق على امتحان

الليسانس الا بضعة أشهر .. وفى ذلك الحين اعلنت الحكومة عن وظيفتى « مترجم » احداهما فى نظارة الحقانية ، ومرتبها ١٢ جنيها يعلو الى ١٦ جنيها ، وثانيهما فى ادارة مصالح القاهرة بنظارة الاشغال ، ومرتبها ثمانية جنيهات يعلو الى ١٢ جنيها

واذ كان متخرجو مدرسة الحقوق فى ذلك الوقت ، يتقاضون خمسة جنيهات بعد حصولهم علىالليسانس ، فقد أغرانى هذا المرتب انا وبعض زملائى بالتقدم الى امتحان المسابقة فى هاتين الوظيفتين ، وكنا وقتئذ من المولعين بوظائف الحكومة كالمعتاد ..

وكان المرحوم على باشا مبارك قد عاد ناظرا للمعارف .. فبلغه ماعزمت عليه أنا وزملائى ، فاستدعانا الى مكتبه بالنظارة ، وكانتمجاورة للمدرسةالخديوية بدرب الجماميز ، فذهبنا اليه ، فاستقبلنا فىغضب .. وسألنا لماذا نترك مدرسة الحقوق للالتحاق بالوظائف ، مع أنه لم يبق على امتحان الليسانس غير مدة وجيزة ، فأجبناه بأن هذه فرصة سانحة لتولى وظيفة حكومية بمرتب لايحصل عليه متخرجو الحقوق ، فلم يقتنع وناقشنا طويلا وناقشناه ، وخرجنا من عنده وهو ناقم غاضب !

أحرجت فى الامتحان

وجاء ميعاد امتحان المسابقة ، فتقدمنا اليه ، وقد نجحت فى الامتحان الشفهى ، وكانت اللجنة مؤلفة برئاسة على مبارك باشا ، وعضوية الشيخ حمزة فتح الله ، والشيخ عبد الكريم سلمان ، واثنين آخرين لا أتذكرهما

ولما رآنى على مبارك امام اللجنة قال فى غضب :

ــ انت ياولد مارحتش المدرسة بتاعتك ليه ؟ ..

طيب لما نشوف .. !

وكان الامتحان الشـفهى يدور على مطالعة شيء من كتاب « الوسيلة الادبية » للشيخ حسين المرصفى ، ثم تفسيره ، ولما كان لكل طالب رقم جلوس فى الامتحان التحريرى ، فقد قدم لى الشيخ عبد الكريم سلمان الكتاب ، وطلب منى أن أفتح الصحيفة الموافقة لرقمى .. ففتحتها فكان بها «باب الايجاز والاطناب والمساواة»

واتفق أن كانت قراءتى صحيحة ، وكانت أجوبتى على ما وجه الى من اسئلة مطابقة للمراد ، وعقب هذا قال الشيخ حمزة فتح الله رحمه الله :

ــ خلاص .. خلاص .. قم ياابنى

فقال على باشا مبارك :

ــ كلا .. هذا لايفى .. يجب ان يلخص لنا ما قرأه ..

وكان التلخيص سهلا على ، لاننا كنا قد درسنا فى مدرسة الحقوق « علم المعانى » الذى منه الباب المذكور فى كتاب نعله « مختصر السعد للتفتازانى » . وكانت مادة أستاذنا المرحوم الشيخ محمد البسيونى أن يجعلنا نحفظ النصوص عن ظهر قلب ، فكان تلخيصى لما قرأت انى تلوت من ذاكرتى ماكنت أحفظه من دروس الشيخ ، وهو تلخيص لولا هذا الحفظ الآلى ماكنت عرفته ، فقال الشيخ حمزة :

ــ كفى .. كفى .. ليس لنا عنده شيء ! ..

فرد على مبارك باشا :

ــ لا .. لا .. ياشيخ عبد الكريم شوف له عقدة ! ..

فقال الشيخ عبد الكريم : « افتح صحيفة كذا من الكتاب ، واقرأ مابها من الاشعار » ، ففتحتها ، وابتدأت

أقرأ أول شعر قابلنى ، فقال : « كلا .. اقرأ مابعده » .. فوجدت أبياتا مكتوبا قبلها : « قال البعيث الحنفى فى وصف ناقة » وهى :

وهاجرة يشـــوى مهاها ســمومها
طبخت بهـــا عيرانة واشــــتويتها
مفـــرجة منـــفوجة حضرميــــة
مســـــاندة سر المهـــارى التقيتهـــا
قطعت بها شجعاء قوراء جرشعا
اذا عد مجـــد العيس قدم بيتهـــــا
وجدت أباها رائضــــيها وأمهـــا
فأنفذت فيها الحكم حتى احتويتها

فقرأت الابيـــات كأنى أقرأ كلاما أعجميـــا . ولكننى فسرت « عيرانة » بمعنى « ناقة » كما أدركت من عنوان الابيات . ولما جئت الى قوله « شــــجعاء ، قوراء ، جرشعا » قلت : « هاتوا لى قاموسا »

فقال على مبارك باشا :

ــ كيف ذلك .. وأنت فى امتحان ؟!

قلت :

ــ لا استطيع تفسيرها ، فلم يسبق لى أن قرأت هذا الكلام الغريب

فضحك رحمه الله ، وقال :

ــ اتلبخت للرقبة ، ووقف حمار الشيخ فى العقبة .. قم واعطنا عرض اكتافك !

فقلت :

ــ لا .. لست عريض الاكتــــاف .. بل ان عريض الاكتاف غيرى ..

ومع ذلك نجحت !

نهضت من اللجنة ، وأنا موقن بالرسوب لا محالة ، فقد كانت الروح التى قوبلت بهـا من الممتحنين ما عدا الشيخ حمزة فتح الله تنم عن ذلك ، وتجعلنى أقطـــع الأمل فى النجاح ، ولكن النتيجة ظهرت ، فرأيتنى ثالث الناجحين ، وكان الاول « محمد رشـــــيد بك » والد الدكتور فؤاد رشيد وابراهيم ومحمود رشيد ، والثانى رجلا اسمه « كساب » ، فأدركت من ذلك أن وظيفة الحقانية ستكون للاول ووظيفة الاشغال ستكون للثانى ، وأعود أنا بخفى حنين ! ..

ولكن حدث أن الثانى لم يقبل وظيفة نظارة الاشغال لانه كان قد شغل فى سابق عهده وظيفة حكومية بمرتب ارقى ولايستطيع أن ينزل الى ثمانية جنيهات ، ولهذا اعتذر ، وعلى الرغم من توظفى فقد حرصت أن أحصل على شهادة الليسانس ، فكنت فى المســـــاء مثابرا على الوجود مع اخوانى الطلبـــة والمذاكرة معهم ، حتى حل موعد الامتحان ، فأديته وحصلت على الليســـانس فى صيف سنة ١٨٩٠

ديموقراطية على مبارك

ولابد من الاشارة الى أن المرحوم على باشا مبارك كان من أحب النظار الى الطلبة ، ومن أكثر رجال مصر عطفـا عليهم وتشجيعا لهم .. ولولا حرصه على مصـــلحتنا ماكان يغضب لخروجنا الى هذه الوظائف قبل الحصول على الشهادة النهائية ، ولولا حبه لنـــا ماكان يقف منى هذا الموقف فى الامتحـــان .. على الرغم من غضـــبه ،

وتشدده الظاهر ، اذ لم يفسد هذا الغضب رأيه او ضميره ..

ولقد كان وزيرا وطنيا ديمقراطيا يجتمع كثيرا بأبنائه التلاميذ ، وطالما كان يخرج من مكتبه فى أوقات الفراغ ليتحدث مع تلاميذ المدرسة الخديوية المجاورة للوزارة ، ويسألهم ويناقشهم ، ويلقى عليهم ارشاداته ، ويزودهم بنصائحه وتوجيهاته المفيدة ، رحمه الله ، وجازاه عنا احسن الجزاء



الفصل الثانى

من الوظيفة إلى المحاماه



بيني وبين ملنر

حصلت على شهادة الليسانس سنة ١٨٩٠ وسني وقتئذ أقل من عشرين عاما .. وكانت قد مضت من قبلها بضعة أشهر على تعييني مترجما بنظارة الاشغال ثم مكثت عامين فى هذه الوظيفة ، لم يزد فيها مرتبى على ثمانية جنيهات ..!

وذات يوم كنت بمكتبى فوصلتنى دعوة لمقابلة السيرملنر « وهو اللورد ملنر رئيس لجنة ملنر المعروف ابان الحركة الوطنية الاخيرة » . وكان فى ذلك الحين وكيلا لوزارةالمالية وصاحب الشأن الفعلى فيها ، فدهشت لهذه الدعوة ، وتهيبت مقابلته لعظم الفارق بين مركزه ومركزىولجهلى السبب الذى دعانى من أجله . وجعلت أفكر فيما عسى أن يكون الباعث على هذه المقابلة ، وظننت أنى أخطأت فى ترجمة شيك على خزانة المالية أو فى ترجمة وثيقة من الوثائق . ولكنى تشجعت ولبيت دعوته ووصلت الىمكتبه بالنظارة ، فما كاد يعلم بوجودى حتى أمر بدخولى فورا . ورأيته يستقبلنى استقبالا طيبا اشعرنى بالاطمئنان وأجلسنى أمامه ، ثم حدثنى عن حاجةالحكومة الىمتخرجى مدرسة الحقوق ليعملوا فى وظائف الادارة . وعرض على وظيفة معاون ادارة بالدقهلية بمرتب ١٢ جنيها

وترك لى فرصة للاستشارة .. فبعد مشاورة أهلى قبلت ، وانتقلت فعلا معاونا بالدقهلية وسافرت الى المنصورة

موقفى من خليل عفت باشا

واذكر أن مدير الدقهلية كان اذ ذاك المرحوم خليل باشا عفت . وكنا فى فصل الصيف ، وقت ابتداء فيضان النيل وكان المدير غائبا بالمرور . وبعد يومين حضر ، فأتى الباشمعاون — وكان اسمه محمود أفندى محمد — وأفهمنى أنه يريد تقديمى لسعادة المدير ، وطلب أن أقلده فى الاوضاع التى تتخذ فى هذه المقابلة .. ثم زرر جميع أزرار سترته ، فقلدته فيما فعل ، ولكنه ذهب أمام باب غرفة المدير ، وأخذ يرفع الستار الذى على الباب وينظر الى داخل الغرفة ، ثم يرتد ، ويلعب قسماته كما يفعل الخائف من سبع هائل ..!

فلما رأيته فعل هذا وكرره ، وأرادنى أن أقلده فى هذا التمثيل امتلات نفسى احتقارا له ، ولذلك الاسد الذى بداخل الغرفة ، وقلت له فى عصبية : « أدخل .. وسافعل ماتريد »

فلم يدخل ، وتنحى عن الباب ، ففككت جميع أزرار سترتى ودخلت مرتفع الراس .. وكان المدير واقفا وسط الغرفة ، فاقبلت عليه ، وتناولت يده ، وكانت مرخاة ، الى جانبه كيد المشلول ، فهززتها ، ووقفت ..

فالتفت الى المدير فى دهشة قائلا :

— انت اللى جيت ؟!

فقلت : « نعم »

فقال :

— روح اتعلم من اخوانك !

فادركت أنه اغتاظ من عدم اتباعى لمراسم المقابلة ، ومن انى لم اقبل يده ، وان عبارته لى انما يريد بها ان اتمرن

على مايجول بخاطره ، وما اعتاده الموظفون من أوضاع النفاق والاستجداء عند مقابلته ٠٠ ولكنى لما خــرجت من عنده جعلت لكلامه معنى غير ما أراده هو ، فقلت لاخوانى من المعاونين : « ان سعادة المدير يطلب الى أن أتعلم منكم ، فما هى أعمال وظائفكم التى يريد سعادته أن أعرفها ؟ »

فقال بعضهم : « أعمالنا متنوعة .. عندنا التحصيل وخفر النيل ، وحفظ الامن ، ومهام كثيرة أخرى »

فسألت : « أليس لهذه الاعمال مصادر مكتوبة يمكن أن أدرسها »

فأحالونى على باشكاتب المديرية .. فسألته ، فتجهم لى ، وأخفى عنى كل شىء ، وقال لى : « هذه أعمال يحفظها فى صدره كل من تصدى لهذه الوظائف »

دوار من « البوص »

كنت أدرك من مناقشتى مع هؤلاء انى لن أستفيد منهم شيئا ، وانى مهما طلبت ورجوت ، فلن يفصحوا لى عن شىء مما أريد . كنت أعلم ذلك ، ولـكنى جعلت مناقشتى واياهم أمر تسلية وتلهية ، ودراسة أخلاق ذلك الوسط .. اذ كنت أعرف من قبل ان هناك قاموسا اسمه « قاموس الادارة والقضاء » حاويا لـكل مصادر اجراءات الادارة ووظائفها ، وان منه نسخة موجودة بكل جهات النيابة والقضاء . فذهبت الى نيابة المنصورة التى كان بها بعض اخوانى من خريجى الحقوق ، واطلعت عندهم على ذلك القاموس .. وأخذت منه كل البيانات التى تلزم معــاون الادارة فى اجراءات التحصيل من تنبيهات وانذارات وحجوز ادارية وبيوع ، وأوامر خاصة بحفظ جسور النيل ونحو ذلك ..

واذ كنا فى أوائل شهر أغسطس سنة ١٨٩٢ واخذ النيل فى الارتفاع ، فقد أرسلني المدير لاخفر النيل فى نقطة اسمها « قولونجيل » واقعة شمال المنصورة بقليل .. فنصبت « خصا » من البوص على جسر البحر ، وأرسل لى والدى بغلة أركبها فى المرور على الدرك المخصص لى ، وقد اتبعت فى عيشتى خطة لم تكن متبعة من قبل ..

تلك انى دفعت ثمن البوص والخشب اللازم للخص من مالى ، ولم أقبل من اى من الوجهاء أن يقدم لبغلتى شيئا من التبن ولا من العليق كما جرت عادة المعاونين . وجعلت « خصى » كأنه « دوار » فى بلدى أعزم فيه الى الطعام كثيرا ممن يتصلون بى من الوجهاء والاعيان . واذ كنا فى أوائل موسم الفيضان ، وكانت الاوامر الحكومية تقضى بأن العمد ونصف المشايخ يخرجون الى أماكنهم على الجسور وكنت أنا أرى شخصيا ان هذه أوامر ظالمة لان النيل ما يزال فى مبدئه وأطنا لايخشى منه شىء ، فقد نبهت على العمد والمشايخ أن يرجعوا الى بلادهم ، وان يكونوا تحت طلبى اذا أرتفع النيل ، فسر أولئك الاعيان لهذه الخطة - واصبحوا يحضرون عندى للمجالسة والحديث والسمر ..

واذ شاهدت من أستبداد الادارة معهم الشىء الكثير ، فقد أخذت فى مجالسي أنبههم الى وجوب التحرر من هذا الرق ، وأفيض معهم فى موضوعات من هذا القبيل المشرف للانسانية ، فاصبحوا جميعا يعطفون على كأنى واحد من ابنائهم ..

وبعد فترة قليلة بلغ المدير خبر معاملتى تلك للاهالى .. فخشى ان تكبر نفس بعضهم فيتمردوا وينشلوا أنفسهم من حماة الاستكانة والاستجداء ، فأمر بنقلى من « قولونجيل » الى نقطة « سنبخت » قبلى المنصورة

وبالقرب من منية سمنود ، فنقلت « خصى » ببوصه وأخشابه ، ونصبته بها ..

المدير يتربص .. والعمد يتحدونه !

أخذ النيل يعلو ماؤه . وحدث أن الجسر فى تلك النقطة الجديدة كان ضعيفا ، فلما علا النيل فار الماء خلف الجسر ، فاضطربت .. ولكن أهالي تلك الجهة الجديدة ، كانوا قد سمعوا بسلوكي فى جهة « قولونجيل » فأصبحوا من أنفسهم يعطفون على ويساعدونني بكل ماتسع قلوبهم من نجدة ومروءة ..

حضر كثيرون منهم عندى وقالوا : « لاتخش شيئا » ، ثم عبأوا من بلادهم مئات ومئات من الانفار وأتوا بكثير من الاكياس ، فملأوها بالرمل ، وطرحوها فى النيل امام الجسر فخفت النوافير الخلفية ، ثم آنشأوا جسرا آخر جديدا خلف الجسر الاصلى ، وجعلوه أعرض من الاول .. وقد أسرعوا فى هذا اسراعا كان من نتيجته ان المهندسين - وكان منهم رجل انجليزى اسمه « براون » - ما كادوا يعلمون بحادثة ضعف جسر « سنبخت » ، وما كادوا يحضرون لمشاهدته حتى وجدوا الجسر الخلفى العريض مقاما واكياس الرمل ملقاة فى البحر .. فشكرونى وشكروا الاهالى على هذا العمل ، ولم يجدوا وجها للكلام ..

لكن سعادة المدير - غفر الله له - لما علم بالامر ، بعث أحد الموظفين يفتش على « الدرك » وقد تحسس المعاون مافى نفس المدير ، فكتب له تقريرا لم يدع فيه أن هناك خطرا ، لانها تكون دعوى ظاهرة الكذب .. بل ادعى ان « أخصاص » الخفراء ليس فى كل منها العدد المقرر ، ولا المقاطف والفئوس والصفائح الكافية الخ

فلم يكد يصل هذا التقرير الى يد المدير حتى أسرع ، فبعث الى خطاب تأنيب بوساطة مأمور مركز منية سمنود .. فعلم الاهالى بهذا الخطاب ، وشجعونى على الرد عليه بما اريد ، فرددت عليه بأن التقرير كله أكاذيب ، فلما وصل الرد الى المدير ، وأدرك ان سهمه لم يصب ، جاء بنفسه فى وابور البحر ، ووقف امام أول الدرك ، ثم خرج الى الجسر ، واخذ بنفسه يعدالانفار فى كل «خص» ويحقق الادوات الاخرى من مقاطف وأخشاب . وكان الاهالى قد قاموا كرجل واحد ، فملأوا الجسر بالمقاطف والفئوس والاخشاب ، وجعلوا فى كل « خص » ستة انفار بدل ثلاثة ..

ونزل المدير ، واخذ يحقق محتويات كل خص .. ففمه ما راى من ذلك الاستعداد الذى لم يحلم به ، ولكنه أتعب نفسه من أول الدرك . ولما لم يجد شيئا يبيح له المناقضة ، فاض لسانه بقوله لى :

ــ انا أرسلت لك خليفة أفندى ، وكتب لى تقريرا .. فرددت عليه بأن ما فيه كذب ، فهل هذا يجوز ؟

قلت له :

ــ نعم ، يجوز لانه كاذب فعلا .. وقد شاهدتم بنفسكم ماهو موجود بالدرك من الانفار والادوات ، ولم تجدوا شيئا يجيز الملاحظة ..

فلما وجد ان لا وجه له فى زيادة الكلام ، أشار الى وابور البحر الذى كان يسير فى تؤدة ، فأتى قارب منه أخذه وانصرف ..

وبعد ان انتهت فترة خفر النيل فى تلك السنة ــ وهى سنة ١٨٩٢ ــ جاءنى أمر من المدير بأن لا أرجع الى المنصورة ، بل أقوم بالتحصيل فى البلاد التى كان أهاليها يخفرون النيل فى دركى ..

فلما علم عمد تلك البلاد بما كلفت به طمأنونى ، وأخذوا هم يحصلون المال من الاهالى ، واذا بقى على البلد شىء من القسط دفعه أولئك العمد من مالهم الخاص ليحصلوه بعد لانفسهم ..

وبهذه المثابة كانت البلاد التى كلفت بالتحصيل فيها اسبق كل بلاد المديرية فى دفع قسط المال ..

ولم يستطع المدير ان يشفى صدره من سلوكى معه ، ذلك السلوك الذى لايتمشى مع استبداده ..

وانت وانا نستخلص من هذا ان أهالينا كرام النفوس فى حقيقة أمرهم ، وان محاسنتهم ومعاملتهم بالمروءة ، وعدم التعجرف عليهم ، يصل بالموظف الى ان ينال من جانبهم كل مطلوبه ..

وهنا أقول انى لم أطق البقاء بعد سنة ١٨٩٢ بالادارة ، فتبادلت مع كاتب اسمه بسيونى أفندى بمحكمة طنطا .. فجاء معاونا بالدقهلية بدلى ، وذهبت كاتبا بمحكمة طنطا بدله ..

وبعد أن مكثت بطنطا نحو سنة ، اشتغلت بها كاتب جلسة بمحكمتها الجزئية ، ثم نقلت فى أواخر تلك السنة وهى سنة ١٨٩٣ معاونا لنيابة قنا .. وكان مرتبى اذ ذاك ثلاثة عشر جنيها ونصف جنيه ، وهو المرتب الذى كان يتقاضاه بسيونى أفندى . ومن طنطا نقلت عضوا بنيابة اسنا فمكثت بها لغاية سنة ١٨٩٤ ، ثم نقلت لنيابة نجع حمادى فمكثت لغاية سنة ١٨٩٥ ، ومن سنة ١٨٩٦ الى منتصف سنة ١٨٩٧ كنت بنيابة بنى سويف .. وهناك التقيت بصديقى احمد لطفى السيد الذى كان وقتئذ عضوا بنيابتها ..

اشتغالى بالمحاماة

هذا ، وفى منتصف سنة ١٨٩٧ عينت وكيلا للمستشار القضائى بالاوقاف ـ وكانت فى ذلك الحين ادارة لا نظارة ولا وزارة ـ وكان مستشارها المرحوم ابراهيم الهلباوى بك . ولما كان رحمه الله مشغولا بالمحاماة ، فقد نهضت بالكثير من اعباء هذه الوظيفة حتى سئمتها ، ومللت الى المحاماة ..

وفى سنة ١٩٠٣ استقلت من وظيفتى بالاوقاف ، وفتحت مكتبا فى العتبة الخضراء كان مواجها لبناء المحكمة المختلطة القديم الذى هدم ، واقيمت بدله حديقة الميدان الآن ..

وكان زميلى الاول فى هذا المكتب صديقى عزيز منسى .. واتى عندى للتمرين محمد كامل حسين ، ويونس صالح (يونس صالح باشا) .. ومن هذا المكتب انتقلت الى مكتب آخر بشارع فؤاد الاول بالعمارة المطلة على على مترو مصر الجديدة

صديقى لطفى السيد

وأذكر هنا ان صديقى احمد لطفى السيد الذى كان رئيسا للنيابة استعفى فى أوائل سنة ١٩٠٦ فوضعت مكتبى تحت تصرفه ، فزاملنى فيه بعض الزمن . وكان معنا صديقنا المرحوم احمد مصطفى بك الذى كان وكيلا لمديرية المنيا وخرج منها ، واشتغل أيضا بالمحاماة ..

وينبغى أن أذكر أمرا خاصا بصديقى لطفى السيد ، وبمبلغ ما خبرته فيه من الذكاء ومتانة الخلق ، وما استفدته من وجودنا معا فى عمل واحد منذ كنا فى عهد

الشباب .. ففي عامي ١٨٩٦ و ١٨٩٧ ونحن بنيابة بني سويف ـ كنا بعد اتمام عملنا الرسمي نقضى وقت الفراغ في المطارحة بالشعر .. فكان لطفى السيد، ينشد عن ظهر قلب كثيرا من الاشعار القديمة ، وعلى الاخص من شعر مهيار الديلمي .. ومما هو باق في ذاكرتي من انشاده قول مهيار :

بعد أحبابى كسانى الارقا
مات صبرى ، فلهم طول البقا

كنت بالشعب وكانوا جيرتى
فافترقنا ، والهوى ما افترقا

واجتمعنا يوم عيد فى منى
فتشاكينا الجوى والحرقا

لى حبيب كلما عانقته
نثر الورد علينا الورقا

أشعلت فى القلب منه جمرة
وهى لا تطفأ الا باللقا

أتمنى قربه يبعدنى
هكذا الدنيا نعيم وشقا

مثل هذه الابيات وغيرها كان يرويها صديقى لطفى أثناء المطارحة .. ونحن شباب والحياة خضراء غضة ..

ولا شك عندى ان صداقتى لهذا الاخ الذكى الاريب الواسع الاطلاع مما شجعنى على الدراسات القديمة من علمية وادبية .. فله على هذه اليد الطيبة ، ابقاه الله ونفع به ..

على ان هذه اليد ليست وحدها له عندى ، بل انه أفادنى بغيرها .. فقد اذكر انه ـ وهو رجل عربى قح ـ كان فى شبابه يألف الرياضة البدنية ، وأخصها ركوب

الخيل ، وكانت وسائل ذلك ميسورة له .. لان أباه كان عصاميا ميسور الحال لا يضن عليه بشيء من النفقات . وفى بنى سويف شاهد ضعفا فى صحتى ، وعنده ان الرياضة من خير العلاج لهذا الضعف .. فذهب بنفسه يوما الى القاهرة واشترى بندقيتين احداهما لى والاخرى له ، واخذ فى أوقات الفراغ يجرنى معه الى المزارع لصيد الطيور

وقد كان من عادته عند خروجه لتحقيق الوقائع الجنائية ، الا يركب حصانا من خيل البوليس كما جرت عادة وكلاء النيابة .. بل ان أباه بعث له بحصان خاص وخادم غزاوى خاص ، فكان يركب حصانه فى الرياضة وعند قيامه لتحقيق الوقائع

وكان والده يحبه حبا جما ، ويؤثره على سائر أبنائه .. ولكن متانة خلقه كانت تأبى هذا الايثار ، وأذكر فى ذلك انه لما اجتمعنا معا فى مكتب واحد للمحاماة سنة ١٩٠٦ جاء والده ذات يوم واخبرنى انه شارع فى شراء عزبة مقدارها اربعمائة وخمسون فدانا ، وانه يريد كتابة عقد المشترى باسم لطفى .. فعند ذلك غضب لطفى وقال لأبيه :

ـ كلا .. لا اقبل مطلقا ان تميزنى على اخوى سالم وسعيد . فان أردت أن يكون العقد لى ولهما ، فذاك ، والا فلا ..!

فأكبر والده وأكبرت هذا الخلق ، وتلك العاطفة النبيلة .. ولم يسع والده الا اجابة طلبه

لماذا ترك لطفى السيد المحاماة ؟

وقد بقى لطفى السيد فى المحاماة فترة قصيرة ، ثم تركها كارها ، واشتغل بالسياسة راغبا ..

أما كرهه للمحاماة فله قصة .. تلك ان المرحوم على شعراوى باشا الذى كان يعرف لطفى ومقامه عندما كان رئيسا لنيابة المنيا ، جاء ذات يوم الى مكتبنا ، ومعه رجل هرم اسمه « عم عزام » وانبأنا ان بعض الناس قد زوروا عليه سندا بمبلغ كبير ، وانه حكم عليه ابتدائيا واستئنافيا بالمبلغ . ويريد ان يعمل له لطفى السيد التماس اعادةنظر فى الحكم النهائى ، فدرس لطفى المسألة ودرستها أنا أيضا معه ، فلم نجد وجها قانونيا للالتماس ..

ولكون شعراوى باشا يعلم ان الحكم ظالم ، ألح هو و « عم‌عزام » على لطفي ان يعمل هذا الالتماس .. فقبل كارها بعد أن أفهمهما أن هذا عمل باطل . فلما رفضت المحكمة الالتماس ، حدث اننى ولطفى كنا ذات يوم داخلين المكتب .. فوجدنا « عم عزام » قاعدا أمامه ، فحين رآنا انتفض قائما وكان مديد القامة ، وقال :

ــ بقى الفلوس ودفعتها .. والقضية وخسرتها ... واعمل ازاى ؟!..

وهو يعنى بالفلوس مبلغ عشرين جنيها كان قد دفعها للمكتب مقدم أتعاب الالتماس .. ومن أخلاق لطفى السيد أن المال لا قيمة له فى نظره ، وانك اذا شئت أن تعكر دمه فناقشه فى مسألة مالية ..

فلما سمع لطفى عبارة « عم عزام » أسرع بالدخول الى المكتب ، وفتح الخزانة وأخرج منها عشرين جنيها ، وكلف المرحوم محمد سليمان كاتب المكتب ان يعطيها للرجل وأن يتلطف معه ، فيقول له ان نقوده هذه كانت أمانة بطرفنا ، وقد نبهناه الى أن الالتماس لن ينجح . فلما ألح ، حفظنا هذه النقود على ذمته لنردها له ..

لكن « عم عزام » رفض أن يسترد المبلغ قائلا :

ـ أو ليس عيبا أن آخذ الفلوس التى دفعتها ٠٠ !؟
وبقى جالسا خلف باب المكتب • وعند انصرافنا منه وجدنا « عم عزام » منتظرا ، فأسرع لطفى وأسرعت معه فى النزول • وعند عودتنا للعمل بالمكتب بعد ذلك وجدنا « عم عزام » جالسا يترقب ٠٠ عقب ذلك قال لى لطفى :
ـ هل هذه هى المحاماة ؟ ٠٠ أنا فى غرفة المحامين أسمع من البعض فحش القول وهجره • وأجد من بعض القضاة غلظة • وهاهم أولاء أرباب القضايا يمثلهم « عم عزام » ٠٠ فالوسط من أوله لآخره وسط لا يعاش فيه • ولذلك صممت على تطليق المحاماة بتاتا ٠٠
ومن ذلك الحين كان اكثر اشتغاله بالسياسة وتحرير الجريدة

المحاماة بين الماضى والحاضر

وقد كان من كبار المحامين فى العهد القديم : المرحومون أحمد الحسينى بك ، وابراهيم اللقانى بك ، وحسين صقر بك وأمثالهم ٠٠ وكانوا يترافعون قبل انشاء المحاكم الاهلية أمام المجالس المحلية الملغاة ، ومجالس الاستئناف ومجلس الاحكام ثم انشئت المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٤ ٠٠ وقد جاءت أحكام قوانينها فى ذلك الحين موافقة فى جملتها لاحكام القوانين بالمحاكم المختلطة التى أنشئت قبلها فى سنة ١٨٧٥ ٠٠

ولم تكن مصر حين انشاء المحاكم الاهلية قد بلغت فى الفقه القانونى مبلغا ملائما ٠٠ اذ لم يكن فيها من متخرجى الحقوق ما يكفى لمناصب القضاء والنيابة • ولهذا قضت الضرورة بأخذ كثير من القضاة بطريق الاستثناء ، كما أن المحامين أمام المحاكم الاهلية كانوا فى جملتهم من النبهاء

الذين لم يدرسوا القوانين الحديثة ، حتى صـــدر قانون المحاماة الذى اشترط فيه أن يكون المحامى حاصـلا على ليسانس الحقوق أو شهادة عالية من مدرسة أجنبية تقوم مقامها ..

ومن ذلك الحين بدأ تيار ذوى الشهادات القانونية يغمر القضاء والمحاماة . وترتب على ذلك أن تقاربت العقليـات بين القاضى والمحامى ، وأخذت الطوائف القديمة تنقرض .. ثم صدر بعد ذلك قانون نقابة المحامين ..

وربما كان من المفيد أن أذكر أن الاحكـــام فى الزمن الماضى كانت فى الاغلب من وحى الذوق ، أو مستعارة من أحكام المحاكم المختلطة ، أو بعض الشراح الاجانب . أمـا اليوم وقد ارتقى نظام القضاء الاهلى ، وفن المحـــاماة ، وانتشرت المؤلفات القانونية ، فقد صرنا نقرأ أحكاما دقيقة ناضجة ، هى نتيجة للعلم الغزير ، والعقل الكبير . كمــا صرنا نقرأ بحوثا قيمة للمحامين ، ومرافعات بليغة تجمع بين الدراسة المتينة والتمحيص الفنى ، والحجج القوية ، والادلة القانونية ، مع فصاحة اللسان ، وجمال الاسلوب وسلامة المنطق ..



الفصل الثالث

في ساحة القضاء



بينى وبين القاضى « بوند »

لا أذكر أول قضية ترافعت فيها ·· ولكننى أذكر هنـا قضيتين طريفتين احداهما ترافعت فيها بجلســة كان رئيسها القاضى « بوند » الانجليزى المشهور ، والثانيـة بجلسة جنح استئنافية كان رئيسها المرحوم عثمان غالب باشا ..

أما الاولى فكانت فى أوائل اشتغالى بالمحاماة .. وقـد اتهم فيها ملاحظ بوليس أحد أعيان مديرية البحيرة بتهمة باطلة . وكان المأثور عن « بوند » انه يضن بسمعه عن كل محام يترافع ضد موظف من موظفى البوليس . وعلى الرغم من هذه العادة فقد ذهبت للمرافعة أمامه ..

كان الملاحظ قد ظلم هذا المتهم ظلما بينا .. فأخـذت اشرح هذا الظلم ، وافتئــات هذا الموظف على الحـق والعدالة · وبينما أنا كذلك وجدت القاضى يحول كرسيه، ويدير ظهره نحوى كمن يريد الا يسمع هذا الكلام !

دهشت لهـذا التصرف ، وتوقفت عن المرافعــة ، فالتفت الى « بوند » وقال :

ـ ما بالك لم تستمر فى مرافعتك ؟

فأجبت بلهجة حازمة :

ـ اننى لا أترافع وانت على هذه الحال ·· فاما أن تنصت الى مرافعتى ، واما أن أنسحب !..

فلم يسعه الا الاعتدال .. واستأنفت مرافعتى ، ولكنه

ما كادت تمضي برهة حتى عاد الى حالته الاولى ، فقطعت المرافعة .. فعاد « بوند » وسألنى لماذا لم أستمر ، فأجبته بمثل اللهجة الاولى :

ـ لقد قلت لجنابك يجب أن تنصت الى مرافعتى !..

فقال بوند :

ـ وما هو الوقت الذى تحتاج اليه لتثبت ان الملاحظ مزور ملفق ، كما تقول ؟

قلت :

ـ اريد عشر دقائق فقط

فقال بوند :

ـ لك ربع ساعة ، فاستمر فى مرافعتك .. ثم أخذ يستمع فى اهتمام . وما كدت انتهى من المرافعة حتى مال على من حوله من القضاة ، واصدر الحكم بالبراءة فى نفس الجلسة . ومنذ ذلك الحين صار يستمع لكل مرافعة لى أمامه ..

مرافعة غير عادية ..

أما القضية الثانية ، فكانت فى أول ابريل سنة ١٩١٥ . وكان البنك البلجيكى قد شكا الى النيابة عزيز بحرى بدعوى أنه نصب عليه فى قرض من البنك المذكور توسط فيه لرجل يدعى محمد عمر كيشار ،برهن مقدار من الاطيان ظهر فيما بعد انها موقوفة لايمكن التصرف فيها . فرفعت النيابة على عزيز بحرى دعوى أمام محكمة جنح عابدين ، وكان قاضيها المرحوم أحمد أمين بك . فحكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر !..

كنت وقتئذ فى حالة نقاهة من مرض أصابنى ، وقد

دعانى صديقى يوسف نحاس لزيارته بعزبتـــه بفاقوس للرياضة وتغيير الطقس ، فسافرت معه .. وفى أثناء ذلك بعث الى عزيز بحرى يطلب منى أن أترافع عنـــه أمام المحكمة الاستئنافية ، فاعتذرت لضعفى .. فبعث الى من القاهرة خليل مطران بك ، وأصر على أن أترافع فى هذه القضية ، فاضطررت للقبول ..

قرأت القضية والحكم .. فوجدت المتهم مظلوما ، لان كشف التكليف الرسمى عن هذه الاطيـان الذى أرسله الراهن محمد كيشار الى عزيز لم تكن فيه أية اشـــارة تدل على انها موقوفة . وليس من عمل الوسيط ، ولا مما يدور بخلده ان يفتش عن صـــحة المعلومات التى احتواها مثل هذا الكشف ما دام صادرا من جهة رسمية وعليها ختمها ..

وكان الحكم مكتوبا بأسلوب فصيح ، وان لم يكن حقا .. ومن أهم ما فيه الاستشهاد على اجرام عزيز بحـرى بلهجة الخطابات المرسلة منه الى محمد كيشـار ، لانه كان يعده ويغريه ويستعجله بعبارات خلابة ، فطلبت منه أن يطلعنى على « دفاتر الكوبيا » التى يسجل فيها خطاباته الى عملائه .. فوجدت خطابات منه الى عدة شخصيات كبيرة محترمة قد كتبت بهذه اللهجة ، مثل يحيى باشـــا ابراهيم ، ومحمد حلمى عيسى باشـــا وغيرهما ، فاشرت عليه بأن يطبع لى عدة نسخ من الحكم الابتـــدائى .. فطبع منه نسخا كثيرة

وفى يوم الجلسة ذهبت الى المحكمة ، ووزعت نسـخ الحكم على جميع الحاضرين بالجلســـة ، ومعظمهم من التجار والوسطاء والعملاء ..

وشرعت فى مرافعتى مبتدئا بأنى سأنهج فيها طريقة غير عادية . وهى انى بعد استئذان المحكمة ، ســـتكون

مرافعتي في الاغلب موجهةالى الحاضرين ‥ولهذاارجوان يتابعونى فقرة فقرة . وبعد استيفائى للمرافعة فيهـا وبيان خطئها ، يجيبوننى هل نشطبها أو لا نشطبها . وطلبت من وكيل النيابة ان يعترض اذا كان له وجـه للاعتراض قبل الانتقال من فقرة الى أخرى ..

اخذت أفند ما جاء فى الحكم . وكلما انتهيت من فقرة، سألت النيابة ان تتكلم اذا كان لديها شيء ، فكانت لاتجيب ‥ فاتجه الى الحاضرين وأسـألهم رأيهم ، فيجيبون فى صوت واحد : « شطب » ! حتى اذا مررت بكشفالتكليف الذى هو المستند الاساسى فى القضية ، طلبت الى النيابة أن تقيم الدليل على أن هذا الكشف قد استخرجه عزيز بحرى بنفسه من المديرية فلم تستطع ، خصوصا وأن الثابت فى القضية ان عزيز بحرىكان فى خطاباته يستحث كيشار على سرعة استخراج هذا الكشف وارساله اليه ليقدمه للبنك ‥ ثم احضرت دفاتر الكوبيا ، وفيهـا الخطابات الموجهة الى شخصيات كبيرة محترمة ، وأثبت ما فيها من مشابهة بينها وبين خطابات عزيز الى كبشار، وقلت ان هذه اللهجة التى كتبت بها هى لهجة الصنعة المعتادة عند السماسرة والوسطاء ..

وبعد أن فندت جميع أجزاء الحكم توجهت الىالنيابة، وطلبت منها ــ اذا كانت عندها الشجاعة ــ أن تطلب من المحكمة البراءة ..

ولما كان واجب النيابة فى هذه الحال ان تفوض الامر للمحكمة ، فقد طلب وكيلها رفع الجلسة للاستراحة ، فأجيب الى طلبه . وفى هذه الاثناء قابل الوكيل النـائب العام ، وأخبره بما حدث ‥ ثم اعيدت الجلسـة ، فوقف وكيل النيابة ، وصرح بأنه يفوض الامر للمحكمة ، فحكمت بالغاء الحكم وبالبراءة ..

فى الجمعية التشريعية

فى يوليو سنة ١٩١٣ صدر قانون بانشاء الجمعية التشريعية لتحل محل مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، وأعلن عن انتخاباتها .. ولم أكن ممن يميلون لترشيح انفسهم ، وخوض المعارك الانتخابية ، ولكن صديقى محمد علوى الجزار هو الذى جعل أهالى قويسنا يرشحوننى ، وينتخبوننى عن دائرتهم ..

وقد كانت هذه الجمعية نوعا من الحياة النيابية الناقصة ، ويمكنكم الرجوع الى قانونها واختصاصاتها لتقفوا على هذا النقص (١)

---

(١) بالرجوع الي قانون الجمعية التشريعية نجد ما يأتى :

« الفت الجمعية التشريعية من اعضاء قانونيين هم النظار والوزراء، واعضاء معينين ، واعضاء منتخبين، والاعضاء المعينون سبعة عشر عضوا احدهم الرئيس ، والثانى الوكيل ، والخمسة عشر عينوا على نحو يكفل النيابة من الاقليات والمصالح التى لم تنل نصيبا فى الانتخابات

اما المنتخبون فوزعوا حسب النظام الآتى : للقاهرة اربعة ، وللاسكندرية ثلاثة ، وللغربية سبعة ولكل من المنوفية والدقهلية والبحيرة والشرقية واسيوط خمسة ، ولكل من المنيا ، وجرجا ، وقنا اربعة ، ولكل من القليوبية ، والجيزة والفيوم ثلاثة . ولبنى سويف اثنان ... ولكل من بورسعيد ودمياط والسويس واسوان واحد

والمعينون اربعة للاقباط وثلاثة للعرب البدو واثنان لكل من الاطباء، ورجال التربية الدينية والمدنية وللتجار وعضو واحد لكل من المهندسين والمجالس البلدية

والمعينون والمنتخبون يأخذون مكافأة قدرها خمسة وعشرون جنيها فى الشهر ، ومدة العضوية ست سنوات ويسقط ثلث الاعضاء كل سنتين ويعاد انتخاب الثلث

ويجوز حل الجمعية فى اى وقت بأمر خديوى بناء على طلب مجلس النظار ، وتجرى الانتخابات الجديدة فى ظرف ثلاثة اشهر

ولهذه الجمعية حق تحضير مشروعات القوانين ما عدا ما يتعلق منها بالقوانين النظامية .. وكان لمجلس النظار ان يوافق على المشروعات التى تقترحها الجمعية او يرفضها ، وفى حالة الرفض يذكر=

وأن من يطلع على قانون الجمعية التشريعية ، ويقف على كيفيـة تأليفها ، ومبلغ اختصاصاتها ، ويقارن بين ما كانت عليه في ذلك الوقت ومـا عليه البرلمـان المصرى يتبين مدى التقدم العظيم الذى اشتمل عليه دسـتور سنة ١٩٢٣ ومدى ما وصلت اليه حياتنا النيابية من نمو ورقى ..

وقد كانت حياة هذه الجمعية التشريعية قصـيرة ، فقد افتتحت في ٢٢ يناير عام ١٩١٤ وأخـذت تعمل حتى كان صيف تلك السنة ، وفيه سافرت أنا وبعض زملائى الى فيشي للاستشفاء . وأثناء وجودى بفيشى فى شـهر يوليه من ذلك العام ، ثارت الشائعات بقيام الخلاف بين فرنسا وألمانيا .. وبأن الحرب واقعة بينهما لا محالة .. ولما ذاعت تلك الاخبار ، اضطربت الاحوال فى تلك الجهات واقفلت البنوك أبوابهـا ، وسـارع كثير من المصريين الموجودين بفيشى الى مرسيليا للابحار منها الى مصر . أمـا انا فقد سافرت الى باريس ومنها الى انجلترا لاعيد معى ابن عمتى عبد الخالق مطاوع الذى كان وقتئذ فى بعثـة علمية بنيوكاسل ، وقد أرسلت اليه تلغرافا ليقـابلنى فى لندن، ولما وصلت اليه الححت عليه فى العودة معى، فاعتذر مفضلا البقاء لاتمام دراسته ومعتمدا على أن الحـرب

= الاسباب ، ولايجوز للجمعية مناقشة هذه الاسباب !

واذا لم تقتنع الجمعية بالاسباب التى يبـديها مجلس النظار فانهـا تنعقد معه فى هيئة مؤتمر واذا لم توافق على ما يبديه النظار فانهـا تحل ..!

وليس للجمعيـة التشريعيـة ان تنظر فى مخصصات الخديو ، أو فى خراج الاستانة ، اوالدين العمومى، ولا أن تنـاقش الالتزامات الناتجة عن قانون التصفية ، او تبحث فى الاتفـاقات الدولية ، أو المسـائل المتعلقة بالدول الاجنبية ، والمسائل الخاصة بتعيين الموظفين أو عقوباتهم او ترقيتهم »

بعيده عن انجلترا .. ولكن لم نلبث أن شهدنا نقاشا فى البرلمان الانجليزى انتهى بالموافقة على دخـــول انجلترا الحرب • وقد اضطررت آلى موافقته على البقــــــاء فى انجلترا ، وعدت مع بعض المصريين علىسفينة يابانية قامت بنا من انجلترا الى بورسـعيد•• وقد كانت رحلة بحرية شاقة محفوفة بالاخطار فى ذلك الحين.

لقد أتعبتنى يا مولاى

عدت الى مصر ، وتوالت الحوادث •• ففرضتالحماية عليها وتوقف عمل الجمعية التشريعية طبعـــا • وتولى السلطان حسين كامل عرش البلاد ••

وكان من قبل قد رأس مجلسشورى القوانينوالجمعية العمومية فى سنتى ١٩٠٩ و ١٩١٠ ، وكان يقــول بعــد أن تولى عرش مصر فى ظل الحماية البريطانية :

ـ ان هذا العرش ارث من أجدادنا ، فواجب علينــا أن نحفظه من الضياع ليبقى لمن يأتى بعدنا

وقد كنت أعرفه من قبل شخصيا ، لان دائــرته كانت قد عهدت الى دراسة اشكال خاص بأرض سرايـــاته التى بالدقى ..

وحدث انى قابلته يوما مع صديقى يوسف نحاس بك، فجاء فى أثناء حديثه معنا كلام عن قضية عزيز بحـــرى التى ترافعت فيها ، ففهمت من كلامه أنه يرى فى هذه القضية غير ما رأته محكمة الجنح الاستئنافية التى قضت بانه برىء ، فلم أرتح لذلك ، وقلت بانفعال : « لقـــد أتعبتنى يا مولاى ، فانى انا الذى أعرف حقيقة هـــذه القضية دونك ! ».

فلما رآني على هذا الوضع اسرع الى تغيير مجـــرى الحديث

احتججت على السلطان

وحدث بعد ذلك بمدة ان أقامت النيابة دعوى عــلى مأمور ضبط القاهرة ، وكان وقتئذ رجلا يدعى « فيلبيدس » فانتدبني للدفاع عنه فقبلت مبدئيا .. ولــكثرة أعمـــالى اشركت معي بعض المحامين

وفى أثناء التحقيق فى هذه الدعوى سافر الســـلطان حسين الى بنى سويف وزار محكمتها ، ومر بغـــرفة المحامين ، وتحدث معهم . وجاء ذكر عبد العزيز فهمى ، وكنت وقتئذ نقيبا للمحامين ، فقـــال كلاما خلاصته :

ــ ان عبد العزيز فهمى رجل طيب ، غير اني الاحــظ انه قبل الدفاع عن رجل حرامى

بلغنى هذا الكلام ، فأنكرت على السلطان أن يتدخل فى شئون القضاء ، وان يقول ذلك على مسمع من المحامين وفى دار المحكمة . ولانى وقتئذ كنت عضـــوا فى المجلس الحسبى العـــالى ، وكان رئيســـه هو رئيس محكمة الاستئناف يحيى ابراهيم باشا ، فقـــد ذهبت اليـــه واحتججت على ما بدر من السلطان ، ثم قدمت له استقالتى من عضوية المجلس الحسبى ، وهذه العضوية هى الصلة الوحيدة التى كانت تربطنى بالحكومة ، فاضطرب يحيى باشا لهذه الاستقالة ورفض قبولها قائلا : « انه ليس هو الذى عيننى فى تلك العضوية ، بل مجلس النظار » فطلبت اليه ان يرسل الاســـتقالة الى المجلس ، فأبى ورد الى ورقتها فأخذتها وكتبت لرياســـة مجلس النظار باصرارى عليها ..

ولما كان السلطان حسين مصابا وقتئذ بضعف شديد ، فقد إستدعاني رئيس الوزارة حسين رشدى باشا ، وراجعني فى أمر استقالتى .. وأعرب أنها فى الظرف الحاضر تكون شديدة الوقع على نفس السلطان لمرضه ، وأخذ على عاتقه تسوية المسألة باصدار بلاغ من الحكومة ينشر فى الصحف ويفيد الاعتذار عما حدث .. وفعلا نشر هـذا البلاغ فى « الاهرام »

وفى أثناء التحقيق فى القضية ظهرت مسـألة كان « فيلبيدس » قد رواها لى على وجه لا يطابق الواقع ، فلم تطاوعنى نفسى على الاستمرار فى الدفاع ، فاعتذرت وتولى القضية غيرى من المحامين

فؤاد الاول ومشروع بيرونيت

توفى المغفور له السلطان حسين كامل ، وتولى العرش بعده السلطان فؤاد الاول ـ الملك فؤاد فيما بعد ـ ولم تكن صلتى به تتجاوز حد الرسميات

وكانت سنة ١٩١٨ ، وكان فى مصر يومئذ مستشـار انجليزى لوزارة الحقانية يدعى « برونيت » ، وكان قبل اشتغاله بالقانون مهندسا ، ثم درس الحقوق وحصل على شهادتها وتولى منصب المستشار ، ووضع وهو مستشار لوزارة الحقانية مشروعات قوانين لتوحيد القضـاء الاهلى والمختلط

وانتدب لدراستها وتحضيرها نهائيا لجانـا مؤلفة من بعض رجال القانون ، واذ كان من ضمن هذه المشروعات قسم خاص بنقابة المحاماة ، فقد انتدبنى عضوا فى لجنـة هذا القسم ، فلما قرأته ، وجدت فيه تمييزا للمحـامين

بالمحاكم المختلطة على المحامين الاهليين ، فلم اوافق عليه . فدعاني « برونيت » الى مكتبه بالوزارة ، وأخذ يناقشني في شأن المشروع ، وكان مما قاله عن مشروعات التعديل التي تشمل القسم المذكور : « ان الانجليز يريدون الغاء الامتيازات الاجنبية ، ويهدفون الى ابعاد الاجانب عن التدخل في تشريع البلاد » ، ومع تحبيذي لفكرة الغاء الامتيازات بوجه عام فقد صممت على أن النصوص الموضوعة للقسم الخاص بنقابة المحاماة بعد توحيد القضاءين هي نصوص لا أوافق عليها ولا أشترك في العمل على أساسها لما فيها من ذلك التمييز الذي أشرت اليه .. « ولما وجد مني هذا الاباء قال لي : « انه يود أن يقابل أعضاء مجلس النقابة الاهلية ليتناقش معهم » فخشيت ان يؤثر على بعضهم .. فجمعت أنا المجلس وعرضت على اعضائه الموضوع وما دار بيني وبينه ، فانتهى المجلس بالموافقة على رأيي ، وقرر بالاجماع رفض المشروع بصيغته الموضوعة..

وكان لرفضي مشروع « برونيت » ، ولموافقة زملائي على هذا الرفض ضجة في جميع الاوساط ، وخاصة الاوساط الرسمية والقانونية

وقد لفتت هذه الضجة نظر السلطان فؤاد ، فقد كان يعنى بمسائل التشريع ، ويهتم بالبحوث القانونية والعلمية فرغب في أن أقابله

وكان من اللائذين به المرحوم امين يحيى بك (باشا) فجاءني يوما يدعوني الى مقابلة السلطان

فقلت له : « إني أشكره ولكنني أود أن تكون دعوتي حسب التقاليد المرعية بخطاب من ديوان التشريفات »

فقال أمين باشا :

ــ مافيش داعي ياأخي ، خليك ظريف

فقلت له : « هب أننى ذهبت الى السلطان ، وسألنى : من دعاك ؟ ! »

فعاد أمين يحيى وأبلغ السلطان فؤاد هـــذا الحديث ، فحضر عندى فى اليوم التالى حسن عبد الرازق باشـــا ، وكان وكيلا لديوان عظمة السلطان ، فدعانى الى المقابلة • فأجبته بما أجبت أمين يحيى • وبعد يومين ، جاءنى أحد رجال التشريفات بخطاب كتب فيه :

« بناء على طلبكم مقابلة عظمة السلطان ، قد تحددت لكم الساعة •• » الى آخر ما ورد فى هذا الخطاب

فقلت له : « انى مطلوب للمقابلة ، ولست طالبا لها ، فكيف تكتبون (بناء على طلبكم ؟)

فقال : « هذا هو البروتوكول • وليس فى استطاعتنا تغيير البروتوكول »

وذهبت لمقـــابلته ، فحدثنى عن مشروع « برونيت » ، وأفضيت بما دار بينى وبين المســتشار الانجليزى ، وكان شديد الاهتمام بهذا الموضوع ، وكان يتحدث بحماســة ويتمنى أن يجد فى مصر من يدافعون عن مصـــالحها فى جرأة وشجاعة ، ومما قاله لى :

— اننى أود أن أرى فى مصر رجالا مخلصين ، يطالبون بحقوق وطنهم ، ويتسمون بالاخلاص والنزاهة والجرأة فى هذه المطالب

أحمد حشمت باشا

قدمت أنه كان لوالدى ســتة أخوة ذكور •• وهؤلاء الاخوة لم يكن لهم الا أخت واحدة هى والدة عبد الخـــالق

مطاوع • وكانوا جميعا يكتبون ويقرأون ، وأكبرهم سنا يدعى «محمد» وهو اكبر من والدى وعاش الى نحو سن التسعين ، وتوفى سنة ١٩٢٤ ، وكان فى حياته يشتغل بالتجارة ، الا إنه لم يكن من كبار التجار • أما الخمسة الذين بعد والدى ، فهم المرحوم الشيخ عمر وقد درس الفقه بالازهر ، ويليه المرحوم أحمد حشمت باشا ، ثم على بك عمر • وكان هذا فى آخر عهده وكيلا لمديرية الجيزة ، وهو والد عبد المجيد عمر باشا وزير الاشغال الاسبق

ويلى على بك ، الشيخ ابراهيم •• وقد أقام طول حياته بقريتنا ، اذ كان يشتغل بالزراعة • ثم يأتى أصغر اخوة والدى ، وهو المرحوم حسين بك عمر • وكان قاضيا بالمحاكم الاهلية ومستشارا قضائيا بديوان الاوقاف • وقد خلف أولادا ، أكبرهم محمد حسنى عمر بك السكرتير العام لوزارة الخارجية الاسبق ، فقد كان أحد اعضاء البعثة العلمية التى أرسلتها الحكومة المصرية الى فرنسا فى عهد المغفور له الخديو اسماعيل ، بعد أن أتم دراسته فى مدرسة الادارة والترجمة (مدرسة الحقوق) سنة ١٨٧٤

وقد بقى فى فرنسا سبع سنوات متواليات ، حصل خلالها على اجازة ليسانس الحقوق ، ودرس الادب الفرنسى دراسة متينة •• وحفظ الكثير من مؤلفات كبار الادباء الفرنسيين مثل « لامارتين » و « كورنى » و « موليير » و « راسين » ، وكان مولعا بالادب ، محبا للادباء ••

وأذكر أنه لما وجد أن المرحوم عثمان جلال ترجم رواية « ترتوف » لموليير ، باسم « الشيخ متلوف » أعجب حشمت باشا بهذه الترجمة ايما اعجاب ، لمطابقة الاسم للشخصية التى تكلم عنها فى الرواية • ولما عاد الى سنة ١٨٨١ ، اتصل به الشيخ عبد الخالق المهدى ابن الشيخ عباس المهدى ، وحفنى ناصف بك • وكانا ملازمين له ، ومن

خاصة أصدقائه الاقربين ‥ وقد تولى فى أول حيـــاته الحكومية وظيفة مندوب قلم قضايا الحكومة عن محافظة القاهرة ، وكانت تدعى وقتئذ « ضبطيـــة مصر » ‥ ولما أنشئت المحاكم الاهليـــة ، كان أول من تولى منصـــب « الافوكاتو العام » ، وهو المنصب الذى يلى مباشرة منصب النائب العام ‥

وبعد أن مكث زمنا فى النيابة والقضاء الاهلى ، أختير مديرا لجرجا ، ثم لاسيوط ، ثم للدقهلية ، خلفا لعدلى يكن باشا الذى نقل وقتئذ الى الغربية ‥

وقد تولى حشمت باشا الوزارة خمس مرات ، لا مرة واحدة ‥ فهو من أكثر الرجال الذين تولوا الحكم ، سواء أكان فى ادارة الاقاليم ، أم فى مناصب الوزارة ‥ فقـد عين وزيرا للمالية لاول مرة فى وزارة بطرس غالى باشا فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وكان فى هذه الوزارة : حسين رشدى باشا وزيرا للحقانية ، وسعد زغلول باشا وزيرا للمعارف ، ومحمد سعيد باشا وزيرا للداخلية

ولما تولت وزارة محمد سعيد باشا فى فبراير سـنة ١٩١٠ خلفا لوزارة بطرس باشا غالى ، اختير فيها وزيرا للمعارف حتى سنة ١٩١٣ حين عدلت هذه الوزارة ، فنقل وزيرا للاوقاف ، وكان أول وزير تولى هذه الوزارة عنـد انشائها فى ٢٠ نوفمبر من تلك السنة ، كانت تدعى وقتئذ « نظارة » وبقى ناظرا لها الى ان استقالت وزارة سـعيد باشا فى سنة ١٩١٤ ‥

ثم كانت لجنة الدستور التى ألفت فى سنة ١٩٢٢ ، فاختير حشمت باشا نائبا لرئيسها ، وبقى بها حتى أتمت مهمتها

ولما تولت الحكم وزارة يحيى ابراهيم باشـــا ، وهى

الوزارة التى أصدرت الدستور المصرى فى أوائل سنة ١٩٢٣ ، أختير حشمت باشا وزيرا للخارجية فيها ، وبقى فى هذا المنصب من ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ حتى ٦ أغسطس من تلك السنة حين عدلت الوزارة فنقل وزيرا للمالية حتى يناير سنة ١٩٢٤ ..

تلك هى المناصب الادارية والوزارية التى تولاها حشمت باشا .. وقد كان الى جـانب ذلك يرعى الادب العربى وأدباءه ، وهو الذى اختار حافظ ابراهيم وكيلا لدار الكتب المصرية ، وطبع على نفقته الخاصة ديوان « ابن الرومى » وحث حافظا على ترجمة كتاب « البؤساء » لفيكتور هوجو .. كما كلفه هو وخليل مطران بك بترجمة كتـاب فى الاقتصاد السياسى الى العربية ، وعمل فى تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية التى كان دعامتها صديقه المرحوم حسن عاصم باشا

وقد توفى سنة ١٩٢٦ فرأى ابنه الاكبر حسـن أن يحقق رغبة أبيه فى مساعدة هذه الجمعية ، فأوقف عليهـا أربعين فدانا بالفيوم من نصيبه فى تركة أبيه

ورزق حشمت باشا بولديه : حسن ، ومراد ، وبابنته فاطمة التى توفيت سنة ١٩٠٩ ، وربى ولديـه فى مصر وانجلترا أحسن تربية

الفصل الرابع

تأليف الوفد المصرى



دش بارد

على اثر انتهاء الحرب العالمية الاولى ، اتجهت الاذهان الى مصير مصر التى رزحت تحت نير الحماية البريطانية .. تلك الحماية التى فرضت عليها كرها من اجل هذه الحرب ، وخشى رجالات مصر أن تنقلب الحماية الى ذ.. نهائى ، فتصبح مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية ، وذات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ كنت مع صديقى أحمد لطفى السيد ، وسعد زغلول ، ومحمد محمود ، خارجين من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة .. فلما جاوزنا بابها ، واتجهنا الى الجهة القبلية نحو ميدان الفلكى ، اعترض محمد محمود باشا سبيلنا واضعا عصاه أمامنا فى عرض الرصيف وقال :

— الى أين تذهبون ؟! اننى أريد أن نتحدث فى مصير مصر .. لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ، ولابد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد ..

وقد سرنا نحن مع محمد محمود باشا الى منزل والده ، وارسلنا الى على شعراوى باشا ، فحضر الينا .. وفى اثناء وجودنا معا بسلاملك المنزل استعاد سعد زغلول من محمد محمود باشا بيان مايريد ، فكرر ماسبق له قوله من ضرورة السعى للحصول على حقوق البلاد ، وتأليف وفد للعمل لهذه الغاية .. فأبى سعد زغلول موافقته على ذلك قائلا :

ـ ان الوقت غير مناسب لأن الانجليز منتصرون ، وعددهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد .. وهذا وضع لاأمل معه فى الحصول على شيء منهم ..

ثم استطرد سعد قائلا :

ـ أرى الاولى من ذلك أن تؤلف جمعية يساعد اعضاؤها بعضهم بعضا ..

فنزل علينا هذا الكلام كدش بارد ، فأمسكنا عن الحديث .. وانصرف سعد باشا الى بيته ، وانصرفنا نحن ، وكان أكثرنا حنقا المرحوم على شعراوى باشا ، فانه لما خرجنا من منزل محمد محمود وقف أمامه فى الشارع ، وقال بلهجة صعيدية عبارة لا محل لذكرها تدل على تغيظه وحنقه ..

سعد يعود

وبعد ذلك انصرف كل منا الى حاله ، وقطعنا النظر عن مسألة تاليف وفد .. ولكن لم يمض الا قليل حتى أرسل لنا سعد باشا نفسه يدعونا الى الاجتماع عنده ، وفتح لنا بيته واسعا رحبا ..

وهنا يسأل سائل : لماذا عاد سعد فدعانا للبحث فى تأليف الوفد ؟

والجواب عن ذلك انه عقب اجتماعنا فى منزل محمد محمود باشا ، ذهب سعد باشا الى نادى محمد على كعادته .. فالتقى فيه بحسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا ، وروى لهما ماكان من أمر اجتماعنا وحديثنا فىمنزل محمد محمود .. وما كان منرده علينا ورفضه موافقتنا على تاليف الوفد ، فعتب عليه رشدى باشا وعدلى باشا ، وخطآه فى رأيه ، وقالا له :

ـ انك أخطات ، لاننا نحن والسلطان فؤاد متفقون على السفر لاوربا للمطالبة بحقوق مصر .. ومن المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الامة يدافع عن حقوقها ، نعتمد عليه لاخذ شيء من الانجليز ..

سمع سعد باشا هذا الحديث من رشدى باشا وعدلى باشا ، فخشى ألا يكون له فى الامر شيء .. فأسرع الى دعوتنا الى منزله ، وفتحه لنا وسيعا مملوءا بالكرم !

الثلاثة الذين قابلوا «ونجت»

توالت اجتماعاتنا ببيت سعد زغلول ، واتفقنا على الاشخاص الذين يتألف منهم الوفد . ولما كان سفر الوفد فى ذلك الحين يقتضى تصريحا به من السلطة الانجليزية التى بيدها الاحكام العرفية ، فقد اتفق اخواننا على ندب ثلاثة منهم لمقابلة السير « ونجت » لاستصدار التصريح منه ..

وهؤلاء الثلاثة هم : سعد زغلول ، وعلى شعراوى ، وعبد العزيز فهمى ..

ومما تجب ملاحظته هنا ان اختيار هؤلاء الثلاثة ، انما وقع بطريق المصادفة والاتفاق .. والا فباقى اخوانهم ، فيهم من هو اكفأ فى النضال المنطقى ، وأولى بالسفارة مثل رجلنا الكبير احمد لطفى السيد ..

ولعل التقدم فى السن ، كان هو السبب الطبيعى الذى ادى الى اختيارهم

***

ومما تجب ملاحظته أيضا أن المرحوم محمد محمود باشا كان شديد التحمس لهذه الفكرة ، مبعثه اليهــا وطنيته الصادقة وتغيظه من الانجليز بسبب حادثة كانوا

اثاروها ظلما ، وترتب عليهــا خروجه من منصب مدير البحيرة .. هذا الى انه ابن محمود باشا سليمان الذى كان اذ ذاك ، اكبر وجهاء الصعيد سنا ، وجميعهم كانوا يعتبرونه أمثلهم ومن الغيورين على حقوق الوطن ..

اما لطفى السيد ، فكان متحمسا بطبعه لأنه كان من مبدأ الامر مشتغلا بالسياسة ، ومتتبعا لمناحى رشدى باشا وعدلى باشا فيما يتعلق بوضع البلاد ومالها من حقوق يغمطها الانجليز .. زد على ذلك أن والده المرحوم السيد باشا أبو على كان ـ بحسب اعتقادى ـ ارجل رجل عصامى رايته فى مديرية الدقهلية ..

واما على شـــعراوى ، فكان كما يعلم الجميع أكبر شخصية يغار لنبله ومحتده ومركزه ـ على الاحتفــــاظ للبلاد بحقوقها ، خصوصا وهو ابن أخت ســلطان باشا الذى يعلم الجميع أنه كان اكبر رجل فى الصعيد من عهد الخديو اسماعيل باشا ..

***

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ـ وهو يوم الهدنة ـ طلبنا من سير « ريجنلد ونجت » المعتمد البريطانى فى مصر تحديد ميعاد لمقابلته ، فحدد لنا الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٣ نوفمبر

تدخل الامير عمر طوسون

وفى هذه الاثناء علم الامير عمر طوسون بما اســتقر عليه راينا ، فحضر الينا يوم ١٢ نوفمبر ســنة ١٩١٨ واجتمع معنا بمنزل سعد باشــا ، وقال لنا بلســان الغاضب :

ـ كيف تستقلون بعمل وفد للنظر فى قضية البلاد ؟

.. ان الاولى ـ كما أرى ـ ان يقام اجتماع عام يشترك فيه جميع ذوى الرأى ، وهم الذين يقررون تأليف الوفد الذى يريدونه .. وخير الامور ان تدعوا الناس الىاجتماع يعقد بمنزلى بجزيرة بدران يوم ١٦ نوفمبر ، وان أقوم انا بعمل الدعوة لهذا الغرض

قال الامير هذا ، وطلب تحرير مسودة الدعوة فحررها أحمد لطفى السيد ، وأخذها الامير على أن يطبعها ويوزعها على من يريد دعوتهم من البيئات المختلفة

ونظرا الى أن السير « ريجنلد ونجت » كان قدحدد لنا يوم ١٣ نوفمبر للمقابلة ، وهو ثانى يوم مجىء الامير عندنا ، فقد اتفقنا على الا نتكلم معه فى الشأن الاساسى الذى طلبنا مقابلته من اجله ، بل يكون كلامنا خاصا بثقل الاحكام العرفية وضرورة تخفيف وقعها على الناس

بين الزعماء الثلاثة والمعتمد البريطانى

وفى صباح يوم الاربعاء ١٣ نوفمبر ذهبنا الى دار المعتمد البريطانى ، فقابلنا السير « ريجنلد ونجت » مقابلة استغرقت ساعة كاملة ، ودار بيننا وبينه الحديث الذى دونته بعد الاجتماع فى محضر أودعته بين أوراق الوفد ، وهو :

بدأ جنابه الكلام قائلا : « ان الصلح اقترب موعده ، وان العالم يفيق بعد غمرات الحرب الذى شغلته زمنا طويلا وان مصر سينالها خير كثير ، وان الله مع الصابرين ، وان المصريين هم أقل الامم تألما من اضرار الحرب ، وانهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وان عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم »

فأجابه سعد باشـا : « ماتقول أن انجلترا فعلته من خير لمصر ، فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر » وخرج من ذلك الى القول بأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره • وانه يظن ان لا محل لدوام الاحكام العرفية ، ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هـذه المراقبـة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنوات

فقال جنابه انه حقا عمـل لازالة المراقبة المذكورة ، وانه تخابر فعلا مع جناب القائد العام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد • ولما كانت هذه المسألة عسكرية ، فانه بعد تمام المخـابرة والاتفاق مع جناب القائد سـيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى مايرضى • ثم استطرد قائلا : « يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح ، فانها تلتفت لمصر ومايلزمها ولن يكون الامر الا خيرا »

فقال سعد باشـا : « ان الهدنة قد عقـدت ، وان المصريين لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم •• ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ماهو الخير الذى تريده انجلترا »

فقال : « يجب الا تتعجـلوا وان تكونوا متبصرين فى سلوككم ، فان المصريين فى الحقيقة لا ينظـرون للعواقب البعيدة »

فقال سعد باشا : « ان هذه العبارة مبهمـة المعنى ولا افهم المراد بها »

فقال : « اريد ان اقول ان المصريين ليس لهم راى عام بعيد النظر »

فقال سعد باشا : « لا أستطيع الموافقة على ذلك .. فانى ان وافقت أنكرت صفتى . فانى منتخب فى الجمعية التشريعيه عن قسمين من أقسام القاهرة . وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى . وكذلك كان الامر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى »

فقال جنابه : « انه قبل الحرب كثيرا ماحصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وامثاله فى الحزب الوطنى . وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأضرت مصر ولم تنفعها ، فماهى أغراض المصريين ؟ »

فقال على شعراوى باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء الانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر »

فقال جنابه : « اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟! »

فقال سعد باشا : « ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون انا الاستقلال كباقى الامم المستقلة ؟ »

فقال جنابه : « ولكن الطفل اذا اعطى من الغذاء ازيد مما يلزم تخم »

فقال عبد العزيز فهمى بك : « نحن نطالب بالاستقلال التام ، وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد فاقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت تطلب الاستقلال . وغاية الامر ان طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها مايؤخذ علينا . وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة .. فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الاساسى الذى هو مبدأ كل الامة وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لايظن

فيهم التطــرف فى الاجراءات واسســـوا حزب الامة وانشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم أيضـــا الاستقلال التام . وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى . وذلك معروف عند الجميع . والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض . ونحن فى طلب الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فان امتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الاســود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا »

فقال جنابه : « ولكن نسبة الاميين فى مصر كبيرة ، لا كما فى البلاد التى ذكرتها ، الا الجبل الاسود والالبان على ما أظن »

فقال عبد العزيز بك : « انهذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الامم ، فان لمصر تاريخا قديمـــــا باهرا وسوابق فى الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها .. وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحـدة ، وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوافرة فى مصر . ومن جهة نسبة الاميين للمتعلمين ، فهـذه مسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما قدمت ، لان الذين يقودون الامم فى كل البلاد افراد قلائل .. فانى أعرف أن لانجلترا ـ وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلهـــا ـ ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب الحكومة وهم افراد قلائل هم الذين يقودونها ، هى تتبعهم بلا مناقشـــة فى كثير من الاحوال لشدة ثقتها بهم وتسـليمها لهم . وكذلك مجلس نوابها ليس كل أفراده متعلمين ، وانمـــا المتعلم منهم فئة قليلة . فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها الف متعلم ليقوموا بادارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاما .. ونحن عندنـــا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الاحيان أن التعليم

زاد فى البلد حتى صارت فيها طائفة من المتعلمين العاطلين .
وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم اذا غذى بأزيد من اللازم ، فاسمحوا لى أن أقول ان حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا التشبيه . بل الواقع اننا كالمريض مهما اليت له من نطس الاطباء استحال عليهم أن يعرفوا من انفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد اليه .. فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من انواع المعارف ومايفيده من الاشغال العمومية فى القضاء وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا » .

فقال جنابه : « اتظنون أن بلاد العرب وقد اخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها ؟ »

فقال عبد العزيز بك : « ان معرفة ذلك راجعة الى المستقبل .. ومع ذلك فان كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل قد أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك »

فقال جنابه : قد كانت مصر عبدا لتركيا .. أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟! »

فقال شعراوى باشا : « قد اكون عبدا لرجل من قبيلة الجعليين ، وقد أكون عبدا للسير ريجنلد ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الجعلى .. ومع ذلك لاتسرنى الحالتان لان العبودية لا أرضاها ، ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها . ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الاحرار لا صداقة العبيد »

فقال جنابه : « ولكن مركز مصر ، حربيا وجغرافيا ، يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا »

فقال سعد باشا : « متى ساعدتنا انجلترا على

الاستقلال التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا أو المســـاس بمصـــلحة انجلترا .. فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل ونحالفها على غيرها ونقـدم لها عنـد الاقتضاء ماتستلزم المحالفة من الجنود »

ثم قال شعراوى باشا : « يبقى أمر آخر عنـد هـذا الحد ، وهو حقوق أرباب الديون من الاجـانب .. فيمكن بقاء مستشار المالية الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى »

فقال سعد باشا : « نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ، وأنا نعترف لها بالاعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر .. فنطلب باسـم هـــذه المبادىء التى ذكرت الآن أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر . واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك ، بصفتك ممثلا لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضـــاء فسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الامور فى انجلترا فـــلا نلتجىء هنا لسواك ، ولا فى الخارج لغير رجـــال الدولة الانجليزية . ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر ، مطلعـــا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب »

فقال جنابه : « قد ســـــمعت أقوالكم ، وانى اعتبر محادثتنا غير رسمية بل بصـــفة حبية ، فاننى لا أعرف شيئا من أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد . وعلى كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير »

فشكرناه على حسن مقابلته وانصرفنا ..

بيت الامة

وكان الامير عمر طوسون قد عاد الى الاسكندرية ، واخذ يهتم بارسال الدعوة الى اعضاء الجمعية التشريعية ، وأعضاء مجالس المديريات والى الاعيان وكبار القوم والمشتغلين بالقضية المصرية للاجتماع بقصره بجزيره بدران . وبينما كان منهمكا فى ارسال الدعوات وتحضير الاجتماع ، علم « السلطان » فؤاد بما يعتزمه الامير ، وما يقوم به فى هذا الشأن ، فلم يرض عن تدخله فى أعمال الوفد ، وأمر رشدى باشا بأن يمنعه .. فاتصل بالامير ، وابلغه أن الحكومة قررت منع الاجتماع، فحضر سموه وقابل رئيس الوزارة ، ولكن رشدى باشا أكد له قرار الحكومة .. وعلى ذلك أوقف الاجتماع ..

كان السلطان فؤاد يريد ان تظل الحركة شعبية لا أثر لذى جاه فيها ولكن الامير عمر على الرغم من ذلك عاد بعد الغاء الاجتماع ، وولى وجهه شطر هيئة أخرى واخذ يعقد اجتماعات بفندق شبرد مع بعض اعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الحزب الوطنى

ومما اذكره هنا ، أنه بينما نحن مجتمعون بمنزل سعد باشا اذ حضر عندنا اثنان من الحزب الوطنى لعلهما مصطفى بك الشوربجى ومحمد زكى على « بك » باشا ، واخذا يعترضان على استقلالنا بتأليف الوفد دون تفكير فى الحزب الوطنى وغيره . فلما وجد سعد باشا جراة فى اعتراضهما وتشددا فى رأيهما ، قال لهما ما معناه : «كيف تعترضان على عمل نعمله فى بيتى الذى أنا حر فيه ؟! »

فقال احدهما ، واظنه « مصطفى الشوربجى » : «هذا البيت ليس الآن بيتك ، هو « بيت الامة » .. »

وهذه الكلمة التى القاها الشوربجى بك أصبحت

الاساس الذى انبنى عليه فيما بعد تسمية منزل سعد باشا بهذا الاسم ..

هذا ، ولما وجدنا أن الامير عمر طوسون ومن معه من أعضاء الجمعية التشريعية والحزب الوطنى قد وصل بهم الامر الى تأليف وفد آخر الى جانب وفدنا .. وكانت هذه الفكرة موجبة للانقسام والتخاذل خصوصا أن فريق الامير طوسون الذى يناوئنا كان فيه اسماعيل صدقى باشا ـ وهو رجل كان من أكبر الشخصيات وأعلمهم بحال البلد واقدرهم على نفعها بعلمه وكفايته ـ فقد تدبر فيها وفدنا وعمل على ازالة ضررها ، وذلك بأن اتفقنا على فكرة ترضي الجميع ، وهى تقريرنا بأن كل من كان عضوا فى الجمعية التشريعية يكون عضوا فى وفدنا ، واذ كان محمد سعيد باشا وصدقى باشا وسينوت حنا بك اعضاء فى الجمعية التشريعية ، فقرارنا يرضيهم .. وكما ان أظهر عضو فى الحزب الوطنى اذ ذاك كان المرحوم عبد اللطيف بك الصوفانى ـ وكان عضوا فى الجمعية التشريعية ـ فاذا دخل وفدنا بمقتضى ذلك القرار كان فى وجوده التمثيل الكافى للحزب الوطنى

رياسة سعد للوفد

ولما قررنا هذا القرار ، واتفقنا عليه كلفنا سعد باشا أن يذهب الى فندق شبرد ، ويبلغه الامير ومحمد سعيد ومن معهما .. فلما هم سعد باشا بالخروج لتنفيذ ذلك خرج وراءه محمد محمود باشا ، ثم عاد بعد قليل وقال لنا : « انى خرجت لابصر سعد باشا بأمرهام ..ذلك أن محمد سعيد باشا كان رئيسا للوزارة ، ولم يكن سعد معه الا وزيرا فقط .. فخشيت انه اذا دخل وفدنا ، فربما تاقت نفسه الى القول بأن له رياسة الوفد . فانا

قلت لسعد باشا : « اننا لا نقبل أن يكون سعيد باشا رئيسا ، بل أنت الرئيس للوفد »

فلما قال لنا محمد محمود باشا هذا القول ، ثبت من وقتها سعد باشا على فكرة رياسته للوفد .. !

وهي فكرة لم تتردد قبل بيننا ، فان خطتنـــا كانت جعل الرياسة لاكبر الاعضاء سنا حسب الاقتضاء !

وكنت أنا شخصيا أمانع فى اسناد الرياسة اليه لسبب يقتضيني الادب ألا أذكره تفصيلا ..

الفصل الخامس

الوفد وكيل الأمة



الوفد وكيل الامة

تألف الوفد المصرى ، وبدأ ينهض بمسئولية الدفاع عن حقوق البلاد ، ويسعى لرفع الحماية البريطانية . وتحقيق الاستقلال ..

ولكنه أراد ان يدعم مركزه فى الجهاد ، وأن يبرهن للانجليز أنه وكيل عن الامة ينطق بلسانها .. فضلا عن الصفة النيابية التى كانت لأكثر أعضائه فى الجمعية التشريعية ، ففكر فى امضاء توكيل له من جميع هيئات الامة ـ النيابية منها وغير النيابية ـ ومن ذوى الحيثيات وأهل الرأى فى البلاد ، فوضع توكيلا لهذا الغرض جعل صيغته فى البدء كما يأتى :

« نحن الموقعين على هذا الاعضاء بالجمعية التشريعية قد أنبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، ومحمد اعلى بك (علوبة باشا) وعبد اللطيف المكباتى بك ، ومحمد محمود باشا ، واحمد لطفى السيد بك ، ـ ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه ـ فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا ـ فى استقلال مصر استقلالا تاما »

نوفمبر سنة ١٩١٨

ثم رؤى تغيير نص التوكيل بنص آخر ، زيدت فيه عبارة تدل على اعتماد المطالبين بالاستقلال على مبادىء الحرية والعدل التى تنادى بها وقتئذ دول الحلفاء . وهذا هو نص الصيغة الثانية للتوكيل :

« نحن الموقعين على هذا ، الاعضاء بالجمعية التشريعية ، قد أنبنا عنا حضرات : سعد زغلول باشا ، وعلى شعراوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، ومحمد على بك « علوبة باشا » وعبد اللطيف المكباتى بك ، ومحمد محمود باشا ، واحمد لطفى السيد بك ـ ولهم أن يضموا اليهم من يختارونه ـ فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثمـــا وجدوا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب »

وكانت الفكرة متجهة بادىء ذى بدء الى الاكتفاء بتوقيع اعضاء الجمعية التشريعية على هذا التوكيل ، لانهم بصفتهم النيابية يعبرون عن رأى الامة بأجمعها ، ولكن بعض ذوى الرأى من الامة من غير هؤلاء الاعضاء أرادوا أن يشتركوا فى التوقيع على هذا التوكيل

زد على ذلك أن نبأه اتصل بالناس ، واهتموا به ٠٠ فرأى الوفد أن يعرض التوكيل على الهيئـــات الاخـرى ، فسارعت الى امضائه ، وأخذ الاقبال يزداد على التوقيع عليه من جميع الطبقات ، فطبعت منه نسخ عديدة ، وأرسلت الى جميع أنحاء القطر ٠٠

يمنعوننا من السفر

ولا أريد أن أعرض لما هـــو معروف من حوادث ذلك الحين ٠ ولكننى أشير الى ما لابد منه مما يعنى فى هـذه الذكريات ٠٠ ذلك اننا كلفنا صديقنا المرحوم حامد فهمى بك الذى كان محاميا بالزقازيق بالسعى فى توقيع أعيان مديرية الشرقية على ورقة توكيـل ارسلناها له ٠ فلما اخـذ الجمهور فى التوقيع عليهـا تصـدت له السلطـة العسكرية لهذا التوكيل ، واصدرت أمرها بمنع الناس

من التوقيع عليه ، فشكا لنا حامد بك من هذا .. فكتبنا خطابا الى دولة رئيس الوزراء حسين رشدى باشا محتجين على هذا التصرف ، فأجابنا رشدى باشا بأنه برىء من هذا المنع وإن الذى أمر به انما هو مستشار الداخلية الانجليزى الذى بيده السلطة الفعلية فى الاحكام العرفية . وعلى الرغم من ذلك المنع الرسمى ، تواترت التوقيعات بدون ان تعرف السلطة العسكرية وسيلة لمنعها . اذ كان المنع داعيا لاقبال الناس عليها فى الخفاء وارسالها سرا الى الوفد

وفى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ طلبنا من السلطة العسكرية ان تمنح اعضاء الوفد ورئيسه جوازات سفر الى أوربا للمطالبة بحقوق البلاد ، فأجابت القيادة العليا للجيوش البريطانية بأنه قد عرضت صعوبات تمنع من سفرنا .. فبعثنا خطابا لفخامة السير « ريجنالد ونجت» نشكو فيه من هذا الخطر، فرد علينا بخطاب عن طريق سكرتيره الخاص بالنيابة « ج . س . سميث » يقول فيه انه كلف من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باخبارنا بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومته ، انه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع . وانه اذا كانت لدينا اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر ، مما لايخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك واعلنتها من قبل ، فالافضل ان مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته

وقد اجبناه على ذلك بخطاب تضمن انه ليس فى وسع الوفد المصرى ان يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الامة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى اعطيت لنا :

وبأن سفرنا الى انجلترا لا نريد منـــه الا ان تكون عــلى اتصـــال برجال السياســة الممثلين للامة الانجـليزية ، والاشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام الانجـليزى الذى لا شك فى تأثيره على القرارات الحكومية ..

وقلنا أيضا فى هذا الخطاب « وسنعنى على الخصوص بأن نجعل وجهتنا الرأى العام . ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على روح العدالة والحرية ومبدأ حماية حقوق الضعفاء »

وفى الوقت نفســه ، بعثنا خطابا الى رئيس الوزارة رشدى باشا نخطره بمنع السلطة لنا من السفر ، ونرجوه أن يصرف همتــه لتيسير سفر الوفد المصرى . فاهتم رشــدى باشا ، وضم صــوته الينا طالبــا من السلطة العسكرية السماح للوفد المصرى بالسفر ، غير ان الحكومة البريطانية رفضت هذا الطلب

رشدى باشا والانجليز

وكان رشدى باشا من ناحية أخرى ، قد رفع فى ذلك الحين الى عظمة السلطان تقريرا يبين فيه لعظمته ما قر عليه رأيه من السفر الى انجلترا مصحوبا بعدلى باشــا للغاية نفسها . وذلك طبعا تنفيذا للفكرة الاساسية التى كانت قائمة من قبــل فى نفس عظمــة السلطــان ورجال حــكومته ، من ارادتهم السفر لاوربا للمطالبه بحــقوق لبلاد . وقد جاء فى هذا التقرير ما يأتى :

حضرة صاحب العظمة السلطانية

« ان الحوادث تتوالى سراعا .. وستبدأ مفاوضات الصلح ، ويشرع فى تسوية جميع المسائل التى اثارتها

الحرب . ومن أهم الامور ان نبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة . ولذا أقترح على عظمتكم أن تعهدوا الىّ والى زميلى عدلى باشا بهذه المهمة ..

« وسينوب عنى سرى باشا فى رياسة مجلس الوزراء اثناء غيابى ، وينوب عنى ثروت باشا فى وزارة الداخلية ؛ وينوب زيور باشا عن عدلى باشا فى وزارة المعارف »

وقد استصوب السلطان فؤاد هذا الاقــتراح ، وطلب رشدى باشا من السير ريجنلد ونجت ان يبلغ طلبه هذا لحكومته .. ولكن الحــــكومة الانجليزية ابت السماح له بذلك محتجة بأن الوقت لا يسمح الآن لهذه الزيارة وان الفرصة ليست ملائمة للتكلم فى هذه المسائل. فكان هذا الرفض لسفره وسفر زميله عدلى باشا معــه ، ثم رفض سفرنا ايضا ، مما جعل رشدى باشا يقدم استقالته من الوزارة ..

اعتقال زملائنا الاربعة

توالت الحوادث بعــد ذلك وقدمنا الاحتجاجات الى المعتمد البريطانى ، والى ممثلى الدول الاجنبية حتى كان يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ ، وهو اليوم الذى اعتقل فيــه زملاؤنا الاربعة : سعد باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد البــاسل باشا ، ونفوا الى مالطة ..

ولم يكن اعتقال زملائنا الاربعة بمانع لنا عن السير فى طريقنــا .. بل اسرع باقى أعضــاء الوفد الى الاجتماع برياسة وكيل الوفد وقتئذ ، على شـــعراوى باشا ،

وارسلنا برقيـة الى مستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانيـة نحتج فيها على اعتقال زملائنـا ، وختمناها بقولنا : « اننا سنستمر فى الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية البلاد العادلة »

وفى الوقت نفسه ارسلنا الى معتمدى الدول الاجنبية بمصر بيانا نبسط فيه ما حدث ، ونعلن ان هذه الشـدة لن تمنعنا عن متابعة السير فى الدفاع عن بلادنا ..

وفى اليوم التالى ، وجهنا الى عظمة السـلطان فؤاد كتابا نشكو فيه من تصرف السلطة العسكرية مع رجال الوفد ..

خطاب الى السلطان

وقد جاء فى هذا الخطاب :

«ياصاحب العظمة ..

« يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى برفع ما يلى لمقام عظمتكم السامى ..

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشـا، ففهمنا ان هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الاسـيف ، وأنه حل لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية ، ان يقبل تأليف الوزارة ما دام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على امر سفر الوفد . وقد عرضنا لسـدتكم العليـة متضرعين أن تتعرفوا راى الامة قبل البت نهائيا فى هـذا الامر ، وان تبدو للامة آية من آيات ما جبلتم عليه من حبها ، فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتنال غرضها ..

« تضرعنا بذلك الى مولانا ، ولبثنا متطلعين بكمال الثقة

الى أن ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الامل

« غير انه لم يمض يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى ٦ مارس وابلغتنا انها علمت اننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث ، واننا نلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية بمحاولة منع تأليف الوزارة ، وأنذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد ان أتينا عملا يرمى الى تعطيل سير الوزارة .. ثم منعتنا من مناقشتها فى هذا البلاغ ..

« لم تصب السلطة فى رأيها ، فان هذه الحماية باطلة . ولكل انسان الحق المطلق فى أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية ..

« وأما عدم نجاح الحكومة فى تأليف الوزارة ، فهو النتيجة الطبيعية للخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد .. فان كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة بلاده ..

« ولم يقف الامر عند هذا الانذار ، بل قبضت السلطة العسكرية على رئيسنا سعد زغلول باشا ، وزملائنا محمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا ، واسماعيل صدقى باشا .. وزجوهم فى قصر النيل ، ثم سيق بهم الى بور سعيد ، فالى حيث لا نعلم

« وذنبنا فى ذلك اننا نطلب حريتنا السياسية ، طبقا للمبادىء الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة ، والتى قبلتها انجلترا نفسها . واننا لم نتعد القانون ، فلم نهج فى البلاد طائرا ، ولم نحرك ساكنا .. بل قبلنا توكيل الشعب ايانا كى نصدع بأمره ، ونسعى

لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود ، بل العالم فى الاخاء الانسانى سواء

« على هذا الاعتبار يصعب علينا يا مولاى أن نفهم مبررا لهذه الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الانجليزية تحت ثوب الاحكام العسكرية ‥ تلك الاحكام التى لا ندرى مسوغا لوجودها الى الان بعد الهدنة بأربعة اشهر ، وبعد أن امتحنت مصر فى أشد ظروف الحرب حرجا ‥ فلم يكن منها الا الطاعة للاوامر العسكرية من غير بحث ، والا اخلاد الى السكينة لم يوجد مثله فى بريطانيا العظمى نفسها ‥

« اليكم يا صاحب العظمة ، وانتم تتبوأون أكبر مقام فى مصر ، وعليكم اكبر مسئولية فيها ‥ نرفع باسم الامة امر هذا التصرف القاسي ، فان شعبكم الآن يحق له ان يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية بأن تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيته العادلة ‥ »

خداع الانجليز وغدر الرئيس ولسن

كان اليوم الذى رفعنا فيه هذا الخطاب الى عظمة السلطان ، وبعثنا فيه باحتجاجاتنا الى رئيس الوزارة البريطانية والى معتمدى الدول الاجنبية فى مصر ؛ هو يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ ‥ وهو اليوم الذى تأججت فيه الثورة المصرية على نحو ما هو معلوم ‥

وهنا يجب ان نشير الى ان كافة محررات الوفد باللغة العربية من وقت تاليفه ، كان يقوم بها صديقى أحمد لطفى السيد باشا . وما كان يحرر باللغة الفرنسية كان

يقوم به اسماعيل صدقي باشا من وقت دخوله فى الوفد
هذا وفى أوائل ابريل سنة ١٩١٩ - سمحت لنا السلطة البريطانية بالسفر الى أوربا ، ففى اليوم الحادى عشر من ذاك الشهر خرجنا لركوب القطار من محطة القاهرة .. وكان يوما مشهودا ، غصت فيه الميادين والطرق بآلاف المودعين . ولما قارب موعد القطار القى الاستاذ محمد أبو شادى خطابا بليغا فى توديعنا ، ورد عليه أحمد لطفى السيد بكلمات قيمة نالت استحسان الجميع . ومما اذكره عن ذلك اليوم ، اننا ونحن بمحطة السكة الحديد على اهبة ركوب القطار ، ادركنا مصطفى النحاس بك « باشا » فسافر معنا .. وهنا اذكر انه لما اشتد نزاع الحزب الوطنى لنا عرضت انا على اخوانى فى الوفد ان نضم الينا حافظ عفيفى ومصطفى النحاس اللذين كانا من اعضاء الحزب الوطنى ، فقبل الوفد تزكيتى اياهما وقرر ضمهما فصارا منذ ذلك التاريخ اعضاء فيه ..

ركبنا الباخرة الى مرسيليا .. وفى الطريق عرجت بنا على جزيرة مالطة التى اعتقل فيها الانجليز سعد باشا وزملاءه محمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وحمد الباسل ، فأخذناهم معنا الى أوربا

وهنا لا يفوتني أن أذكر ان الانجليزى خصم فى السياسة بارع .. فلقد ظهر لنا أنهم لم يسمحوا لنا بالسفر ، ولم يفرجوا عن اصحابنا الذين كانوا معتقلين فى مالطة الا بعد ان استوثقوا من مساعدة أكبر دولة فى العالم اذ ذاك وهى دولة امريكا ورئيسها ولسون - ذلك الرجل الذى لبس للعالم ثوب المتعبد الزاهد رياء ونفاقا . وكانت مبادؤه الاربعة عشر هى السبب الاهم فى هياج المصريين ، وسعيهم الى الانتصاف من الانجليز ، وتشبثهم بالغاء الحماية ..

تلك الحماية التي تناقض أظهر مبدأ من مبادىء ولسون وهو حق كل امة فى تقرير مصيرها . .

ومهد الانجليز لانفسهم السبيل ، واستوثقوا من ولسون بحيث اننا لم نكد نصل الى مرسيليا حتى قرأنا فى التلغرافات العمومية ان امريكا ـ وفى مقدمتها رئيسها ـ وافقت على الحماية البريطانية على مصر ..

ضربة شديدة صوبها الينا هذا الخصم الانجليزى المحنك . .

ضربة مؤلمة اصابتنا فى الصميم لمجيئها من أهم جهة كنا نأمل منها الخير والانصاف ، لا هذا البغى والاجحاف

تحملنا هذه الضربة ، ولم نقطع الامل .. بل منينا أنفسنا بأن أعضاء مؤتمر الصلح ربما كانوا فيجملتهمأكرم نفسا ، واصفى وجدانا من أمريكا ورئيسها ولسون امام الغاوين المغررين ..

مندوب انجلترا يمزق مذكرة الوفد

فلما ذهبنا الى باريس ، لبثنا عدة اشهر نطرق ابواب مؤتمر الصلح ونقدم اليه المذكرات تلو المذكرات .. ولكن لا حياة لمن تنادى ..

. وفى النهاية ادركنا أن بباب المؤتمر رجلا ، كلما قدمت له ورقة نظر اليها .. فان كانت من وفود الامم الضعيفة كمصر وسوريا والترنسفال وأمثالهم ، ألقاها فى سلة المهملات ، ولم يعرضها على أحد . فلما تبين لنا ذلكعزمنا ان نعمل مذكرة ، نكتب منها صورا بعدد أعضاء المؤتمر ، ونرسلها لهم مباشرة .. وفعلا أعددنا عدة نسخ من مذكرتنا ، وارسلناها الى كل عضو بعنوانه الخاص ..

وانتظرنا أثر هذه المذكرة عندهم .. ولكن شد ما كانت دهشتنا من تصرف المندوب الانجليزى فى هذا المؤتمر ، فانه ما كاد يقرأ المذكرة المرسلة أليه حتى شطب على كل صفحة من صفحاتها بالقلم الاحمر ، ومزقها نصفين ثم اعادها الينا بالبريد .. !

كانت صدمة شديدة ، وعملا غريبا غير لائق من دبلوماسي يمثل دولة كبيرة محترمة . واثر هذا الحادث فى نفس كل منا ، حتى أذكر ان المرحوم حمد الباسل باشا ، ثارت نفسه ، وقال بلهجته البدوية :

ـ والله اروح اعمل معه دويل « أى مبارزة »

ولم تقف مضايقة الانجليز لنا فى باريس عند هذا الحد .. بل كانوا متفقين مع وزارة الخارجية الفرنسية على وضعنا تحت مراقبتها الخاصة ، فى حين أن وفود الامم الاخرى كانت تحت المراقبة العادية

لجنة ملنر

مضى علينا فى باريس نحو سنة على هذه الحال .. وفى أثناء ذلك ، حضرت الى مصر لجنة ملنر ، وقوبلت من البلاد بالمقاطعة .. وبعث لنا رشدى باشا وعدلى باشا مع على ماهر بك « باشا » تقريرا ضافيا عن مقاطعة البلاد بالاجماع للجنة ملنر ، وتأكد لها أن الوفد هو وكيل الامة وأن على اللجنة ان تتجه اليه ..

فلما وصلنا هذا التقرير ، وأطلعنا على مافيه ، شد من أزرنا واعاد الينا الامل ، وتشجعت نفوسنا .. وظننا ان لجنة ملنر ستأتى الينا ضارعة خاضعة ..

انتظرنا مرور اللجنة بباريس عند اعودتها من مصر الى انجلترا . ولكن ما كان اشد عجبنا حين مرت بالعاصمة

الفرنسية ، ولم تعرنا التفاتا ، ولم تشعرنا بأنها تعلــــم بوجودنا ..

غير ان أحد أعضائها ــ ويدعى ســير بويل ــ وكان من قبل موظفا بالوكالة البريطانية بمصر ويعرف محمد باشا ووالده محمود سليمان باشا ــ أرسل اليــــه من محطة السكة الحــــديد ببطاقة ذكر فيهــا أنه كان بمصر ورأى والده محمود سليمان باشا ، وأنه بخير ..

ولم يزد .. !



الفصل السادس

إنقسام الوفد



مقاطعة لجنة ملنر

قدمت فى الفصل السابق أن لجنة ملنر قوطعت مقاطعة تامةمن جميع هيئات الامة ،ورفضت كل هيئةأن تتفاهم معها ، وقالت مصر لها بلسان واحد : ان الوفد في باريس هو وكيلها . واذا كان هناك من تريد محادثته أو مفاوضته ، فلتذهب اليه فهو وحده المختص بالبحث فى مصير البلاد..

واذا كان الانجليز قد سدوا الابواب أمامنا فى مؤتمر الصلح ، وأقاموا فى وجوهنا العراقيل ، فقد دب القلق فى نفوسنا ، ورأينا أن لا محيص من الاستنجاد بعدلى يكن باشا .. فبعثنا اليه نطلب منه الاسراع بالحضور الينا بباريس ، فأرسل عدلى باشا الينا تلغرافا يقول فيه ماحاصله « انه يكون سعيدا لو بعثنا اليه بخطاب تفصيلى عن واقع الحال » . فأجبناه بتلغراف نقول له فيه ما حاصله : « اننا نكون سعداء برؤيته فى أقرب فرصة لتبادل الآراء »

فلم يسع عدلى باشا الا أن يستجيب لنا ، ويحضر الى باريس ..

عدلى باشا مع الوفد

وصل عدلى باشا الينا فى أواخر ابريل سنة ١٩٢٠، فأطلعناه على الموقف الحرج الذى كنا فيه . وكان لعدلى مركز معروف بين رجال السياسة ، وقد كانوا يوقرونه لكياسته

وحذقه وما عرف عنه من اصـــالة الرأى والادب الجم ٠٠ فأخذ يبحث بباريس حتى عثر على رجل انجليزى اسـمه « آزموند » كان ضابطا من ضباط الخيالة الانجليز فى حرب الترنفسـال وكبا به الحصــان ، فانكسر عظمه . فصار أعرج ٠ وقد رآه كثير من المصريين فى مصر : وكنا نسميه « عثمان » !

فلما عثر عليه عدلى باشا بباريس ، أرسله من قبله الى اللورد ملنر بانجلترا ليخبره أن المجاملة السياسية تدعو الى أن يتصل بالوفد ، ويتحادث معه ٠٠ فلم يكد رســول عدلى باشا يقابل اللورد ملنر حتى جاءنا من قبله الى باريس سير سسل هيرست الذى كان عضوا بلجنته يدعونا للذهاب الى مقابلة اللجنة بلوندره

سررنا بهذا الخبر عندما اجتمع بنا سيرسســل ٠ ثم قال لنا وهو يودعنا ماحاصـــله : « اننى أعلم أن الوفـد يكتب دائما الى مصر بما يتفق له من الحوادث والاخبار ، وانى ارجــــو ألا يذكر فى خبر مجيئى اليكم اننى جئت بصفتى مستشار قضائى وزارة الخارجية الانجليزية ، بل يذكر فقط اننى عضو بلجنة ملنر »

خرج سير سسل ، وأرســلنا الى مصر نبأ دعوة ملنر للوفد لمفاوضته بانجلترا ٠ وقد حدثت فى الوفد حول ارسال هذا النبأ مناقشات لا أهمية الآن لذكرها ٠٠

سفر الوفد الى لندن

رأينا أن نستجيب لمقابلـــة ملنر بانجلترا ٠٠ ولكن لبعض الاسباب ، عدنا فقررنا أن تسافر أولا طليعـــــــة من الوفد لتستوثق من أن محادثاتنا ، ومفاوضـــاتنا مع

اللجنة ، لن تكون الا على أساس الغاء الحماية • وكانت هذه الطليعة مؤلفة من : « عدلى يكن ، ومحمد محمود ، وعلى ماهر ، وعبد العزيز فهمى »

سافرنا فعلا نحن الاربعة الى لوندره ، وقابلنا اللورد ملنر ولجنته • وأخذ عدلى باشا فى اجتماعنا ، يستعلم من ملنر عن الاساس الذى ستكون عليه مفاوضات الوفد •• وصارحه بأنها لابد أن تكون على أساس « الغاء الحماية » ••

فرد علينا ملنر قائلا :

ـ ان لجنتنا ليست هى التى وضعت الحماية على مصر •• ومهمتها هى المحادثة معكم فيما ترغبون ، فأنتم احرار فى أن تقولوا ما تريدون ، وأن تطلبوا لامجرد الغاء الحماية فقط ، بل وضع أيديكم على شىء من أملاك الانجليز • وكل ما تقولونه سيدون ويرفع للحكومة الانجليزية •• وهى ـ دون لجنتنا ـ صاحبة الشأن فى تقرير ما تراه »

ولما فرغ الحديث عند هذا الاساس ، تباطأ عدلى باشا وتردد فى عرض شىء (١) كان يقلقه ، ثم أكره نفسه ، فقال لملنر :

ـ إن باقى اخواننا الموجودين بباريس مستعدون

---

(١) تعمقنا فى البحث عن هذا « الشىء » الذى لم يرد عبدالعزيز فهمى باشا ان يصارح به فعلمنا انه هو طلب «التامين» اذ كان سعد باشا قد اقترح ضرورة تامين الانجليز اياه على نفسه قبل ان يذهب الى انجلترا حتى لايحدث منهم ماسبق ان اتوه من اعتقاله ، وكان عدلى باشا يرى ان عرض مثل هذا الطلب لاتسمح به العلاقات الدولية •• ولكنه كان مضطرا لعرضه تنفيذا لرغبة سعد ، ولعل لسعد باشا عذرا فى ذلك بسبب الحالة النفسية التى كان عليها اذذاك بعد اعتقاله ، فالنفس البشرية لا تلدغ من جحر مرتين •••!

للحضـــور لمقابلتكم .. ولكن أرجو اذا حضروا أن تكون لهم الحرية فى الرجوع ..

أدرك ملنر ما يرمى اليه عدلى باشا بتلك العبارة ، فاستشاط غضبا ، وضرب المنضدة بيده . وقال بلهجة شديدة :

ــ ما هذا ؟ .. هل نحن فى القرون الوسطى ؟ .. ان هؤلاء الناس أحرار فى المجىء وعدمه ، وأحرار ــ متى جاءوا ــ فى الرجوع الى حيث يشاءون .. بل انى سأنبه بالا تكون على مراســلاتهم البريدية أو التلغرافية أية مراقبة ، بل انى سأصرح لهم بأن تكون لهم شــفرة خاصة يتخاطبون بها مع أية جهة بلا أدنى رقيب

مقابلة الوفد لملنر

بعثنا لاخواننا بخلاصة ماحدث ، وطلبنا منهم الحضور .. فحضروا ، وتوالت اجتمـاعاتنا مع ملنـر ولجنته ، ودارت بيننا وبينهم مناقشات طويلة حتى أوائل أغسطس سنة ١٩٢٠ ثم وضع ملنر مشروعه المعروف للاتفاق ، فلم يوافق عليه الوفد ..

وهنا ليسمح لى أن أقول ان الوفـد كان قد كلفنى بدراسة هذا المشروع ، فدرسته وقدمت له فى أكتوبر سنة ١٩٢٠ ملاحظاتى عليه فى مذكرة طويلة

وكان قد رأى أن يستشير الامـة فى مشروع ملنر ، فانتدب أربعة من أعضائه للسـفر الى مصر .. وهم : « محمد محمود ، ولطفى السيد ، وعلى مـاهر ، وعبد اللطيف المكباتى »

سافر هؤلاء الزملاء واتصلوا بهيئات الامة ، وأطلعوها

على المشروع ·· فأبدت تلك الهيئات رغبات أوتحفظات تريد ادخالها عليه · فلما عاد الينا اخواننا عرضـــنا تلك التحفظات على لجنة ملنر ·· وكان ذلك فى شـــهر نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فلم يقبل الانجليز تغيير شىء فى مشروعهم الاول ، وأفهمونا أن المرحلة التالية هى مرحلة مفاوضات رسمية تجرى معمن تعينهمالحكومة المصرية ··

وفى ١٠ نوفمبر سافر الوفد من لندن الى باريس ، وبعث بنداء تاريخي الى الامة المصرية كتبه صـــديقى أحمد لطفى السيد الذى كان وحده هو الذى يحرر وقتئذ كل كتابات الوفد باللغة العربية ··

وهذا هو نص النداء :

أيها المواطنون الاعزاء ..

« لقد رفعتم منذ عامين عن كبريائكم القومى ذلك العبء الذى يثقل كاهله .. »

«وبصيحة الاستقلال اعلنتمفى وجه العالمبأسره حقكم فى الحياة .. وما زلتم من ذلك اليوم تثبتون انكم جديرون بامانيكم الوطنية . وجاءت نتيجة الاستنارة برأيكـم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى .. بل انتم تريدون استقـــلالا حقيقيا خليقا بكم ، وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا اشعته الوضاءة على مصر الحرة ..

« هذا الاستقلال ســـنحصل عليه باتحادنا ، وبروح التضحية والايمان بانفسنا وبعدالة قضيتنا المقدســـة ايمانا هادئا صادقا ·· فلتحيى مصر »

تلغراف الى جريدة يسبب استقالة

وصلنا الى باريس بعد أن فشلت مفاوضاتنا مع ملنر ولجنته .. وفي ذلك الحين نشرت جريدة « الاخبار » تلغرافا من مراسلها أحمد افندى نجيب ينسب فيه الى عدلى باشا انه يسد الابواب فى وجه الوفد ، ويضع العراقيل فى سبيل المفاوضات ، كما نشرت بعد ذلك تلغرافا آخر من أحد أعضاء الوفد حاصله : « ان عدلى باشا كارثة على الوفد »

وهذان التلغرافان محزنان كما هو واضح . وقد صادف عقب ذلك انى سمعت من صديقى على ماهر ما جعل ذمتى تتحرج ، فلم أجد للتفريج عن نفسى سوى الاستعفاء من الوفد ، والسفر الى مصر

قصة التلغرافين

«عدلى» يثور .. و «سعد» يعاتب «النحاس»

لما رجع الوفد من لندن الى باريس عقب فشل المفاوضات التى اجراها مع لجنة ملنر ، بعث الى جريدة « الاخبار» بمصر مراسلها فى باريس الاستاذ أحمد نجيب تلغرافا يقول فيه : « ان عدلى باشا يكن يسد الابواب فى وجوه الوفد ، ويضع العراقيل فى سبيل المفاوضات » فأرسل اسماعيل صدقى باشا صورة هذا التلغراف الى عدلى باشا ..

وبينما كان الوفد مجتمعا بمقره بباريس ، اذ بعدلى باشا يدخل عليه ووجهه مربد ، وقد تجهمت أساريره ، واحمرت عيناه ..وفى يده ورقة القاها امامسعد وزملائه

على المنضدة بشدة ، ونظر اليهم قائلا :

ـ من منكم قال انني خائن لبلادى ؟ .. من منكم اشتغل للبلد أكثر مما اشتغلت وتعب اكثر مما تعبت ؟!

فدهش أعضاء الوفد لسماع هذه العبارات ، واستفهموا منه عن مبعثها ، فقال لهم :

ـ اقرأوا هذا التلغراف .

فتناولوه ، فاذا به تلغراف من اسماعيل صدقي باشا يتضمن فحوى تلغراف احمد نجيب . ثم قال لهم عدلي باشا :

ـ هل انا الذى اسد الابواب فى وجه الوفد ، واضع العراقيل فى سبيل المفاوضات كما قيل فى هذه البرقية؟ الستم انتم الذين استدعيتمونى لافتح لكم ابوابا كانت مغلقة ، وقد جاهدت حتى فتحت لكم فعلا ؟

فأجابه سعد باشا :

ـ ما لنا ولاحمد نجيب ؟ انه مكاتب جريدة ، ولا شأن لنا به ..

وعند ذلك قام سينوت حنا الى غرفة السكرتيرية التى كان بها وقتئذ الاستاذ احمدنجيب ،ثم اخذ سعد باشا يقول لعدلى باشا :

ـ اولم تكن تذهب لمقابلة ملنروغيره من الانجليز،ولا تخبرنا بما دار بينك وبينهم ؟! ..

فرد عدلى باشا عليه قائلا :

ـ انت ياشيخ تريد أن تضع مبدأ قاضيا بان كل مصرى يقابل انجليزيا ولا يخبر اخوانه المصريين بما كان حديثهما، فان هذا المصرى يكون خائنا لبلده .. ما هذا الكلام ؟!انى

كنت أقابل ملنر ، وغير ملنر فى دواوينهم ، ونواديهـــم ، وبيوتهم . ولكن مقابلاتى انما كانت لاقناعهم بأحقية مصر فى مطالبها . وكثير من هذه المقـــابلات كانت بنـــاء عن رجائكم اياى ! ..

فسكت سعد قليلا ثم قال :

ـ او ليس انى واياك قابلنا ملنر يوما فى ديوانه ، وبدأ يتكلم معنا بالفرنسية ، ثم خرج من الفرنسية الى الانجليزية التى لا اعرفها ، فتكلم معك بها . ولما انصرفنا من عنـــده اوصلتنى انت بسيارتك الى الفندق الذى أقيم به . ولم تسمح بأن تخبرنى بما قاله لك بالانجليزية ! ..

فاستشاط عدلى باشا غضبا ، ورد على سعد باشـــا قائلا :

ـ وهذه قاعدة اخرى تريد أن تضعها .. وهى ان كل مصرى يتكلم مع انجليزى بالانجليزية امام مصرى آخـــر لا يعرفها ، فان كلامه يكون معناه الاتفاق مع الانجليز على ما يضاد مصلحة مصر .. ماهذه القواعد التى تضعها ؟! ولماذا لاتكون حسن النية ، فتقدر ان ملنر قال لى شيئـــا يغمنى ، ويغم مصر ، فاردت أن احتمل الغـــم وحدى ولا أشركك فيه ؟ !

ولما انصرف اعضاء الوفد ، ركب عبد العزيز فهمى باشا مع سعد باشا فى سيارته وأخذ يسأله فى الطريق عما اذا كان له علم سابق بهذا التلغراف ، فنفى سعد علمـــه به نفيا باتا ..

وما كاد يمضى بعد ذلك يوم أو يومان حتى دخل محمد محمود باشا على أعضاء الوفد واتى عملا يشابه ما كان من عدلى باشا

وكان بيده ورقة تلغراف وارد اليه من والده محمـود سليمان باشا ، حاصله انه يستعلم منه عن حقيقة موقف عدلي باشا . فقد نشرت جريدة « الاخبار » تلغرافا اخر واردا اليها من مصطفى النحاس « بك » يقول فيه :

« ان عدلى باشا كارثة على الوفد » وأطلع محمد محمود باشا زملاءه على هذا التلغراف . وكان مصطفى النحاس « بك » جالسا معهم ، فقال له سـعد وقد رأى امتعاض أعضاء الوفد من هذا الحادث :

ــ طيب قلنا ان احمد نجيب مكاتب جورنال ، لا شأن لنا به .. ولكنك انت يا مصطفى بك عضو فى الوفد . فمـا هذا التلغراف ؟!

فرد مصطفى « بك » النحاس قائلا :

ــ انه تلغراف خصوصى سري .. ارسـلته لامين بك الرافعى لتوجيه سياسة الجريدة . ومع ذلك ، فانه ليس نصه ما ذكر فى البرقية الواردة الى محمدباشا محمود

فقال سعد باشا لمصطفى النحاس (بك) :

ــ انه لاينبغي لاحد من أعضاء الوفد ان يبعث بمثل هذا التلغراف الا بالاتفاق مع الوفد ..

ولما انصرف الاعضاء من قاعة الاجتماع ، ركب سعد وعبد العزيز فهمي السيارة الى فندق الكونتيننتال الذى كان سعد نازلا به فى باريس

وفى أثناء الطريق تحدث عبد العزيز فهمى مع سعد فى هذا التلغراف ، وخطره على الوفد ، وسأله عما اذا كان له علم سابق به ، فنفى ذلك أيضا نفيا قاطعا

ولما وصلا الى الفندق جلسا فى فنائه برهة ، ثم دخل

عليهما مصطفى النحاس ، فلما رآه سعد قال له :

ــ تعال يامصطفى بك .. يا اخى ايه التلغراف المهبب ده !..

فرد مصطفى النحاس قائلا :

ــ انه كما قلت لــكم تلغراف خصوصى سرى لتوجيه سياسة الجريدة . وقد قلت لكم انه ليس بالنص الوارد فى برقية محمود سليمان لابنه ..

فهز سعد رأسه وقال : « هه .. » .. وسكت

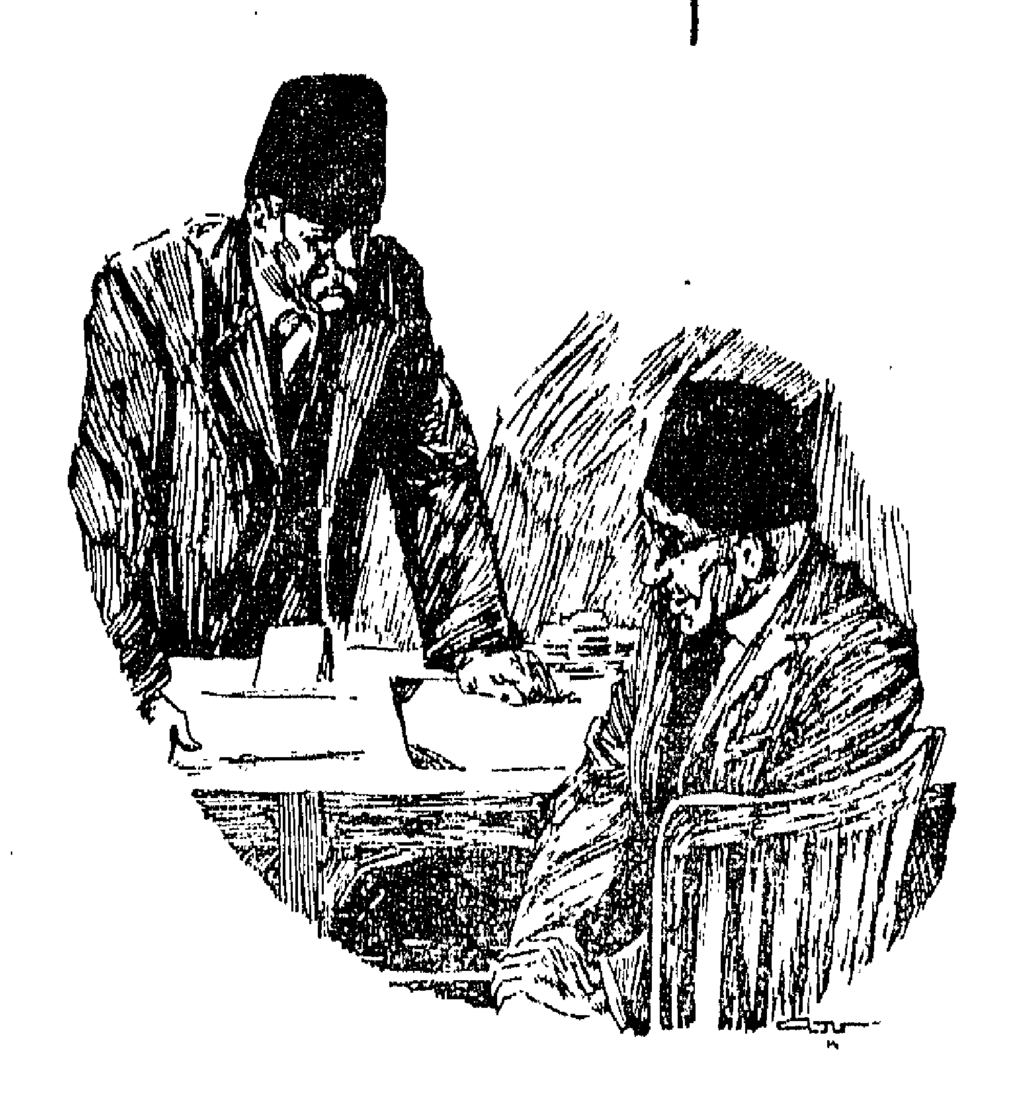
وبعد يوم أو يومين ذهب عبد العزيز فهمى باشا الى مركز الوفد ، وبينما هو داخل فى الردهة وجد محمد محمود باشا ، ومحمد على (بك) علوية ، وحمد الباسل باشا ، وعبد اللطيف المكباتى بك جالسين يتحادثون ، ويروى لهم على ماهر (بك) أن سعدا كان له علم بهذين التلغرافين ، وأن مصطفى النحاس (بك) هو الذى كتبهما بالشفرة . وكان على ماهر وقتئذ شديد الاتصال بسعد باشا .. فما كاد عبد العزيز فهمى يسمع ذلك حتى غضب وقام للاستعفاء من الوفد .

تلك هى وقائع هذين التلغرافين التى سببت خروجى من الوفد وخروج بعض زملائى ، وعودتهم الى مصر ، كما سأوضحه فى الفصل القادم



الفصل السابع

لماذا..
استقلت من الوفد؟



مناقشتى مع سعد فى الاستقالة

تكلمت فى الفصل الماضى عن الاسباب التى دفعتنى الى الاستعفاء من الوفد المصرى . واهمها حادث التلغرافين اللذين نشرا فى جريدة الاخبار طعنا فى عدلى باشا ... ذلك الرجل الوطنى الشريف الذى لم يدخر وسعا فى مساعدة الوفد ، والعمل لانجاح القضية المصرية ، والذى استنجدنا به ونحن بباريس ، فحضر الينا وأخذ يسعى جاهدا حتى مكننا من مقابلة لجنة ملنر بلندن ، وفتح لنا أبواب المفاوضة ..

ولقد اقام معنا من شهر ابريل سنة ١٩٢٠ الى آخر نوفمبر من تلك السنة يعمل لمصر ، منفقا على نفسه من ماله الخاص انفاقا يكفى أن اقول بصدده انه كان يدفع لاجرة مسكنه فقط اثنى عشر جنيها يوميا بلندرة . وكان جزاؤه بعد ذلك أن يتهم فى ذمته ، وأن يطعن فى وطنيته ، ذلك الطعن الذى لم اطق ان احتمله ، فكتبت فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ كتاب استعفاء من الوفد مضمونه :

« ان حالتى من جهة الصحة (وغيرها) تضطرنى للعودة الى مصر .. وانى سأعود وانقطع عن العمل الى أن تعود لى القدرة عليه »

واشرت بكلمة (وغيرها) الى مافى نفسى ، ولم أرد ان اصرح بأكثر من ذلك حتى لا أدع سببا للقيل والقال ، والتنازع والجدال ..

ودفعت بهذا الكتاب لحضرة محمد كامل سليم افندى

سكرتير الوفد ورجوته ان يوصله لسعد باشـــا .. ولما وجدت عليه علائم التأسف من تقـديمى اياه، قلت له ان يخبر « سعد » بأننى سأقابله ..

وفى اليوم التالى ، جاءنى من سعد باشا كتاب يأسف فيه لعزمى على الاستقالة ، ويطلب أن اقابله ..

ذهبت اليه ، ولم يكن بين مسكنى ومسكنه سوى قليل من الخطوات ، فأخذ يناقشنى فى كلمة (وغيرها) التى بكتاب استقالتى .. فضبطت احساسى ، لانى لم أرد أن أدخل معـه فى جدال قد يطول ، وقلت له : « اصرفهـا للشئون العائلية ، أو مزق الورقة ، فانه لا حاجة بى الى تقديمها » . وانصرفت ..

هذا انتحار لى

وفى يوم ٥ يناير سنة ١٩٢١ ذهبت الى مركز الوفـد بناء على طلب اخوانى .. وكان كل الاعضاء وسعد باشا حاضرين ، فوجدتهم فى حالة قلق وانفعال . وهم وسعد متخالفون متشادون بسبب المركز الحـرج الذى كان الجميع فيه ، فاقترحت بعد بيان طويل توجيه نداء للامة ـ لامكان السير فى المرحلة الثانية التى أشار اليها مشروع ملنر ـ يتضمن الحث على الاتحاد ، وتجديد الثقة بعدلى باشا ليكون ذلك علاجا لحالة الانقسام الموجودة بالبلاد ، وليمكن تعيين وزارة ثقة لتدخل المفاوضات متى امكنها الحصول على تصريح من الانجليز بالغاء الحماية ..

وافقنى خمسة من الاعضاء على هذا الاقتراح ..وقبل أن يبدى العضوان الاخران رأيهما ، قال لى سعد باشا :

ـ اهذا اقتراحك يا استاذ ؟

قلت :

ـ نعم ...

فقال :

ـ انا لا اوافق عليه .. ومع ذلك ، فليكتب مشروع النداء ، ثم نبحثه بعد ..

كتب احمد لطفى السيد النداء متضـــمنا مبادىء الاقتراح .. واهم مافيه :

١ ـ ان الوفد متمسك بعدم دخوله المفاوضات الرسمية بالذات الا بعد قبول التحفظات لتـكون كلها أســـاسا للمفاوضات

٢ ـ اما الحكومة ـ وهى غير الوفد ـ فلايجوز لها دخول المفاوضات ، ولا تنال تعضيد الامة الا اذا كان لديها تصريح بأن النص على الغاء الحماية أســاس من الاسس التى تبنى عليها المفوضات ..

وفى يوم ٧ يناير سنة ١٩٢١ اجتمعنا وسعد باشــا لقراءة هذا النداء الذى حرره لطفى السيد ، فلما سمعه سعد انفعل انفعالا شديدا ، وقال :

ـ انا لايمكننى ان اكتب بالوثوق بعدلى ، لا يمكننى ، لا يمكننى .. ان هذا يكون انتحارا لى ..

وهنــا قامت ضجة فى الوفد ، وصــاح عبد اللطيف المكباتى قائلا :

ـ اذن هى امور شخصية .. ماهذا ؟ وهل نحن هنا نشتغل لك أم للبلد ؟..

وكرر المكباتى ذلك ، فاستدرك سعد قائلا :

ـ وانتحار للوفد ..

قال :

ـ اشمعنا ياإخواننا التصريح يجى لعدلى .. كيف يذهب عملنا لغيرنا .. التصريح يجب أن يكون لى أنا لأنى وكيل الامة ..

وأخذ يردد هذا الكلام .. ثم انفض الاجتماع ، وانصرفنا على غير اتفاق

أنا غير محتاج لكم

وفى يوم ٨ يناير سنة ١٩٢١ كتب سعد تلغرافا الى جريدة الاخبار مضمونه « انه من غير المعقول أن تدخل مصر المفاوضة وهى حرة مستقلة ، بل انه يكتفى بتاكيد بوضع نص فى المعاهدة النهائية يتضمن الغاء الحماية »

كتب هذا التلغراف ، وتحدث بما فى معناه الى بعض الجرائد ، فوصفه الناس بأنه « تلغراف المساومة » ، فحاولنا بكل وسيلة أن نحول سعدا عن رايه فلم نستطع، وانتهى الامر باخواننا أن رأوا من الضرورة العودة لمصر كى يطمئنوا الافكار فيها ، ويلموا شعثها جهد الاستطاعة ، مصممين على الا يذكروا فى مصر شيئا مما قام من الخلاف ..

وقد توجهوا فعلا ـ وكنت معهم ـ الى مسكن سعد، فقلت له : « اننا ذاهبون الى مصر لمراقبة الحال ،وتوجيه الامور كما تقضى به المصلحة ، وسنكتب لكم بما نراه أولا فأولا »

فكان جوابه الذى خرق صماخ أذننا :

ـ أنا غير محتاج لكتابتكم ، وانا مطمئن ..

تركناه وعدنا بعد أن لفتنا نظر على ماهر (بك) الى موقف القضية الذى قد يضر به هذا الخصام ، فقال ماهر (بك) :

ـ انى سأراقب سعدا هنا .. وان أتى بشىء ، فانى سأستقيل من الوفد

اذبحهم قبل أن يذبحونى

قمنا من باريس مصممين على الا نشير بكلمة ما الى ماوقع من سعد ، وركبنا الباخرة من مرسيليا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ . وكنا خمسة : محمد محمود ، واحمد لطفى السيد ، ومحمد على علوبة ، وحمد الباسل ، وعبد العزيز فهمى . أما المكباتى ، فقد سافر عن طريق ايطاليا ..

وفى يوم ٢٣ يناير ـ اى قبل وصولنا الى الاسكندرية بثلاثة أيام ـ جاءنا تلغراف لاسلكى من جورجى خياط بك، مضمونه : « ان سعدا أرسل تلفرافا للجنة الوفد المركزية حاصله انه نبتت فكرة ترمى الى دخول المفاوضات بغير مراعاة الشروط الواردة فى تحفظات الامة ، وأن اصحاب هذه الفكرة يجب الحذر منهم »

قرانا هذا التلغراف ، فأيقنا ان سعدا انفذ تهديده . . .

ولقد كان حاضرا معنا بالباخرة الى مصر محمد بدر بك ـ وكان من كتاب الوفد ـ وقد أرسل معه سعد باشا نسخة من هذا النداء الذى كتبه احمد لطفى السيد ليوصلها الى لجنة الوفد بالقاهرة ـ وهو النداء الذى عده سعد انتحارا له ـ فلما راى بدر بك هذا التلغراف المخالف لما فى النداء الموجود نسخته معه ، لم يسعه الا أن يفضى الينا بانه حامل لتلك النسخة الوارد بها صراحة ان المفاوضات بين مصر وانجلترا انما تكون على أساس الغاء الحماية ، فقلنا لبدر بك : « احفظ هذه النسخة التى أؤتمنت عليها ، واوصلها الى لجنة الوفد المركزية

تنفيذا لما كلفت به » . ولما وصلت الباخرة الى الاسكندرية يوم ٢٦ يناير وجدنا جمهورا كبيرا ينتظـــرنا متهيجين متحفزين ، فسكنا غضبهم بقدر ماسمحت به الظروف ..

ثم سافرنا من الاسكندرية الى القاهرة بعد ان خطب بعض اخواننا تطمينا للجمهور . وفى أثناء وجودنا فى القطار قلت لاخوانى :

ـ انتم الآن اصبحتم ولا قيمة لكم فى مصر .. فاما ان تصيحوا مع الصائحين : « يحيا الرئيس المحبوب » ، واما ان يلزم كل منكم بيته ..

وزدت فقلت :

ـ اما انا فسالزم بيتى .. واذا حضر عندى احـــد وسألنى عن شىء ، فسأقرر له الواقع ..!

ولما وصلنا الى القاهرة ، واطلعت لجنة الوفد المركزية على صورة النداء التى حملها بدر بك اليها ، ووجدت انها تتنافى كل التنافى مع تلغراف سعد السابق الاشارة اليه ، وان مافى هذا التلغراف كله ظلم فى ظلم ارسلت اللجنـــة التلغراف تلو التلغراف لسعد كيما يصرح بالحقيقة ويعدل عن هذه المظلمة بتلغراف آخر يرسله للبلد ، فلم يقبل التراجع ومما حدث فى هذا الصدد ان على ماهر بك الذى كان باقيا معه بباريس خاطبه فى شأن هذه المظلمة ، وطلب اليه العمل على ازالة ما انتجه من الاثر السىء ضـــد اخوانه الذين سافروا الى مصر ، فلم يكن جواب سعد الا ان قال :

ـ اذبحهم قبل ان يذبحونى .. !

الفصل الثامن

خلاف سعد وعدلى



الغاء الحماية

لزمت بيتى بعد عودتى مع اخوانى من باريس ، وعزمت عزما نهائيا على الانقطاع عن كل عمل فى الوفد .. ولكن اخواننا كانوا أمتن أعصابا ، واصبر على مضض السياسة ، فلم ينقطعوا عن الاجتماع معا

وبعد نحو شهر ـ أى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ـ اعلن الانجليز مايفيد أنهم اقتنعوا بأن الحماية علاقة غير مرضية ، وطلبوا من عظمة السلطان فؤاد تعيين مفوضين رسميين للبحث فى العدول عن الحماية الى نظام آخر يضمن لبريطانيا مصالحها ، ويطابق الامانى المشروعة لمصر وللشعب المصرى ..

وكانت هذه هى الفرصة الاولى التى حصلت عليها البلاد نتيجة لمجهوداتها .. اما الفرصة الثانية ، فكانت عند اصدارهم تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وكلتا الفرصتين اضاعهما على مصر الخلاف الذى قام بين « سعد » وبين « عدلى » كما سأبينه ..

الفرصة الاولى

لما أتى تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ توجهت انظار البلاد لتعيين وزارة موثوق بها ، وحصل نقاش طويل فى كيفية تكوينها .. وانتهت الحال بتكليف عدلى يكن باشا فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ بتأليفها ، ففعل ..

قبل تأليف هذه الوزارة ، صادف أنى ذهبت لمقابلة عدلى باشا ـ وأظن أن ذهابى كان بناء على دعوة منه ـ فوجدت عنده كثيرا من اخوانى يتكلمون فى امر تشكيله الوزارة للمفاوضة الرسمية مع استدعاء سعد زغلول لهذا الغرض من باريس ، وكأنهم متفقون على ذلك ، فقلت لهم : « اذن تستدعون سعدا على أن يكون وزيرا معكم ؛ لعل المسئولية الوزارية تقفه عند حده »

ثم تركتهم وانصرفت .. وقبيل ذلك كان أحمد مظلوم باشا ، قد تفضل فزارنى وسألنى فى أمر تشكيله للوزارة واستدعاء سعد ، وكان عظمة السلطان قد اتجه اليه قبل اتجاهه الى عدلى فى تأليف الوزارة ، فاجبته بمثل ماقلت من بعد لعدلى وباقى اخواننا ، ولكن الله أراد ان يخطىء عدلى باشا ..

ذلك بانه لما قبل تأليف الوزارة كتب فى برنامجها الذى نشر على الناس يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢١ أنه استدعى الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول للاشتراك مع وزارته فى العمل ..

الخلاف على الرياسة

حضر سعد باشا ، ولم يكن يصدق أن عدلى باشا يتجاوز له عما فعله فى باريس . وعند حضوره استقبله الناس استقبال الفاتحين ..

راى انه لم يبق فى البلد امير ولا حقير الا هرع لملاقاته .. حتى اخوانه الذين هدمهم من قبل ، بل حتى محمد سعيد باشا ـ الذى كان هو واشياعه الشغل الشاغل لسعد باشا ـ كان فى الاسكندرية أول المستقبلين عند رسو الباخرة .. رءوس عالية تنحنى وزينات تقام ،

فزاد ذلك من اعتداد سعد .. فلما جاء دور الكلام عن وفد المفاوضة تشبث سعد بأنه رئيس الامة ، فله رياسة الوفد .. فنبهه عدلي الى أن دعواه خطرة ، لان للأمة رئيسا واحدا وهو اذ ذاك عظمة السلطان فؤاد ، والى ان التقاليد الدولية توجب أن يكون رئيس الحكومة هو رئيس الوفد فى الخارج ..

على الرغم من ذلك ، أبى سعد الا الرياسة .. ولما كانت اجابته الى طلبه مستحيلة ، يأباها كل نظام ، فقد رفضها عدلي . وعندها قامت القيامة .. وبعد أن كان موافقا تمام الموافقة على المفاوضة عاد فعارضها ، واخذ يخطب ويكتب منحيا باللوم على المفاوضة والمفاوضين قائلا عبارته المشهورة :

ـ ان جورج الخامس يفاوض جورج الخامس

كانت نتيجة هذه الخطب أن قامت عدة مظاهرات واعتداءات بالقاهرة والاسكندرية أضرت بالقضيةالمصرية أيما ضرر ..

ذلك ان الاجانب جميعا كانوا فى صف المصريين ، فلما قام الهياج فى مايو سنة ١٩٢١ ، خاف قضاة المحكمة المختلطة أن يصيبهم شيء فخاطبوا قناصلهم .. فطلب التناصل الى الوكالة البريطانية أن تعمل على حماية رعاياهم ، والا اتجهوا لدولهم لتتولى هى حمايتهم ، فبمجرد ماطلبوا هذا استغلت انجلترا الموقف . وكان ماكان مما لايجهله أحد ..

سافر عدلي باشا وأعضاء وفده للمفاوضة مع اللورد كيرزون ، فأقيمت أيضا لهم العقبات هناك .. وكان محضر تحقيق الحوادث التى وقعت بالاسكندرية بسبب تلك المظاهرات قد أرسلت صورته للحكومة الانجليزية ، فكان من العقبات التى قامت أمام عدلي باشا فى مفاوضاته

مع الانجليز .. فلم ينجح عدلي ، وقسا الانجليز قسوتهم التي وردت في مذكرتهم للسلطان فؤاد في ديسمبر سنة ١٩٢١

ومما قد اذكره أني سمعت في ذلك الوقت أن لويد جورج رئيس الحكومة الانجليزية وقتئذ ، أشار في حديث له مع عدلي الى وجوب نفى سعد .. ولكن عدلي أبى عليه هذا الخاطر اباء تاما ، وأفهمه أن هذا أمر يستحيل ان يوافق عليه ..

ولعل « سعد » ، لو كان قد آزر عدلي في مهمته ، لكانت الامة المصرية قد حصلت على كثير من امانيها منذ ذلك الزمن البعيد ..

الفرصة الثانية

لما استعفى عدلي باشا من الوزارة كانت البلاد بعد المذكرة الانجليزية ــ السابق الاشارة اليها ــ في أحرج المواقف ، خصوصا وان الانجليز نفذوا مشيئتهم فاعتقلوا سعدا في أواخر ديسمبر سنة ١٩٢١ . واذ كان لايوجد وقتئذ رجل كفء لتحمل اعباء الوزارة سوى عبدالخالق ثروت باشا ، فقد طلب اليه عظمة السلطان أن يتولاها .. فأبى اباء تاما ، غضبا مما كان من الانجليز مع صديقه الكبير عدلي ، ومن قسوة مذكرتهم الى السلطان ، ومن اعتقال سعد ..

على أن ثروت لم يكن وحده هو الغاضب ، بل كل زملائه وأصدقائه أعلنوا احتجاجهم على نفى سعد (١)

---

(١) هذا نص خطاب الاحتجاج الذى ارسله الى رئيس الوزارة البريطانية عبد العزيز فهمي، ومحمد محمود ، واحمد لطفي السيد ، وحافظ عفيفي ، وعبد اللطيف المكباتي ومحمد على علوبة ، وجورج خياط :

كما أعلنوا تحريم قبول الوزارة على كل مصرى ، وأن من يتعرض لقبولها فى تلك الظروف ، فانما يضع خنجرا فى صدر أمته ..

أباها ثروت باشا .. وأذكر انه كلفنى أن أتشرف بمقابلة عظمة السلطان فؤاد ، وان استعطفه حتى يقيله من التكليف بهذا العبء الثقيل ، فتشرفت بالمقابلة ، واستعطفت عظمته ما استطعت ، ومما قلته لعظمته :

ـ ان الامر كان يطيقه ثروت لو أن الانجليز تساهلوا مع البلد فى شيء من المسألة السياسية

ولكن السلطان فؤاد صمم على تكليف ثروت بالوزارة

تصريح ٢٨ فبراير

وفى أثناء ذلك كان ثروت باشا ، وصدقى باشا (بمعونة عدلى يكن باشا) يعالجان المسألة مع اللورد اللنبى الذى كان يستعين بالمستشارين ايموس ، وباترسن ، وكليتون

ولما اقتنع اللورد اللنبى بأحقية مصر فى مطالبها ،

«جناب مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية ..

« لما اخفقت السياسة البريطانية فى حمل المصريين على قبول الحماية باى شكل عمدت الى سياسة الارهاب على طريقة مطردة .. فقد ابعدت السلطة العسكرية اليوم من القاهرة سعد زغلول باشا وبعض اصحابه، وحظرت عليهم الاشتراك فى اى عمل سياسى خلافا لابسط مبادىء الحرية الشخصية .. فنحن باسم الامة المصرية نحتج على هذا العمل التعسفى ونكرر ان الارهاب لن يثنى الامة عن متابعة مقصدها الاسمى مهما تحملت فى سبيله من صنوف الارهاب .. »

اخذ عى نفسه الدفاع عن نظرية هذين السياسيين الكبيرين لدى حكومته .. ووطن نفسه على الاستقالة من منصبه ان لم تقبل وساطته . وكثير من الذين ودعوه عند سفره للندرة فى ٣ فبراير سنة ١٩٢٢ يعلمون أنه قال لثروت باشا ، وهو يودعه :

ــ اخشى الا اراك بعد اليوم !

وهو يشير الى ماقد يجده من تعنت الانجليز فى لندرة تعنتا ربما أفضى الى استقالته ..

كان اخوان ثروت باشا وصدقى باشا يعلمون بمساعيهما اولا ، فأولا .. ولم يكونوا واثقين من أنها مساع ناجحة ، بل كانوا يظنون أن ثروت انما يتشدد فيها هذا التشدد كى يتخلص من رغبة السلطان فؤاد فى تقلده للوزارة . ولكن الله وفقه ، وانجح مساعيه بما اتخذه لها من الاحتياطات . وأولها اقناع اللورد اللنبى بأحقية المطالب المصرية ، فكانت النتيجة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

***

وانه ليسهل على من تتبع أدوار القضية المصرية من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ أن يدرك كم كسبت مصر بهذا التصريح بلا حرب ولا ضرب ، وكم كان ثروت وصدقى سياسيين بارعين فى استصداره ، اذ :

أولا : الحماية ، والاستقلال ، والدستور .. كل هذه امور كانت بيد الانجليز ، وكانت من موضوعات المفاوضة ، فهم بذلك التصريح تنازلوا عنها بلا مفاوضة رسمية ولا مقابل ..

ثانيا : ثلاثة من الامور الاربعة المحتفظ بها .. وهى :

١ ــ تأمين المواصلات البريطانية فى مصر

٢ ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أجنبى أو تدخل أجنبى

٣ ـ حماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات

هذه الامور الثلاثة هى مما بيد الانجليز من قبل ، وكانت من الموضوعات المحفوظة للمفاوضة ..

ثالثا : السودان .. كان اللورد ملنر قد استبعده من محادثته مع الوفد المصرى بلندن ، ولم يسمح لا هو ولا احد من بعده لمصر بالتكلم فيه الا فيما يختص بضمان الماء ، فجعله هذا التصريح من الموضوعات المحتفظ بها ، لا مسألة ماء فقط ..

فتصريح ٢٨ فبراير الغى الحماية دوليا ..

وأعطى الاستقلال دوليا ..

وأرجع لنا وزارة الخارجية ..

ومكننا من التمثيل الخارجى بلا شروط ولا قيد ..

وخلى بيننا وبين التمتع بالدستور ..

ويسر لنا أن نفاوض بلا قيد ولا شرط على الامور الاخرى المختلف عليها ..

وان ندخل المفاوضة ونحن أحرار مستقلون ..

هذا التصريح من اجل الاعمال السياسية ، يحمد عليه عظمة السلطان فؤاد ، وكل من سعى فيه من ثروت وصدقى وغيرهما ..

تعقيب للرئيس على ماهر

عود الى بدء (١)

تألف الوفد وكنت مديرا للمجالس الحسبية فى وزارة

---

(١) كانت مجلة «المصور» قد نشرت هذه المذكرات فى اعداد سابقة ، وقد علق عليها السيد على ماهر بهذا التعليق

الحقانية ، وساعدت بكل قوتى فى خـدمة الوفد ، فكان اضراب الموظفين ردا على اللورد كيرزن الذى صرح بأن الثورة المصرية لايؤيدها المثقفون ، لان المثقفين ــ وهم موظفو الحكومة ــ بعيدون عنها ،وكانت أغلبية المثقفين فى ذلك العهد حقا فى السلك الحكومى ، وأسقطنا بهذا الاضراب الوزارة القائمة ، فلم تبق فى الحكم أكثر من أسبوعين ، إذ لم تجد موظفا يعاونها فى العمل . وذلك لانها عجزت عن أن تضفى على الوفد صفة التمثيل الرسمية للبلاد . وفى عهد الوزارة التالية فصلت من خدمة الحكومة ،وكان الوفد فى باريس فقرر الوفد ضمى الى عضويته على أن ابقى فى مصر ، فبقيت ، وكانت الروح الوطنيـة قوية والقلوب صافية والضمائر نقية وكلمة البلاد موحدة

وجاءت لجنة ملنر فصـادفت مقاطعة اجمـاعية من لامة وتحدث اليها رشدى وعدلى وثروت بعد تفاهم مع لجنة الوفد لبيـان مطـالب الامة ولتفسير الغرض من المقاطعة . ودونت لذلك محاضر . وكان لورد اللنبى قد اصدر تصريحا يقرر فيه أن الحماية باقية وانه لايسمح لأحد بمناقشتها فكتبت ردا عليه فى كلمات قوية نشر فى الجرائد .. وفى اليوم التالى اعتقلت فى قشـلاق قصر النيل ، وبعدها ابعدت الى الاقصر

فى باريس ..

بعد تلك المذكرات التاريخية النفيسـة والمحررات السياسية القيمة التى حررها لطفى السيد بقلمه البليغ وعاونه فيها عبد العـزيز فهمى بعلمه الغـزير ودقته المعهودة من بدء قيام الوفد والتى استمر سيلها كلمـا سنحت فرصـة للدفاع عن حقوق مصر . وبعـد تلك البيانات الشيقة التى كان يدبجها واصف غالى بالفرنسية

وبعــد تلك الاحاديث الصــحفية والمقابلات الســياسية الهامة والاجتماعات الكثيرة والبيانات القوية التى امتاز بها سعد ، ساد فى الوفد سكون طال أمده وظهر خلاله انشقاق كبير فى الوفد بباريس نتيجة لتوتر الاعصــاب بسبب طول الانتظار وعدم وجود عمل ايجابى لديهم .. وكان من بين من هم فى جانب « سعد » « عبد العزيز فهمى » و « لطفى الســيد » و « محمد على علوبة » .. ومن بين من هم فى الجــانب الآخر « حمد الباســل » و « عبد اللطيف المكباتى » الذى كانت فى عهدته أمانة صندوق الوفد ..

اســتدعيت الى باريس وســافرت من الاقصر الى باريس مباشرة ولا حاجة لى الآن الى تفصيل الظروف التى يسرت هذا السفر ، وحملت معى محاضر أحاديث رشدى وعدلى وثروت مع لجنة ملنر ، وكانت مهمتى أن أسعى لتصفية الجو بين جانبى الوفد وأبين لزملائى رجال الوفد المصرى مبلغ اتحاد البلاد الذى لايســمح لمواطن صالح أن يمسه بسوء ..

وقضيت أياما أعالج أمر الانشقاق حتى تم التفــاهم والتصافى ، ونقلت أمانة صندوق الوفد الى « علوبة » . وعقب ذلك أعددت عشرين نسخة من مجموعة دساتير « دارست » وزعت على أعضــاء الوفد حتى نشــتغل بوضع أسس الدستور المصرى ، وتم كذلك الاتصــال بالمسيو «لابراديل» مستشار وزارةالخارجيةالفرنسية ، فكنا نحيل اليه من الموضوعات مايحتاج الى بحوث فنية فيبين أصول النظريات ويبين السوابق ، والمعاهداتالتى طبقت فيها هذه النظريات ، وذلك بقصد اعداد مابازمنا من الناحية الدولية فى كل جزئية من جزئيات القضية المصرية

الدعوة الى المفاوضة بلندن

ولما حضر السير سسيل هيرست الى باريس لدعوة الوفد للمفاوضة فى لندن أراد سعد أن يرجع الى الامة لاستشارتها فى أمر السفر الى لندن فاقترحت لتحقيق ذلك أن نرجو « شوقى بك » (١) الشاعر الوطنى الكبير فى أن يكتب دعاء يتلى فى المساجد والكنائس ليكلل الله جهود الوفد بالنجاح فى مفاوضاته بلندن .. وقد حصل

---

(١) هذا هو الدعاء الذى وضعه المغفور له احمد شوقى بك امير الشعراء ، وتلى فى المساجد والكنائس قبيل سفر « الوفد المصرى » الى لندن لاجراء أول مفاوضة ، بين مصر وبريطانيا وهو الذى أشار اليه على ماهر فى مقاله ، وكان هو صاحب فكرته :

« اللهم قاهر القياصر ، ومذل الجبابر ، وناصر من لا له ناصر ، وركن الضعيف ومادة قواه ، وملهم القوى خشيته وتقواه ومن لا يحكم بين عباده بسواه هذه كنائنك فزع اليك بنوها ، وهرع اليك ساكنوها ، هلالا وصليبا ، بعيدا وقريبا ، شبانا وشيبا ، نجيبة ونجيبا ، مستبقين كنائسك المكرمة ، التى رفعتها لقدسك أعتابا ، ميممين مساجدك المعظمة التى شرعتها لكرمك أبوابا ، نسألك فيها بعيسى روح الحق ، ومحمد نبى الصدق ، وموسى الهارب من الرق كما نسألك بالشهر الابر والصائمية وليلة الاغر والقائميه ، وبهذه الصلاة العامة من اقباط الوادى ومسلميه ، ان تعزنا بالعتق الا من ولائك ، ولا تنزلنا بالرق لغير آلائك ، ولا تحملنا على غير حكمك واستعلائك ، اللهم ان الملا منا ومنهم قد تداعوا الى الخطة الفاضلة والكلمة الفاصلة ، فى قضيتنا العادلة فآتنا اللهم حقوقنا كاملة ، واجعل وفدنا فى دارهم هو وفدك ، وجندنا الاعزل الا من الحق جندك ، وقلده اللهم التوفيق والسداد ، واعصمه فى ركنك الشديد ، أقم نوابنا المقام المحمود ، وظللهم بظلك الممدود . وكن انت الوكيل عنا توكيلا غير محدود ، سبحانك لا يحد لك كرم ولا وجود ، ويرد اليك الامر كله وامرك غير مردود ، واجعل القوم محالفينا ولا تجعلهم مخاليفنا . واحمل اهل الرأى فيهم على رايك فينا . اللهم تاجنا منك نطلبه ، وعرشنا اليك نخطبه ، واستقلالنا التام بك نستوجبه ، فقلدنا زمامنا ، وولنا احكامنا ، واجعل الحق امامنا ، وتمم لنا الفرح ، بالتى مابعدها مقترح ولا وراءها مطرح . ولا تجعلنا اللهم باغين ولا عادين ، واكتبنا فى الارض من المصلحين ، غير المفسدين فيها ولا الضالين . آمين

الدعاء فى المســـــاجد والكنائس فكان ذلك بمثابة اذن وتصديق من الامة على ســفرنا ، وانحلت بذلك هــذه العقدة

مزاجان مختلفان !

جرت المفاوضات بلندن برئاسة « سعد » واشترك فيها « عدلى » . وكانت العقبات كثيرة لا محل لذكرها فى هذا المقام . وفى خلالها برزت شخصية « ســعد » وشخصية « عدلى » بمزاجين مختلفين ولو ان اهدافهما واحدة هى أهداف الوفد وأهداف الامة المصرية . فكان « سعد » صلبا فى الاتجاه الى غايته شديدا فى أسلوبه ، وهو أسلوب المحامى الذى يتربص لخصمه وينقض على كل نقطة ضعف تصـــدر منه . بينما كان عدلى لينا فى عباراته يحاول الوصول الى غايته بكل مايعرض له من الوسائل . اصطنع أسلوب السياسة الديبلوماســية الذى يلخص الحـديث بلبـاقة ولين ، فكان المفـاوض الانجليزى أكثر ارتياحا الى أسلوب « عدلى » ، وكلما بدت صعوبات فى جلسات المفاوضة كان « عدلى » يتصل اتصالا شخصيا لتذليلها . ونشأ من ذلك ســوء الظن الذى انتهى الى عدم التفاهم بين سعد وعدلى !

واذكر انى تقدمت ذات يوم الى سعد فى هذه الفترة وقلت له : « انت تعلم انالقضـية المصرية اذا نجحت فان النجاح نجاح لسعد ، واذا فشلت فسيقال ان ســعدا فشل . والرجل العظيم لايقوم بعمله وحده ، بل بمكانة الرجال الذين يعـاونونه . وانت تعلم ان نابليون الذى أسندت اليه تلك الانتصارات الرائعة ماكان ليحققها الا بحسن اختياره لقواده وبما اتوه من أعمال مجيدة . لكن اسم نابليون وحده هو الذى ســاد كل شىء » . . فقال

لى سعد : « وماذا تريد ؟ » قلت : « أن ينتهى الخلاف ، بتكريمك لعدلى ودعوته الى الغـداء معك » .. فطلب منى أن أحضر معهما فاعتـذرت . وكان بعد اجتمـاع الرجلين العظيمين أن حل الصفاء بينهما ، ولكنه لم يدم اكثر من أسبوعين .. !

عرض مشروع ملنر فى مصر

عدنا من لندن ولم يرتض أحد من الوفد ماعرضـه « لورد ملنر » ودونه فى مشروعه للمعـاهدة بين مصر وانجلترا . اراد « سعد » وفريق من الوفد أن يرفض المشروع اطلاقا . ورأى آخرون أن الحـركة الوطنيـة يجب أن تغذى ولذلك لا يجوز قفل باب المفاوضـة من غير بذل مجهودات جديدة . ولذلك كان اختيار أربعة من الذين اشـتركوا فى المفاوضـة لعرض المشروع على الشعب المصرى ، خصوصا وأن « ملنر » كثيرا ماقال لهيئة المفاوضة : « انكم تطلبون اشياء لم تطلبها الامة المصرية » ! .. فكان من الضرورى أن يسمع رأى الامة المصرية ، ولذلك ندب « محمـد محمود » و « لطفى السيد » و « عبد اللطيف المكباتى » و « على ماهر » لعـرض المشروع على الامـة . وانضم اليهم فى مصر «مصطفى النحاس» و «حافظ عفيفى» و «ويصا واصف»

عرض المشروع .. وكان « أمين الرافعى » الصـحفى القدير وصاحب جريدة « الاخبار » مساعدا لسكرتير لجنة الوفد . وقد سـألنى هو وشـقيقه عبد الرحمن الرافعى بك اذا كان الطعن فى المشروع يضايق الوفد ، فأفهمتهما أن الطعن فى المشروع بالعكس قد يسـاعد الوفد ، ولكنى رجوت يومئذ أن يتحاشـوا ذكر الوفد بسـوء

عرض المشروع على الهيئات العامة بصفة علنيـة فى اجتماعات كبيرة شعبية كانت تشهدها الطبقات المختلفة وفسر المشروع ودونت الرغبات الشعبية التى ترمى الى تعديل نصوصه .. وبعد تمام ذلك عدنا الى باريس نحن الاربعة واصررت على أن يعود معنا مصطفى النحـاس وحافظ عفيفى وويصا واصف . ذلك انى كنت اخشى ان يتجدد الشـقاق السـابق وكنت احسب أن وجود عناصر جديدة يؤدى الى التهدئة .. سافرنا .. وفى البحر دونا ماكان من أمر عرض المشروع على الشـعب فى مذكرة من ثلاثة اعمدة : العمود الاول به نص مشروع ملنر ، والعمود الثانى ماقدمناه من تفسير لأهل البلاد ، وفى العمود الثالث رغبات الشعب . وأضفنا ان الهيئات استعملت كلمة رغبات تأدبا فى حق الوفد لعظيم ثقتها به ولكنها فى الواقع تريد تحقيقها باعتبارها تحفظات

خلاف جديد !

ولما عرضنا الامر على سعد وباقى اعضـاء الوفد فى باريس قال سعد « ان التفسيرات التى أدليتم بها لا تتفق مع النصوص ولا مع ما سـمعناه من ملنر » فأجبتـه تفاديا من المناقشات : « ان الاستشارة كان الغرض منها تبين رأى الامة ، ورأى الامة واضح وضوحا تاما من مجموع تفسيراتنا والرغبات التى أبديت • فاذا أضفناهما معا كان المجموع هو ما تريده الامة •• »

بعد ذلك اتصل الوفد بلندن ودعينا مرة ثانية لاتمام المفاوضة • فأعلن سعد أنه لا حاجة لسفر الوفد بأكمله وأن الظروف تقتضى أن يسـافر منـا ثلاثة فقط ورأى أن يكون اختيـارهم بالاقتـراع السرى واصر على رأيـه فحصـل الاقتراع وتقرر سـفر سـعد وعبد العزيز

فهمى وعلى ماهر . وأعلن « سـعد » أنه يريد سـفر « مصطفى النحاس » بوصفه سكرتيرا ، فسـافرنا الى لندن وهناك اظهر لورد ملنر استحسانه لحضور باقى اعضاء الوفد ، فدعاهم « سعد » .. وحضروا جميعا

عرضت نتيجة استشارة الامة ، واستمرت المفاوضات الى أن رأى الانجليز أننا قطعنـا مرحلة كافيـة ، وأنه يجب أن تترك المفاوضات الآن حتى تعين الحكومة المصرية هيئة رسمية لاتمام المفاوضات وتوقيع معاهدة فى حالة نجاحها

ووقع خلاف جديد بسبب أنه كان هناك فريق من الوفد يرى وجوب الغـاء الحمـاية قبـل العـودة الى المفاوضات ، بينما يرى فريق آخر أن الغاء الحماية مع باقى تحفظات الامة هى الهدف الاخير ، فاذا وصـلنا اليها فى النهاية كان ذلك كافيا ، ولا محل لاشتراط شىء مقدما

ويلاحظ أنه فى بداية حضور « عدلى » الى باريس للاشتراك فى العمل مع الوفد ، كانت نظرية الوفد ان يبقى الوفد رمزا لمطـالبة مصر بحقوقهـا الكاملة ، وأن لاشىء يمنع قيام وزارة ثقة يراسها « عدلى » ويؤيدها الوفد ، على أن تعمل بالتفاهم التام مع الوفد .. ولكن هذه الفكرة ضاعت بسبب الخلاف المستحكم وقتئذ الذى كان له أكبر الاثر فى الوفد وفى مصير قضية البلاد . على ان هذه الفكرة عادت فى سنة ١٩٢٦ التى تم فيها التعاون بين الرجلين العظيمين من جـديد فى صـورة أخرى . والواقع أن « سعد » شعبى عظيم و « عدلى » دبلوماسى كبير وهما يكملان بعضهما وكان تعاونهما واجبا وطنيـا وعلى الاخص لانه فى ذلك العهد ، عهد الاحتلال ، ماكان يتيسر لرجل واحد أن يجمع بين الشعبية والدبلوماسية .

ولا ريب عندى فى انه كان يمكن تفادي هذا الانشقاق بقليل من الصبر وشيء من الاعتدال والثبات

عودة الى التلغرافين

أما التلغرافان اللذان ورد ذكرهما فى الحديث فلست أعرف شيئا عن منشأ كتابتهما ولكن بطبيعة الحال كان رايى متفقا مع راى زملائى فى انه لم يكن فى مقدور كاتبيهما أن يكتبا ماكتبا بلا رأى سعد

وظاهر أن سعدا كان يعلم بالتلغرافين فقد كان فى مقدوره أن يكتب كلمة لأهل البلاد ينبئهم بأن هذين التلغرافين لايعبران عن الحقيقة فى شيء .. لكنه بقى فى موقفه مكتفيا بنفى علمه بهما وهو لايريد أن يصحح ماورد فيهما

وبعد عودتنا الى باريس راى فريق من الاخوان العودة الى مصر مباشرة ، ولم تفلح المساعى فى حملهم على العدول عن سفرهم كتلة واحدة .. وقد كنت وسينوت حنا والمحامى الفرنسى « أولانييه » مع سعد قبيل قيام القطار الذى يقل هؤلاء الاخوان من باريس فى طريقهم الى مصر فأخبرت سعدا انى سأودع اخوانى ومعى سينوت ، فامتعض سعد ، لكننا ذهبنا ولما قابلناهم فى المحطة قلت لهم : « ان الخلاف بين فريقى الوفد هو فى الاجراءات وحدها ، ومادامت لن تكون هناك مفاوضة رسمية إلا بعد شهور فلدينا متسع من الوقت للتفاهم على هذه الاجراءات . وأرجو أن تتمتعوا بالهدوء فى هذه السفرية البحرية ، واذا ما عدتم الى مصر الا تثيروا شيئا من هذا الخلاف حتى نحافظ على وحدة الامة واتحادها المتين » فأجابوا : « اننا مصممون على ذلك ونريده من أعماق قلوبنا .. لكن الخوف من سعد ! »

فقلت : « اذا اتى سعد شيئا فى حقكم فانى سأستقيل .. وسأعود الى بيت سعد بعد هـذا الوداع وأخبره بكل ماتحدثنـا به » .. وبالفعل عدت من المحطـة مع « سينوت » ونفذت ما وعدت به ..

تلغراف آخر !

بعد ذلك بيومين وأنا فى مقر الوفد بباريس وجـدت « سعد » و « واصف غالى » جالسين . فقال لى سعد : « هل أطلعت على التلغراف الذى أرسـلته الى أمين الرافعى ؟ » .. فأجبته انى لم أر شيئا فأطلعنى على صـورة التلغراف الذى أرسـله الى « أمين الرافعى » وحاصله انه نبتت فكرة ترمى الى دخول المفاوضات بغير مراعاة الشروط الواردة فى تحفظات الامة ، وان البلاد يجب أن تحذر أصحاب هذه الفكرة

فتأثرت وغضبت وقلت : « اذن أنا مستقيل ! »

فالح على أن لا افعل ، وبعد ذلك رأى واصف أن يبعث بتلغراف مستعجل لامين الرافعى يطلب اليه أن لاينشر التلغراف السابق ويقول انه أرسل اليه بوصفه مساعدا لسـكرتير لجنة الوفد للتوجيـه لا للنشر .. وارسل التلغراف بالفعل ، فعدلت عن الاسـتقالة . ولكنى بعد ذلك بزمن علمت أن التلغـراف الاول نشر بالفعل ، وقيل فى تعليل نشره ان التلغراف المستعجل وصل بعد أن كانت الجريدة قد طبعت وأعد منهـا ٤٥ الف نسـخة للتوزيع . فلم يتمـكن أمين الرافعى من تنفيذه

من يكتب تاريخ الحركة الوطنية ؟

عاد سعد فى ابريل سنة ١٩٢١ ، وكان معه واصف غالى دسينوت حنا وعلى ماهر .. وعقب وصـــــولنا مباشرة رجوت سـعدا ان يبـدأ عمله فى مصر بزيارة اخواننا الذين سافروا من قبل فرضى عن طيب خاطر وقد صاحبته فى زيارتها جميعا .. ومن رأيى أن التاريخ الكامل للحركة الوطنية لا يمكن أن يكتبه عضو من الوفد بمعلوماته وحده لانه محال أن يكون قد أحـاط بالوقائع جميعا ، بل يجب أن يتعاون بعض أعضـــاء فى تدوينه حتى يبين كل من شهد واقعة معينـــة ما يعرفه لمن لم يشهدها ، ولا شك أن الاستعانة بسكرتارية الوفد قد يكون مفيدا « ١ »

---

(١) الى هنا ينتهى تعليق السيدعلى ماهر الذى اشرنا اليه من قبل

الفصل التاسع

دستور ١٩٢٣



وضعت دستورا فى باريس

فى سنة ١٩٢٠ حينما كنت بباريس مع الوفد المصرى عهد الى الوفد بوضع مشروع لدستور مصرى ، لاننا كنا نطالب بالاستقلال والدستور ، فتوفرت هناك على دراسة دساتير الامم الراقية ، فوجدت دستور بلجيكا هو أحسن الدساتير الحديثة التى وضعت لحكومة ملكية دستورية لدقته ونظامه . على أننى وجدت فى دستور تركيا الذى وضع سنة ١٩٠٨ م ميزة لاتوجد فى الدستور البلجيكى . وهذه الميزة فى النصوص الخاصة بالحريات ، ففيها توسع اكثر ، فنهجت نهج الدستور البلجيكى واخذت منه بعضا واقتبست بعضا آخر من دستور رومانيا ، ووضعت دستورا لمصر ، ثم اجتمع الوفد المصرى وهو بباريس لقراءته

ولكننى أثناء قراءته على اخوانى فوجئت بسعد باشا زغلول يعترض على بعض المواد وحدثت مناقشة طويلة بينى وبينه انتهت بأن طويت الاوراق وانسحبت من الجلسة

الى أن كانت سنة ١٩٢٣ والفت وزارة المرحوم عبد الخالق ثروت . واعلنت هذه الوزارة استقلال مصر بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير بخطاب موجه اليها من الملك فؤاد لتبلغه الى الشعب وفيه يقول الملك :

« .. نعلن على ملأ العالم ان مصر منذ اليوم دولةمتمتعة بالسيادة والاستقلال » فأخذت الوزارة الثروتية تعمل

منذ ذلك اليوم وما يتفق واستقلال مصر من مظاهر الشخصية الدولية

وكانت فاتحة أعمالها تأليف لجنة من ثلاثين عضـوا لوضع الدستور برئاسة المرحوم حسين رشدى باشـا ، سميت « لجنة الدستور » أو لجنة الثـلاثين ، أو لجنة الاشقياء كما أطلق عليها المرحوم سعد باشا هذا الاسم وكان وقتئذ فى المنفى هو وصحبه

لماذا سميت « لجنة الاشقياء » ؟

وهنا نسأل هذا السؤال لماذا سميت لجنة الدستور لجنة الاشقياء ؟ هل لان الوفد وهو زعيم الحركة الوطنية لم يشترك فيها ولم يدع اليها ؟

ـ كلا فقد دعا ثروت باشا أعضاء الوفد الموجودين فى مقر الزعامة فى ذلك الحين الى الاشتراك فيها ، فرفضـوا رفضا باتا ، بل سميت بذلك لانه كان من رأى الوفـد وخصوم الوزارة بوجه عام الا يضع الدستور المصرى لجنة كهذه اللجنة اعضاؤها معينون من الحكومة ، وأكثرهم لم يساهم فى الجهاد الوطنى ولم يشترك فى الثورة الوطنية ، بل كان يرى ان تتولى وضعه « جمعية وطنيـة » مؤلفة من الزعماء المجاهدين ، وعلى رأسهم سعد زغلول باشا ، كما حدث فى البلاد الاوربية التى وضعت دساتيرها جمعيات وطنية ، لانها فى رايه الوسيلة الوحيدة للوقوف على رغبات الامة وحاجاتها

ولـكن المرحوم ثروت باشا أبى أن يأخذ بهذا الرأى ، واحتج بأن ايطاليا واليابان والنمسا والبرتغال لم تضع دساتيرها جمعيات وطنية ، بل وضعت دساتير هذه البلاد بالطريق العادى ، فصدرت من ملوكها . اما البلاد التى

وضعت دساتيرها جمعيات وطنية ، فانما يرجع سبب ذلك الى ظروفها الاستثنائية الخاصة كالثورة وزوال السلطة الشرعية فيها وحلول سلطة مؤقتة محلها . وقد جرى الامر فى مصر على أن تصدر القوانين من ولى الامر وحده سواء أكان ذلك فى انشاء مجلس الوزراء ، وهو أول حجر في وضع النظام الديموقراطى فى مصر أو فيما تلا ذلك من النظم النيابية

وقد رد عليه خصومه السياسيون بأن مصر فى حالة ثورة وطنية قضت بتغيير نظام الحكم . وقد حدث ان وضعت نظام الحكم فيها جمعية وطنية سنة ١٨٨٢ كما حدث فى غيرها من البلاد . وقالوا أن الدستور اذا لم يكن من وضع هذه الجمعية فان فى وسع ولى الامر ان يسترده فى يوم من الايام .

هل الدستور منحة ؟

وقد اجتمعت لجنة الثلاثين فى قاعة الجمعية التشريعية لوضع مواد الدستور — وهى قاعة مجلس الشيوخ الآن — وخطب فى افتتاحها ثروت باشا خطبة طويلة ، فقام على أثره المرحوم عبد اللطيف المكباتى بك ، وقال: «جاء فى خطاب رئيس الوزارة ان الدستور الذى نقوم به الآن هو منحة من جلالة الملك ، ولكننى أقرر أن ما نتمتع به الآن من الدستور انما هو ثمرة جهاد الامة ، وأن للامة السيادة التى يجب أن تكون بارزة فى نصوص الدستور ، وعلى هذا الاساس نحن نشترك فى العمل . وهناك مبادىء يجب أن نقررها قبل انتخاب اللجان منها « سلطة الامة » يجب أن تكون بارزة ، و « مسئولية الوزارة » يجب أن تكون بارزة و « الدستور الذى نعده » يجب أن يكون قابلا للتعديل أمام البرلمان ، وأنه يجب أن يكون الانتخاب بدرجة أو

بدرجتين الخ .. فرد عليه دولة رشدى باشا أن كل هذه المبادىء قد سلم بها دولة رئيس الوزراء

اسمع .. جاتك الطماطم

وقد قررت لجنة الثلاثين فى جلستها الثانية المنعقدة فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ تأليف لجنة فرعية من اعضائها تدعى « لجنة وضع المبادىء العامة » ، وانتخبت ١٨ عضوا لها . وكان رئيس اللجنتين دولة حسين رشدى باشا . وكان رحمه الله أستاذ الجميع فى القانون وفى دراسة دساتير الامم . وكان اذا ناقش عضوا واطال المناقشة يقول له : « اسمع ٠٠ اسمع ٠٠ جاتك الطماطم » وكان كثيرا مايكررها ، وكان أمر الطماطم والبيض مشهورا (١) فى ذلك الحين !

وكان من نشاطه وظرفه اذا أمر عضوا بالسكوت بعد اطالة الكلام ، ولم يستمع اليه يحمل جرس الرئاسة ويذهب الى مكان العضو ويدق به أمام وجهه ليسكته . وكان قوى الحجة الى حد كبير . وحدث أن أبدى مرة رايا أزعج الاعضاء ، فاعترضوا عليه ، فصاح فيهم قائلا : « ياحضرات السادة استمعوا لى حتى أفرغ من كلامى ثم فندوه بكل ماعندكم من حجج وبراهين » ثم سكت قليلا ، وقال : « ولـكنكم لن تستطيعوا .. » . وقد كان !

شىء لله ياسيدة

ودار نقاش طويل حول كثير من المسائل ، ومن أبرزها مسألة تمثيل الاقليات التى أثارها توفيق (بك) دوس

---

(١) كان المتظاهرون فى ذلك الحين اذا غضبوا على حاكم او سياسى يرمونه فى الطريق بالبيض والطماطم

ومحاكمة الوزراء ، ومسئولية الوزارة ، والانتخاب بدرجة
او بدرجتين ، وحق حل مجلس النواب ، وامتيازات العرب
بمصر وسقوط رئيس الديوان الملكى ، وكبير الامناء مع
سقوط الوزارة • وكان فى رأس هذه المسائل مسألة النص
على سيادة مصر فى الدستور . فقد وضعت لجنة تحرير
الدستور التى كنت اراسها المادة الاولى منه هكذا : «مصر
دولة سيدة حرة مستقلة . ملكها لايتجزأ ، ولا ينزل عن
شيء منه الخ . . » اعترض الشيخ محمد بخيت بأن السيادة
لامعنى لها هنا . والسيد فى اللغة الشريف الكريم ، ودارت
مناقشة بينه وبينى ، فقال الشيخ بخيت : « مصر سيدة
يعنى شريفة •• شيء لله يا سيدة ! »

فضحك الاعضاء ، وغضبت من هذه النكتة الباردة . . !

سقوط الوزارة

بقيت الوزارة الثروتية فى الحكم الى نوفمبر سنة ١٩٢٢
وقد أعلنت استقلال المملكة المصرية ، والفت لجنة الدستور ،
والفت وظائف المستشارين الانجليز ، ماعدا مستشارى
المالية والحقانية ، وابطلت حضور المستشار المالى جلسات
مجلس الوزراء ، ثم عصفت بها أزمة سياسية ، فاستقالت
وقامت على أثرها وزارة نسيم باشا .

وكان سقوط الوزارة الثروتية وتأليف الوزارة النسيمية
محاطين بظرف دقيق . لذلك لم يمكث نسيم باشا طويلا
حتى اصطدم بأزمة النص فى الدستور على « ملك مصر
والسودان » فطوحت به هذه الازمة ، وكان يقول انه
ضحى بنفسه وبوزارته . وقد اشيع وقتئذ ان وزارة نسيم
باشا عدلت بعض مواد الدستور فهاج الرأى العام ، وبعثت
الى دولة يحيى باشا ابراهيم الذى خلف نسيم باشا فى

الحكم خطابا اعترض على نسيم باشا ، واقول : « انه بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتا لاريب فيه وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والاخلال بالنظام »

يحيى ابراهيم واللورد اللنبى

خرت وزارة نسيم باشا صريعة فى ازمتها ، ودعى يحيى ابراهيم باشا لتأليف الوزارة ، فالفها . وفى ذلك اليوم الذى تألفت فيه هذه الوزارة قابل رئيسها اللورد اللنبى، واخبره أنه كلف بتاليف الوزارة الجديدة ، وساله هل هو مستعد للتعاون معه ، فأجابه اللورد اللنبى : « اننى أرحب بالتعاون معكم بكل صراحة وأخلاص مادامت طلباتكم معقولة» فرد عليه يحيى باشا بأن طلباته ستكون معقولة حتما ، فسأله اللورد اللنبى عن طلباته ، فقال يحيى باشا :« ان البلاد تطلب الافراج عن سعد باشا وصحبه ، وعن المعتقلين الاخرين ، وتطلب الغاء الاحكام العسكرية »

فأجابه اللورد اللنبى بالموافقة على المطلب الثانى ، وأجل المطلب الاول ، ولكنه وعده أن يفاوض حكومته ، حتى اذا كان شهر رمضان من ذلك العام طالب يحيى باشا بالوفاء ، فتم الافراج عن سعد وصحبه وكثير من المعتقلين السياسيين

وكانت مفاوضات بين اللورد اللنبى ويحيى باشا ابراهيم اجتازت فيها وزارته ظروفا دقيقة تتعلق ببعض نصوص الدستور وكنت وقتئذ ازاول المحاماة . وذهبت الى غرفة المحامين ، فسألنى بعض الزملاء عن حقيقة ما يشاع حول الدستور من انه ضيق الحدود ، قاصر عن تقرير الحريات المطلوبة للشعب ، فقلت لهم : « كلا ، انه دستور فضفاض » وكنت أقصد بذلك انه وسع كل الحريات

المطلوبة للشعب رادا بذلك على من ظنوه دستورا « ضيقا » لا يتسع لحقوق البلاد وامانيها

وكان هناك مشروع اعدته لجنة الدستور قد تضمن النص التالى :

« لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الاجنبية ، ولا يمكن ان يمس ما يكون للاجانب من الحقوق فى مصر بموجب القوانين والمعاهدات الدولية »

وعلمت ان من ادخلوا التعديل على الدستور قد اضافوا الى هذا النص كلمتى « والعادات المرعية » . وادركت ما فى هذه الاضافة من خطورة على حقوق البلاد ، وكتبت فى ذلك خطابا مفتوحا للمرحوم يحيى باشا ابراهيم

وتوجهت الى جريدة « الاهرام » مصطحبا معى المرحوم محمد علام باشا وقدمت صورة من هذا الخطاب الى المرحوم الاستاذ انطون الجميل بك « باشا »

واثناء وجودى فى « الاهرام » كتبت خطابا خاصا للمرحوم يحيى باشا ابراهيم الذى خلف نسيم باشا ، وبصرته بخطر اضافة كلمة « العادات المرعية » لانها تحجر التشريع ، وضربت له مثلا بمنح رخصة رى على احدى الترع لاحد الاجانب ، ومضى على الرخصة ثمانى سنوات مثلا ، واردت الحكومة تعديل الرى ، فتقف كلمة « العادات المرعية » حجر عثرة فى سبيل ذلك التعديل ، فيتحجر التشريع ولا يسهل اتمامه ثم افهمته فيه ان الامتيازات قد اتسع نطاقها بسبب العادة .. واهتماما منى بهذا الامر ، توجهت بنفسى لمقابلة المرحوم يحى باشا بالوزارة وسلمته الخطاب الذى اعددته فى دار «الاهرام» بحضور من ذكرت ، وقلت له فيه:

« ان هذا التعديل بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابته لها ثبوتا لاريب فيه ، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والاخلال بالنظام » ثم زالت الازمة وتهيأت الامور لاصدار الدستور حين هيئت الامور لاصداره . وتكشفت السحب ، وأسرع يحيى ابراهيم باشا الى قصر عابدين فى ليلة ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ورجا الملك فؤاد أن يقضى من وقته فى تلك الليلة ساعتين لمراجعة الدستور، ثم يتفضل بأمضائه ، ولو أن فى ذلك مشقة على صحته ،لان المصلحة الوطنية تقضى بالاسراع فى أمضاء الدستور واصداره فراجعه وأمضاه فى تلك الليلة التاريخية

الفصل العاشر

طلقت الوزارة وطلقتني



رياستى لحزب الاحرار الدستوريين

ناضلت عن الدستور ـ لا عن اقبال على الخوض فى شئون السياسة ، ولكن عن ايمان بأن الدستور ـ وهو الوثيقة الاساسية التى تقرر نوع الحكم وتسجل حقوق الامة ـ يجب أن يبذل لصيانته كل جهد ..

وقد أصدرت وزارة يحيى ابراهيم باشا الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، واستمرت فى الحكم الى أن استقالت فى يناير سنة ١٩٢٤ ، وخلفتها وزارة سعد زغلول باشا . وفى سنة ١٩٢٤ اثناء تولى سعد الوزارة قتل « السير لى ستاك » سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .. فطرد الانجليز الجيش المصرى من السودان ، واحتلت جنودهم الجمارك ، وفرضوا على مصر غرامة قدرها نصف مليون جنيه ، وانذروا مصر بانهم سياخذون من مياه النيل لرى اى مقدار فى أقليم الجزيرة السودانى يزيد على ثلثمائة الف فدان ..

فى هذا الوضع الذى كله مصائب على مصر ، لم تستطع حكومة سعد زغلول البقاء فى الحكم فاستعفت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤

وفى ذلك الوقت كانت حالة مصر مضطربة ، وكنت انا مريضا بالسويس عند أخى الدكتور عبدالرحمن عمر بك الذى كان مديرا لمستشفى هذه المدينة . وقد كنت معتزلا السياسة مبتعدا بعدا تاما عن مشاكلها وأحداثها ، كارها لها ولاسمها ، متجنبا التدخل فى اى عمل عام

وفى اثناء وجودى عند أخى فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٤ أو أوائل يناير سنة ١٩٢٥ ـ وكانت وزارة زيور باشا الاولى فى الحكم ـ وصلنى خطاب من محمد محمود باشا ، وآخر من حافظ عفيفى باشا ، حاصلهما انهما يرغبان فى ان أكون رئيسا لحزب الاحرار الدستوريين ، فلم أستطع اجابتهما الى هذه الرغبة

وقد كان بالسويس بعض اهلى ، فأحضرونى الىالقاهرة وحضر اليها أخى الدكتور عبد الرحمن بك للعناية بصحتى .. ولم أكد أستقر فى بيتى حتى حضر عندى عدلى يكن باشا وثروت باشا ، وطلبا الى أن أكون رئيسا لحزب الاحرار الدستوريين بدل عدلى باشا الذى استقال من رياسة الحزب . واذ ذاك علمت ان رجال الحزب الاحرار قد اتفقوا على ان تسند الى رياسة الحزب ..

ادركت حينذاك ان عدلى باشا سئم الاشتغال بالسياسة الحزبية ، فربأ بنفسه عنها ، وأنه يريد مع اخوانه ان يغرزنى فيها .. ولقد كانت كل ظروفى لاتسمح لى بقبول هذه الرياسة ، خصوصا وانى لم اكن عضوا فى الحزب اذ انه تأسس فى آخر سنة ١٩٢٢ ، ولم اشترك فى تأسيسه ولم انضم اليه .. ولكن عدلى باشا وثروت باشا لم يقبلا عذرى ، ولا اقاما وزنا لحالتى الصحية التى لا تساعدنى على التورط فى مثل هذا العمل . وكان أخى الدكتور عبد الرحمن حاضراً المجلس ، فعارض رأيهما رعاية لصحتى ، وخوفا عليها من التعب .. فقالا له : « اننا نريد اسمه فقط ، ولا نريد منه أن يتعب نفسه ، أو يعمل شيئا » .. فبدر من أخى عبد الرحمن ، تأدبا فى حقهما ، أن قال :

ـ مادام الامر كذلك فلا مانع ..

فلم يكادا يسمعان هذه العبارة حتى قالا : « نحن نكتفى

بهذا » .. ثم انصرفا ، واعلنا فى الحزب أننى قبلت رياسته فلصقت بى هذه الرياسة من ذلك الحين

عقب ذلك شرعت وزارة زيور باشا « الاولى التى حلت محل وزارة سعد زغلول » فى عمل انتخابات للبرلمان ، فاكرهنى اخوانى فى الحزب على ترشيح نفسى فيها مادمت رئيسا لهم .. وكنت اود ان اظل بعيدا عن الانتخابات لانى أكره التعرض لها لما تقتضيه من تزكية المرء نفسه امام الناس ، وقد أبيت أن اسير فى هذا السبيل .. ولكن بعض اهلي فى قريتنا رشحونى ، وانتهيت بأن صرت نائبا عن الدائرة التى بها بلدى ...

دخولى الوزارة

وفى صبيحة يوم اعلان النتيجة ، جاءنى وكيل مديرية المنوفية « أحمد فهمى حسين » واخبرني انى مطلوب فى القاهرة .. واخذنى معه فى سيارته ، حتى أوصلنى الى نادي محمد على ، فوجدت زيور باشا وعدلى باشا وثروت باشا وصدقي باشا وغيرهم مجتمعين ، فحتموا على أن أدخل الوزارة التى كان زيور باشا يؤلفها وقتئذ . وهى وزارته الثانية التى وليت الحكم ابتداء من ١٣ مارس سنة ١٩٢٥

حاولت الاعتذار والتخلص من دخول الوزارة لا كراهة فى الوزارة ، ولكن مراعاة لحالتى الشخصية ، واستعدادى النفسى الذى ينفر من مثل هذا العمل السياسى العام . ولكن ضغط اخوانى وصل بهم الى ان تلمسوا منى كلمة « طيب » فادرج زيور باشا اسمى وزيرا للحقانية فى تلك الوزارة !

وفى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ ، اجتمع مجلس النواب الذى أتت به انتخابات وزارة زيور باشــا الاولى واخذت فى انتخاب رئيس له .. وكان المرشحان للرياسة سعد باشا وثروت باشا ، ففاز بها « سعد » على « ثروت »

وما كادت تلك النتيجة تظهر حتى غضب الانجليز وبعثوا الى الملك فؤاد انذارا يطلبون فيه حل مجلس النواب فورا .. فلما علم زيور باشا بهذا الانذار لم يسعه الا ان يقدم استعفاءه للملك ، ولكن الملك فؤاد بصر زيور باشا ووزارته بحرج الموقف ، وما كانت عليه البلاد فى ذلك الحين ، خصوصا والانجليز يتحفزون لوضــع يدهم على مرافق البلاد بالقوة .. فلم تجد وزارة زيور باشا من الوطنية ولا من المروءة ، أن تترك الملك فى هذا الظرف العصيب .. بل اضطرت لحل المجلس تفاديا من الخطر الذى أشــار اليه الملك ، وهو وضع الانجليز يدهم بالقوة على جميــع المصالح ..

يتبين من ذلك ان حل مجلس النواب فى ذلك الحين لم يأت من الوزارة باختيارها ، ولا من الملك باختياره .. وانما وقع تفاديا لعواقب تهديدات الانجليز الذين لايقفون عند حد فى تنفيذ ما يهددون به . ولو أن الملك ووزارته فى ذلك الحين لم يحلا المجلس ، وكان الانجليز نفذوا تهديدهم بالاستيلاء بالقوة العسكريه على مصالح البلاد ، لكانت هذه طامة كبرى ، تزيد على تلك المصائب التى والوها علينا يوم مقتل السردار سنة ١٩٢٤

ولقد كان كل اخوانى يعلمون انى كنت قلقــا فى هــذه الوزارة ، وكان أخوانى الوزراء يعملون انى غير راض عن البقاء فيهــا .. لا كرها فى هــذه الوزاره بالذات ، ولكن كرها للعمل فى الحكومة بالاطلاق ، خصــوصا وان الوزير فى كثير من الاحيان مضطر لممالأة اخوانه على امور فى سير

الحكم ، لو كان هو وحـده المتصرف فيهـا لارتأى خلاف ما يرون ..

ولقد حدث اثناء وجودى فى هذه الوزارة مسألتان ، اذكرهما للدلالة على مقدار ما شقيت به نفسى بالوجـود فى عملٍ تأباه طبيعتى ..

الاولى ــ ان احدى الجهـات طلبت بواسـطة بعض زملائنا من حزب الاتحاد تعـديل قانون العقوبات تعديلا مقصـودا به حمـاية بعض كبـار الموظفين .. واذ كنت وقتئذ وزيرا للحقانية ، ورئيسـا للجنة التشريعية التى يجب ان يمر بها مثل هذا التعديل ، فقد بصرت أعضـاء اللجنة بما يقعون فيه من الخطأ لو انهم ساروا فى هـذا التعديل وفق ما هو مطلوب ، فتحفظ الاعضـاء كثيرا ، وخرج التعـديل من يدهم لا يسـمن ولا يغنى فى الغرض المطلوب ..

وقد استدعانى الملك فؤاد ، وناقشـنى فى أمر التعديل ، فقلت له :

ــ يا مولانا ان مصلحة جلالتكم ــ بحسب ما أراها ــ فى عدم فتح هذا الباب

فقال :

ــ ولكن الجرائد تتعرض كثيرا لرجال السراى

فقلت له :

ــ ان رجال السراى هم من موظفى الحكومة ، وقانون العقـوبات بحسب وضعه الحـاضر يحمى كل الموظفين ، ومنهم رجال السراى ، فتخصيص هؤلاء بقـانون خاص ليس من مصلحة العرش ..

فقال لى :

ــ لكنى أرى أن تعيدوا النظر مرة أخرى فيما قرر نموه باللجنة التشريعية

ثم أمرنى بأن أرد عليه فى ٤٨ ساعة ، فقلت له :
ــ ان الموضوع خاص بتعديل قانون العقوبات ولا يمكن اعادة بحثه فى اقل من أسبوعين

فبدا عليه عدم الرضـــا بهذا الرد ، ثم قام ليحضر مجلس الوزراء الذى كان يومهـــا منعقدا بسراى رأس التين ، وكان مقررا ان يراسه جلالته فى تلك الجلسة ..
فلما اوفينا على اخواننـــا الوزراء ، بادرهم الملك فؤاد قائلا :

ــ أنا حا اعمل ايه .. أهو سى عبد العزيز غلبنى .. !
فقلت له :

ــ كلا يا مولاى .. جلالتكم الغالب على الدوام ..
فأراد زيور باشا أن يقول كلمة لارضاء الملك ، فقلت له :

ــ ياباشا خل عنك ، فان جلالته فهم الموضوع بحذافيره
على ان المسألة عادت فعلا مرة اخرى ونظـــرت فى اللجنة التشريعية ، ولم يحدث فيها الا مجرد تعـديل سطحى ..

مسألة الشيخ على عبد الرازق

أما المسألة الثانية التى زادتنى كرها فى الوزارة فقصتها ما يأتى :
أنا أعرف المرحـوم حسن عبد الرازق باشـا الكبير ، وأعرف أولاده الكبـار الذين كنت أقابلهم بمنزل والدهم الذى كان مفتوحا لاصدقائه وعارفيه ، فعرفت « حسن » و « حسين » و « محمود » و « مصطفى » .. وأما ولداه

الآخران وهمـا « علي » و « أسماعيل » فـلم أعرفهما لصغر سنهما واشتغالهما اذ ذاك بالدراسة

وفي أثناء وجودي سنة ١٩٢٥ وزيرا للحقانية ، علمت أن دعوى رفعت أمام مجلس الازهر العالي ضـد الشيخ علي عبد الرازق ابن المـرحوم حسن عبد الرازق باشا الكبير ، وكان اذ ذاك قاضيا بالمحاكم الشرعية ولم تـكن قد سبقت لي رؤيته .. وقد طلب في هذه الدعوة تجريده من درجة العالمية التي حصل عليها من الازهر ، لانه أخل بوصف العالمية اذ الف كتابا اسمه « الاسلام واصـول الحكم » ، قرر فيه ، ما يفيد ان الاسلام لا خلافه فيه ، وأن رؤساء المسلمين الآن ملوك لا خلفاء ..

استحضرت هذا الكتـاب وقرأته مرة واخـرى ، فلم أجد فيه أدنى فكرة يؤاخذ عليها مؤلفه ، بل بالعكس وجدته يشيد بذكر الاسلام ونبي الاسلام ويقدس النبي « ص » تقديسا تاما ، ويشير الى أن النبوة في الاسلام هي وحي من عند الله ، وان الوحي لا خلافة فيه ، بل هو اختصاص من الله لمن يوحي اليهم من بني البشر ..

وأخص ما أرادوا بناء التهمة عليه هو ما قد يظهر من عبارة الكتاب من أن الاسـلام دين نظري .. لكن هـذا الفهم الذي فهمه متهمو الشيخ علي عبدالرازق غير وارد بتاتا في الكتاب ، لان الاسلام ما دام دينا ، وما دامت اصوله مقررة من عند الله ، فالنظر فيه لا يمكن بوجه من الوجوه أن يكون لله معنى الا اذا سار العمل على مقتضـاه . واذ كانت الدعوى كما سلف مرفوعة على أسـاس أن الشيخ «علي» أخل بوصف العالمية ـ اذا كان هذا ، وكان كل من ثروت باشا وصدقي باشا هما ممن اشتغلوا بوضع قانون الازهر ـ فقد سألتهما فعلا عما اذا كان من غرضهما بهذا

النص ترتيب عقاب على الرأى ـ ذلك العقاب المخـالف لكل دستور ـ فأجابا : « كلا ان ذلك لم يخطر بخلدنا » .. عند ذلك اتجهت لمصـدر هـذه الدعوى ، فناقشت وكيل الديوان العالى فيها وافهمته ان المجلس غير مختص بها ، فوافقنى على رأيى وقال : « يكفى أن يحضر الشـيخ على عبـد الرازق أمام المجلس ويطلب عـدم اختصاصه فتزول هذه الدعوى » ، فأرسلت الى الشـيخ على ، أن يفعل هذا ففعل .. ولكن مع الاسف لم يقبل دفاعه بعدم الاختصـاص ، وحكم فى الموضـوع بتجريده من درجـة العالمية !

وكان يحيى ابراهيم باشا فى ذلك الوقت قائما برياسة مجلس الوزراء بالنيابة عن زيور باشا الذى كان غائبـا بالاجازة .. فأرسل لى يحيى باشا نسخة الحكم الوارد لمجلس الوزراء من رياسة الازهر ، وطلب منى أن أنفـذه .. وتنفيذه يكون طبعا بأن أوقع عليه الى قلم المستخدمين بشطب اسم « الشيخ على عبد الرازق » من سلك القضاة الشرعيين ..

ثقل على ذمتى أن أنفذ هـذا الحكم الذى هـو فى ذاته باطل غير واجب التنفيذ ، لصدوره من هيئة انا أعتقـد أنها غير مختصة بالقضـاء فى جريمة الخطأ فى الراى من عالم مسلم متحرج يشـيد بالاسـلام وبنبى الاسـلام ، ويحتـرم دينه الى أقصى حـد .. وكل ما فى الامر أن متهميه يتأولون فى أقواله ويولدون منهـا تهمة ، ما أنزل الله بها من سلطان .. وقياما بالواجب على نحو ذمتى ، ونحو المصلحة العامة ، رأيت ان أبعث بالحكم الى كبـار رجال القانون فى الحكومة وهم مستشارو لجنة القضايا

لاسألهم عن قيمة هذا الحـكم ، وهل مثله مما يجب على وزارة الحقانية تنفيذه أم لا (١)

فلما علم يحيى ابراهيم باشـا بأنى أحلت الحـكم على لجنة القضايا للغرض المذكور هاج ، وقال لى :

ــ اذن نحـن غير متفقين فى العمـل ، ومن لا يريد أن يعمل معنا ، فليستقل ..

فقلت له :

ــ أنت تعلم انى كاره للوزارة ، متضـايق من وجودى بها ، وانى طالما أبديت رغبتى فى الاستعفاء . ولكنى الان لن استعفى مطلقا ، بل انا فى خصوصية هذا الحكم ادافع عن حق أعتقده ، فأنا كالعسكرى الديدبان أحرس النقطة التى أنا مكلف بحراستها ..

ولمـا كانت هناك رغبة شديدة فى اخراج الشيخ على من منصبه ــ ذلك الذى تكلم ضد الخلافة ــ فماذا يصنع

---

(١) رأينا ان نعرف نص توقيع عبدالعزيز فهمى باشا على ذلك الحكم ، فرجعنا الى كتاب «الحوليات» لشفيق باشا فوجدنا ان نص التوقيع الموجه لقلم قضايا الحكومة يحوى أسـئلة هذا نصها :

اولا : هل نص الفقرة الاولى من المادة ١٠١ من قانون الازهر الصـادر فى سنة ١٩١١ يقصر اختصاص هيئة كبار العلماء على الافعال الشائنة التى تمس كرامة العالم ، أم هو نص عام يشمل جريمة الخطأ فى الرأى من مثل ما نسب الى الشيخ على عبد الرازق ووقعت المحكمة فيه ؟

ثانيا : ان كان النص المذكور عاما يشمل جريمة الفعل الشائن وجريمة الخطأ فى الرأى معا فهل احكام الدستور فى المادتين ١٤ ، ١٦٧ وغيرهما لا تأثير لها فى حكم الفقرة المذكورة من جهة جريمة الرأى ؟

ثالثا : ان كان نص الفقرة المذكورة عاما يشمل الجريمتين معا ، وكانت نصوص الدستور لا تأثير لها فيما يتعلق باخراج العالم من زمرة العلماء فهل لها تأثير ايضا فى العقوبة التبعية التى تترتب على حكم هيئة كبـار العلماء من جهة اخراج العـالم من وظيفته وقطع مرتباته وحرمانه من الدخول فى اى خدمة حكومية ؟

يحيى باشا ؟ ذهب الى مقر الوكالة البريطانية ، وقال لمن قابله من رجالها :

ــ ان أكبر هيئة دينية فى مصر أصدرت حكما ، ووزير الحقانية لا يريد تنفيذه ومن رأى الحكومة عزله من الوزراة ..

وساسة الانجليز يرتهبون أمام المسائل الدينية ، وسياستهم تقضى بألا يتعرضوا لامر دينى ، فقالوا له :

ــ نحن لا دخل لنا فلتتصرف الحكومة مع ذلك الوزير بما تريد ..

بعد ان اتخذ يحيى باشا هذه الخطوة . ذهب واتخذ طريقة هى من أبسط ما يكون ، ومن أطرف ما يكون ..

ذلك انه لم يستصدر مرسوما بعزلي من وزارة الحقانية ، بل استصدر مرسوما يقضى باحالة اعمال وزير الحقانية الى معالى وزير المعارف الى أن يعين للحقانية وزير ! وكان ذلك فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٥

وبهذه الطريقة التى ليست فيها كلمة العزل ، أو الاقالة الفجة ، أصبح لا عمل لى طبعا فى وزارة الحقانية .. وصارت كل أعمالها من اختصاص وزير المعارف ، فلزمت بيتى ..

وقد تضامن معى فى هذا الحادث حضرتا محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا فاستقالا ... وكان اسماعيل صدقى باشا غائبا وقتئذ فى أوربا ، فلما بلغه الخبر تضامن معى أيضا ، واستقال تلغرافيا ..

تلك هما المسألتان اللتان كانتا أبرز ما اتفق لى وانا وزير الحقانية ..

كان سرورى عظيما بخروجى من وزارة أحمد زيور باشا ، ونجاتى من الاتقال الوزارية ، وبعدى عما يقترفه

غيرى من الاوزار ، ولم يكن هناك وقتئذ ما يثقل كاهلى الا رياستى لحزب الاحرار الدستوريين .. فلما كانت سنة ١٩٢٦ ، وحدث الائتلاف بين الاحزاب المصريه ، حمدت الله على أن أتاح لى هذا الاتفاق فرصة التخلى عن رياسة ذلك الحزب

وانا أول من يحب الاتفاق ويوده من صميم فؤاده .. ولكن تجاربى الماضية دلتنى على أنه غير حاصل لوجه الله ولوجه الوطن .. ولهذا قدمت استعفائى من رياسة حزب الاحرار ، وعدلت عن السياسة للتفرغ لصناعتى الاصلية وهى المحاماة ..

الاخلاقيات خير من الماديات

وذات يوم وانا بمكتبى ، حضر الى على ماهر باشا ، وطلب منى أن اترافع عن الاستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى رئيس تحرير جريدة «الاتحاد»وآخرمعه ،لاتهامهما بالطعن فى تلك الجريدة على سعد باشا رئيس مجلس النواب فى ذلك الحين ، فاستقبلت ماهر باشا بما يليق بمقامه من الاحترام ، واجبته بأنى أقبل الدفاع فى هذه القضية .. ولعلمى أن أصحاب مثل هذه القضية قد يكلفون المحامى السير على خطة معينة ، فقد قلت لماهر باشا :

— أنت تعلم أنى ممن لا يقبلون من أصحاب القضايا أى شرط ولا رسم لخطة معينة ..

فأجابنى بكل لياقة وكياسة :

— اننى اعرف ذلك ، وانى أترك لك القضية لتتصرف فيها بما ترى ..

وبعد دراستى لاعداد الجريدة التى أخذت منها التهمة،

افهمت ماهر باشا انها تهمة ثابتة ، وان كل ما اطمع فيه الا يحكم فيها بشيء أزيد من الغرامة ..

فقال : « ونحن لا نطلب أزيد من هذا ! »

سرت فى تلك القضية ، وقد انتهيت بالحكم فيها بالغرامة فقط .. وقد كان دفاعى فيها بلا مقابل بالبداهة .. ولم اقبل من أصحابها أى اتعاب ..

وبعد هذه القضية بقليل ، صادف أن كان لدائرة « الامير سيف الدين » دعوى منظورة أمام مجلس البلاط . وكان صديقي الاستاذ توفيق دوس باشا وكيلا عن الدائرة فيها .. فقابلني فى ذات يوم وأخبرنى أن من « المرغوب فيه » أن أشترك معه فى تلك القضية ، فقبلت طلبه . وحدث انه عرض على مبلغا جسيما بصفة أتعاب فى القضية ، فرفضته رفضا باتا

ولقد تعمدت الخدمة فى هاتين القضيتين بلا مقابل ، تأكيدا لذلك المعنى السامي الذى تدعو اليه الاخلاق .. وهو «ان الماديات لا وزن لها أمام الاخلاقيات» وأن العالم لا يخلو من ذمم لا تشترى ..

رفضت عضوية الشيوخ

عقب هذا قال لى توفيق دوس باشا أن « جهة عالية » ترغب فى تعيينك عضوا فى مجلس الشيوخ ، فنفرت عند سماعى هذا الكلام . وكنا يومها فى جلسة بالسراى ، خاصة بقضية « سيف الدين » ، فأخذت توفيق باشا الى غرفة محمود شوقى باشا السكرتير الخاص ، وقلت لشوقى باشا :

ــ ان فى صدرى حزازة شديدة من دوس باشا ، فقد اخبرنى أنه يراد تعيينى عضوا فى مجلس الشيوخ ..

فانا ارجوك أن تنقل عنى انى لا أوافق على عضوية الشيوخ التى تأتينى فى الظروف الحاضرة ! ..

فعلت ذلك اتماما لتحقيق تلك الفكرة الاخلاقية التى اشرت اليها ..

على أننى لم اكتف بذلك ، بل قابلت ثروت باشا ، وكان وقتئذ رئيسا للحكومة وابلغته ما كان من دوس باشا ، وما كان منى مع شوقى باشا فقال لى :

ـ هون على نفسك ، فان الحكومة هى التى فكرت وحدها فى تعيينك عضوا فى الشيوخ ..

فأجبت : « انى أرفض هذا التعيين على اى وجه يكون ..! »

وفى صيف سنة ١٩٢٧ توفى المرحوم سعد زغلول باشا .. وقد حزنت لوفاته وشق نعيه على كثيرا .. اسأل الله له الرحمة والغفران

فى رياسة الاستئناف

وفى صيف العام التالى ــ عام ١٩٢٨ ــ تألفت وزارة محمد محمود باشا بعد اقالة وزارة مصطفى النحاس باشا الاولى . ومما اذكره انه عند تأليف هذه الوزارة حضر عندى أحمد خشبة باشا ولطفى السيد باشا ، وطلبا منى أن ادخل معهما هذه الوزارة ، فرفضت رفضا باتا ، وقلت لهما : « ان مركز قاض من الدرجة الثانية ، أكرم عندى من مركز الوزير ! »

ولما يئسا من قبولى، انصرفا .. وكنا فى اوائل الصيف ، فسافرت بعدها الى اوربا للاستشفاء ، ومكثت فيها نحو ثلاثة اشهر ثم عدت الى مصر ..

وقد كان توفيق دوس باشا أول من قابلني بالاسكندرية عند وصول الباخرة الى مينائها • وبعد التحيـة قال لى :

ـ مبروك • • •

قلت فى دهشة : « ماذا ؟! • • »

قال : « انك ستعين رئيسا لمحكمة الاستئناف • • • »

ولما كنت أكره وظائف الحكومة على الاطلاق ، فقد أسرعت بعد نزولى من الباخرة ، وذهبت الى رئيس الوزراء محمد محمود باشا ، وكان ما يزال بالاسكندرية، وأفهمته انى غير قابل هذا المنصب •• وانى أفضل أن اكون بعيدا عن الحكومة ومتاعبها ، وكان صديقى احمد لطفى السيد باشا موجودا معه ، فقال لى :

ـ كيف لا تقبل هذا المنصب مع انك قلت لنا انك تفضل مركز قاض من الدرجة الثانية على مركز الوزير ؟! فالان لن تكون قاضيا من الدرجة الثانية ، بل رئيسا للقضاة ! • ؛

هذه الاجابة من لطفى باشا يعرف هو انها ليست للبر الاصيل ، بل هى مجرد كلام لصرف المجلس • وقد ناقشته هو ومحمد محمود باشا مصمما على الرفض

ولكن محمد محمود باشا أتى لى من الجانب الضعيف، اذ قال اننا اتفقنا مع الملك على أن تكون بهذا المنصب ، فأخذنا على عاتقنا امامه انه ستوافقنا ولن ترفض ••

عندئذ لم أجد بدا من القبول •• وعينت رئيسا لمحكمة الاستئناف فى نحو منتصف أكتوبر سنة ١٩٢٨ • وكان قبلى فى رياستها المرحوم احمد طلعت باشا • وقد كان رجلا كفئا جدا لمركزه •• عرفته اذ كان رئيسا لنيابة بنى سويف ، وكنت أنا عضوا بها ، فكان مثالا للذكاء

والادراك الصحيح ، فلم انكر عليه ذكاءه واستعداده عند حلولى محله فى رياسة الاستئناف . ويجدر عند ذكر هذا الرجل أن أقول ان اعوص القضايا كانت تجد عنده حلا سريعا .. لان فكره يتجه الى النقطة الاساسية العويصة فيها . ومتى حلها بذكائه واحساسه المرهف ، وفر على نفسه مضض البحث فى ملابساتها الثانوية التى لا تقدم ولا تؤخر فى الفصل فى الموضوع ..

كرامة القضاء

مكثت فى رياسة الاستئناف الى أن استعفيت منها فى فبراير سنة ١٩٣٠ .. ولذلك قصة : فقد حدث أن تولت وزارة مصطفى النحاس باشا بعد استقالة وزارتى محمد محمود باشا وعدلى يكن باشا . وذات صباح قرأت فى الصحف سؤالا من أحد أعضاء مجلس النواب الوفديين ، وهو الاستاذ زهير صبرى ، حاصله أنه يسأل وزير الحقانية – وكان محمد نجيب الغرابلى باشا – عن مرتب رئيس محكمة الاستئناف ، ولماذا يكون كمرتب وزير ؟!

وما كدت اقرأ هذا السؤال حتى حررت استقالتى من هذا المنصب ولم اذهب الى مكتبى بوزارة الحقانية ، بل ذهبت الى سراى عابدين رأسا وطلبت الاذن بمقابلة الملك فؤاد ، فتفضل واذن بمقابلتى فقلت له :

– يا مولاى ان كرامة القضاء ينبغى ان تصان من ان يعبث بها عابث .. وما دام أحد النواب قد سمح لنفسه أن يقدم هذا السؤال ، فانى لا أستطيع ان أبقى فى منصبى ...

وقدمت لجلالته استقالتى .. فامهلنى جلالته ، وطلب أن أنتظر أسبوعا حتى لا تتعطل الاعمال

وبعد يومين من هذه المقابلة تقابلت مع نجيب الغرابلى باشا وزير الحقانية ، فقال لى : « انك تخطيتنى بتقديم الاستقالة الى جلالة الملك .. »

فما كان جوابى الا أن حررت له فوراً نص الاستقالة وتركتها له وانصرفت

حدث بعد ذلك أن رشحت الوزارة عدة اسماء لتولى هذا المنصب ، فلم يوافق الملك فؤاد .. وبعد نحو أربعة اشهر استدعيت للعودة الى رياسة الاستئناف

وفى وزارة اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ - وكان على ماهر باشا وزيرا للحقانية - أنشئت محكمة النقض والابرام ، فأسندت الى رياستها ، ومكثت بها الى أن اختتمت حياتى القضائية رئيسا لتلك المحكمة

الفصل الحادى عشر

تعدد الزوجات

لماذا أقول بتحريمه؟



وضع المرحوم عبد العزيز فهمى هذا البحث الاجتماعى الشرعى الذى ننشره مع هذه المذكرات السياسية لما له من مكانة خاصة عند المسلمين والباحثين الذين يهمهم ان يقفوا على راى هذا العالم القانونى الضليع .ولاسيما انه يبرهن فيه على ان الاصل فى الاسلام تحريم تعدد الزوجات

لماذا كتبت هذا الموضوع ؟

من مدة مضت تفضل الاستاذ درينى خشبة فزارنى وتحدث معى فى مشروع قانون خاص بالزواج تعتزم وزارة الشئون الاجتماعية استصداره . وقد تشعب الحديث فتناول مسألة تعدد الزوجات . فقلت له ان الذى أفهمه من مقارنة بعض الآيات القرآنية ببعض ان الاصل عندنا نحن المسلمين تحريم التعدد ، وبينت له وجه استدلالى . فنشر حديثى فى عدد مجلة «المجتمع» الصادر فى فبراير سنة ١٩٤٧ . ثم علمت ان أحد الافاضل من المشتغلين بالفقه الاسلامى ، رد على ردا نشر فى عدد مارس سنة ١٩٤٧ من تلك المجلة . فاطلعت على كلام حضرته فاذا به يعترض على بما حاصله انه مصرح للمسلم بزواج اربع ، وكل مايطلبه اليه القرآن انما هو العدل المستطاع بين الزوجات ، وان هذا مدلول عليه بقوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » ، وانى فى حديثى تركت هذه العبارة التى هى موطن الحكم

و ن عملى فى تركها كعمل من يقول : « ويل للمصلين » تاركا ذكر باقى الآية ـ الى أقوال أخـرى لحضرته فى الاعتراض

ولاسباب شخصية خاصة بى واسباب تجريبية ممـا رايته فى أحوالنا الاجتماعية امسكت عن الخوض فى هـذا الموضوع الذى اتحسس أن الكلام فيه وفيما هو من واديه يكثر بلا نتيجة

ولكن فى يوم (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧) شرفنى بعض الافاضل من اخوانى بالزيارة ، وبينهم الاستاذ احمد أمين . وقد جر الكلام الى هذا الموضوع ، ولاختـلاف الآراء فيه بدر منى انى ساكتب رايى تفصيلا وانشره . ومع ان انجاز هذا الوعد ليس فيه سوى الاسراف على صحتى دون جدوى ، فقد آثرت أن أتحامل على نفسى وانجز ماوعدت به

آيات القرآن ووجوه الاستدلال بها

* هاك نص الآيات القرآنية التى بنيت وأبنى عليهـا رأيى ، وكلها فى سورة النساء :

اولا : الآية الثانية من السورة وهى : « وآتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم الى اموالكم انه كان حوبا كبيرا »

ثانيا : الآية الثالثة ونصها : « وان خفتم الا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثـلاث ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة أو ماملكت أيمانكم ، ذلك أدنى الا تعولوا »

ثالثا : الآية التاسعة والعشرون بعد المائة ونصها :

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة »

* وأقول : ان الكلام فى الآيتين الثانية والثالثة من السورة مسوق لتحقيق فضيلة العدل فى المعاملة . فأشار فى أولاهما الى ماكان حاصلا من أكل المخاطبين أموال اليتامى الذين فى ولايتهم ومن العبث بها ، وقد امرهم باجتناب هذا العبث وعدم التورط فيه لانه اثم عظيم

ولما كان بعض اليتامى اناثا فى حجر المخاطبين وكان لهن اموال تحت يدهم وكان من عاداتهم السيئة أنهم يتخذون هؤلاء اليتامى زوجات لهم ويمسكونهن هن وأموالهن ضرارا ، وكان هذا أشنع مظهر من مظاهر أكل مال اليتامى ، فتتميما لفكرة تحقيق العدل (التى فى الآية الثانية من السورة) وتثبيتا لها أشار فى الآية الثالثة الى هذا المنكر ، واتى بابلغ مايكون من القول لصرفهم عنه . انه يقول لهم : اذا فهمتم قولى فى الآية السابقة وعلمتم ان أكل مال اليتامى مطلقا (من ذكور واناث) اثم كبير فلا تتذرعوا الى هذا العبث بنكاح اليتيمات اللاتى فى حجوركم ، بل تعففوا عن نكاحهن المفضى بكم الى أكل أموالهن ، ولديكم ممن تستطيبونهن من غيرهن من النساء كثيرات ، تستطيعون أن تنكحوا منهن ماتشاءون، لا واحدة ولا اثنتين واحدة بعد أخرى ولا ثلاثا واحدة بعد الاثنتين الاوليين ، بل حتى مثنى وثلاث ورباع ، اى جزافا بلا حساب ولا عدد

* فهذه الآية ليست مسوقة لتحديد عدد الزوجات مطلقا ، بل هى مسوقة بالذات وبالقصد الاول الى التضييق على المخاطبين فى نكاح من تحت حجرهم من اليتيمات ، مع تبكيتهم لعدم انصرافهم عن هذا المنكر

من تلقاء أنفسهم ، والحال انهم يرون أن لهم مندوحة عنه وان شفاء شهواتهم ورغباتهم ميسور التحقق لهم من غير تلك السبيل الآثمة الخطرة . وكل متذوق يعلم كم فى التعبير بهذه الكيفية من الهزؤ والسخرية بالمخاطبين من جهة ابرازه أمام نظرهم صورة تكاد تكون مجسمة لتعاميهم عن ادراك ماهو فى متناول يدهم عفوا صفوا لا اثم فيه ، وارتكابهم ذلك الاثم الذى هم فى غنى عن ارتكابه

غير انه مع هذا التوسيع التقريبى العظيم لم يترك فكرة العدل التى هى اساس القول فى هذه الآية وفى التى قبلها ، بل سارع الى التنبيه اليها والتنويه بها فقال : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ماملكت ايمانكم » . بل انه كيما يثبتها فى أذهان المخاطبين اكدها بذكر العلة المرغبة الموجبة فقال : « ذلك ادنى الا تعولوا »

* ويلاحظ فى الصدد الذى نحن فيه انه لا فرق بين أن يكون النص ابقى على التعدد المطلق المألوف للعرب كعادتهم أو اباحته الى الاربع فقط كما يقول حضرات المخالفين ، فان الرباط الذى وضعه فى قوله « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة » يسقط قيمة كل كلام فى التعدد والى اى حد يكون ، ويجعل العبارة تؤول الى شىء واحد هو : أن الشارع يستوى عنده أن يتزوج الرجل واحدة أو الفا مادامت معاملته لكل واحدة من زوجاته تكون عادلة، ومادام يسوى بين الجميع فى هذه المعاملة العادلة، ومادام لا يخاف من نفسه عدم العدل ، وبحيث أنه ان خاف عدم العدل فواجبه أن يقتصر على الواحدة

* الا أن النص فى نظرى بعيد — كما اسلفت — كل

البعد عن افادة ان الآية مسوقة لتحديد عدد الزوجات الجائز جمعهن ، كما يقال وذلك :

اولا : لان تحديد عدد الزوجات من الامور الاساسية فى التشريع للعرب ، لانه يصادم عادة متأصلة فيهم ، والقرآن اجل من ان ياتى بهذا الشأن الاساسى بصفة عرضية جوابا لعبارة شرطية بعيدة بظاهرها عن هذا الشأن ولا مناسبة بينها وبينه . اذ الحق ان احدا لا يستطيع ان يفهم ماهو الارتباط بين خوف عدم الاقساط فى اليتامى وبين نكاح النساء والى أربع فقط. ان القرآن لاجل بلاغة من ان ياتى بهذه المفارقة

ثانيا : لان كلمة «ما» فى قوله « ما طاب لكم » هى من اقوى مايكون فى افادة العموم . ولست اميل الى ماقد يقولونه من انها موصولة مستعملة فى محل كلمة «من» . بل الذى اطمئن اليه انها نكرة بمعنى (اى شىء) ، فهى من اعم مايكون فى الدلالة ، اى فانكحوا مما ينكح اى شىء طاب لكم ، اى اية امرأة او اية مجموعة من النساء طابت لكم . ولاشك ان هذا التعبير فى ذوق كل عربى اعم من دلالة «ما» اذا فهمت على انها «ما» موصولة

ومتى اطمأن الناظر الى ان لفظ (ما) عام ذلك العموم ، وانه باصل وضعه يطلق على الانسان والحيوان والجماد وسائر الموجودات ، ولا يتحدد الا بالوصف المباشر الذى ينعته ، وهو هنا « طاب لكم من النساء » ، فمما يطعن على بلاغة القرآن وتساوق عباراته وتناسبها ان ينحدر من هذا العموم الكلى الى التحديد بالاربع ، بل انه انحدار يكون غير مقبول شكلا (كما يقول) الناس فى وقتنا الحاضر) . اذ لا مشاكلة بين ذلك الاطلاق المبتدأ به وبين هذا القصر المفاجىء الذى يصدم الفكر لانه من

واد آخر مفارق لوادى التعميم ، وهو فى التمثيل اشبه الاشياء بفارس يكبح فرسه ويكرهه على الوقوف فجأة وهو فى أوج انطلاق عدوه . وبلاغة الآية لا تحتمل هذا العبث الشديد

ومما تجب ملاحظته ان القرآن عندما نعت كلمة (ما) المذكورة راعى عمومها المطلق فاستعمل فى النعت كلمة (طاب) ولم يستعمل كلمة (حل) لان (الطائب) قد يكون حلالا وقد يكون حراما ، فمدلوله أعم وأشمل من مدلول الحلال . وهذا من ابدع مايكون فى مراعاة المشاكلة . فحرام اذن ان يعبث احد بهذه البلاغة المتناهية

ثالثا : لان التغاضى عن مقصود العبارة القرآنية وفهمها على ذلك التحديد الحرفى يؤول بنا الى نتيجة منكرة : ذلك أن مثنى وثلاث ورباع معناها المتفق عليه عند الجميع اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة ، لانها أوصاف معدولة عن أصلها هذا العددى . ومثل هذا التعبير سواء كأصله او كما عدل به اليه مستعمل الان وقبل الان فى كثير من الظروف . يقول الضابط لجنوده : سيروا اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة (أو يقول لهم مايساوى هذا بالضبط فى فصيح العربية الموجز : سيروا مثنى أو ثلاث أو رباع) ، فاذا أراد الجنود تنفيذ هذا الامر وجب أن يكون حدث السير واقعا من كل اثنين منهم معا فى آن ؛ أو من كل ثلاثة منهم فى آن ، أو من كل أربعة فى آن ، بحيث انه اذا سار واحد منهم بمفرده ثم سار الآخر من بعده بمفرده فان سيرهم لا يكون مثنى (أى اثنين اثنين) بل يكون موحدا فقط . وكذلك اذا قلت لاحد الناس : كل هذه العنبات مثنى وثلاث ورباع ،

فتنفيذ هذا يكون بأن يأخذ فى اللقمة الواحدة حبتين من العنب أو ثلاث حبات او أربع

أقول هذا لافادة أن المعنى الحقيقى للفظ (مثنى) يقتضي أن الحدث المتبوع بهذا الوصف يقع فى وقت واحد من الفاعلين أو على المفعولين . فقوله : « فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » معناه بحسب حقيقة هذه الالفاظ يقتضى أن حدث النكاح يقع فى الوقت ذاته على اثنتين أو ثلاث او اربع ، اى ان يأتى الرجل لامرأتين فيتزوجهما فى وقت واحد بعقد واحد أو أن يأتى لثلاث نساء أو لاربع فيتزوجهن فى وقت واحد بعقد واحد كذلك . وهذا من أشد مايكون افسادا للفكر ، لمخالفته لما هو معلوم من مجريات العادة عند العرب وغير العرب فى الزواج . هذا الفساد الشنيع الذى يؤول اليه المعنى يفيد أن تلك المغالاة اللفظية يستحيل أن يكون معناها الحرفى هو المقصود ، بل هى كناية عن الاخذ الجزاف المنافى لكل تحديد ، وقد جاءت هنا للغرض الواضح الذى اشرت اليه وهو تقريع المخاطبين والهزؤ بهم لتماديهم فى اكل أموال اليتيمات بالباطل عن طريق نكاحهن ، وتعاميهم عن الباب الواسع الموصل الى تحقيق رغباتهم من النكاح بلا حرج ولا فسوق ولا اثام . أما رجوع الآمر بعد هذا الكلام الى قوله : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة ... » فهو تعجيل منه بالعودة الى مايجب من تحقيق فكرة العدل التى قامت عليها الآية التى نحن فيها والآية التى قبلها وكثير مما بعدها من الآيات

رابعا : لان عبارة الآية « مثنى وثلاث ورباع » اتت بكل ما فى العربية من ألفاظ الصفات العددية التوزيعية . اذ ليس فى العربية (خماس) ولا مايليها ، وخلاصة

ماقاله ثقات اللغويين المختصين أنه ورد فيها لفظ (عشار) سماعا فقط ولكنه من الشذوذ

وهذا يدلك على ان القرآن استقصى فى الآية كل ما فى العربية من الفاظ التوزيع الجزاف ، ولم يترك بعدها لفظة لمزيد . ومن التسلل الرخيص على عبارة الآية أن تلتمس منها ارادة تحديد الزوجات بشيء من المجاميع التوزيعية المبينة بها . ولقد يخيل الى ان هذا التسلل الرخيص هو من عمل بعضهم أيام التدوين واجتهادهم فى تصويب ما استقر عليه الاجماع فى بيئتهم من عدم تعدى الاربع . وجدوا الفاظ هذه الآية تنتهى الى (رباع) فجعلوا هذا اللفظ متكأهم واخذوا يؤولون الآية ويفسرون العربية على غير ما لالفاظها من الدلالات والمفاهيم

بل ان من أبلغ ضروب التسلل ماعمدت اليه بعض البيئات من قولهم ان الآية اذا قالت : « مثنى وثلاث ورباع » فقد اباحت للمسلم تسعا من النساء ، لان (مثنى) معناها اثنتان و (ثلاث) معناها ثلاث و (رباع) معناها اربع ، وهى متعاطفة بالواو المفيدة للجمع ومجموع هذا تسع ، ثم من تأييدهم هذا الفهم الجريء بما كان من ترك النبى تسعا من الزوجات . واخطر من هذا التسلل زعم بعضهم أن للمسلم التعديد الى ثمانى عشرة لان الفاظ الآية تفيد التكرار

ومن عبارات الحق التى يدعم بها الباطل أن المقتصرين على أربع ردوا على أولئك بأن التسع من خصوصيات النبى لا يشركه فيها مسلم ، وظنوا أنهم بهذا الرد ألزموا بنظريتهم فى حل الاربع فقط مخالفيهم اولئك المتطرفين

واقول ان الحق بين ، وهو ان الآية لم تعمد قط الى تحديد عدد الزوجات بالنص ، لا بأربع ولا بتسع ولا بثمانى

عشرة كما هو مزعوم . ولا يطعن على أى دين من الاديان أنه يترك تعدد الزوجات على أصله من الاباحة ، انما الذى يطعن على الدين أن لا يأمر بالعدل التام فيما بين الزوجات المتعددات ، والدين الاسلامى يأمر به باقوى العبارات ويشدد فى أمره غاية التشديد ، بل يصرح بانه فوق استطاعة الانسان

خامسا : لانهم ــ تأييدا لتفسيرهم الاكراهى ــ يقولون ان فى الآثار أن فلانا أو فلانا كان تحته ثمانى نساء أو عشر ، فلما نزلت الآية كلم النبى فامره بامساك أربع ومفارقة الباقيات

. وأقول : كيف تطمئن قلوب المؤمنين الى الاخذ بمثل هذه الاحاديث ؟ انه حتى مع التسليم جدلا بان الآية تحدد عدد الزوجات ، فان فلانا الذى يروون حكايته اما أن نساءه كن جميعا لديه فى الجاهلية ، وأما انه جمعهن بعد الاسلام ومن قبل اسلامه هو ، أو بعد اسلامه ومن قبل نزول قوله تعالى : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة ». وعلى أى الفروض فهل يعقل أن مثل هذا الرجل الذى قد يجوز أن تكون كل نسائه والدات ، ويجوز أن يكون له من كلهن أطفال فى دور الرضاع ــ هل يعقل أن اية شريعة سماوية أو وضعية تاتى بخراب بيت مثل هذا الرجل وتشتيت بعض زوجاته وماقد يكون لهن من أطفال هذا منكر لا يأتيه شرع الله ، ولايمكن أن يكون النبى أمر به الا اذا تصورنا النبى ــ وحاشاه ــ قد فارقه ما فطر عليه من الخلق العظيم . واية ضرورة دينية أو اجتماعية عاجلة تدعو الشرع الاسلامى الى مثل هذا التخريب العاجل الشنيع ؟ الا يكفى أن يكون القانون نافذا فى المستقبل وأن الله الغفور الرحيم يعفو عما سلف ، بلا

اسناد الحكم ولارجعية ؟ اظن هذا هو الحق وانه هو مراد القرآن ، وهو جار على طريقة القرآن

ومن ناحية اخرى فان قوله : « وان خفتم الا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتم الا تعداوا فواحدة ... » ان فرض انه مسوق للتصريح بتعديد النساء الى اربع فقط (على التفسير النسرى الاكراهى الذى يريده أصحاب هذه النظرية) ، فانه يقرر ايضا حكما أساسيا هاما هو وجوب الاقتصار على واحدة عند خوف عدم العدل بين الاربع المزعومات . وهذا الحكم الاساسى كان يقتضى بطبيعة الحال أن يأمر النبى الناس بمفارقة مازاد عن واحدة ، لان الخوف يملأ كل نفس حتى نفس النبى . فلماذا يترك النبى تنبيه الناس الى هذا ويقتصر على تنبيههم الى مقتضى الحكم الاول الخاص بعدم الزيادة على الاربع (كرأيهم) ؟ ان هذا ليجعلنا نرتاب كل الارتياب فى صدق تلك الاحاديث التى يحتجون بها

دفع اعتراض

* اما ما قيل من انى فى حديثى الاول اشرت الى الآية الاخرى الواردة فى نفس سورة النساء ، ولكنى ذكرت جزءا منها فقط هو قوله : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » وتركت باقيها وهو قوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة .. » وان هذا الذى لم اذكره هو موطن الحكم ، وان عملى فى تركه كعمل من يقتصر من الآية القرآنية على قولها : « ويل للمصلين » ـ كل مايقال من هذا لا جد فيه . وحضرة المعترض الفاضل يعلم طبعا أن لاجد فيه ، ولكن

يبدو أنه يريد الاعتماد على الادلة الخطابية التى لاتجدى فيما نحن فيه . وان أرادني على بيان عدم جد هذا القول ، فاني كمثله لا أرجع للعبارات الاصطلاحية التي يراها ثقيلة . بل يكفي ان أقول ان هناك طريقة عملية بسيطة تبين فساد التشبيه : هي أن تذكر العبارة القرآنية أو غيرها مجردة ، وأن تنتظر هل يقال لك : (هذا صحيح) ، أو يقال : (هذا كذب) . فكل عبارة يقول لك سامعها : (هذا كذب) تعرف بلا رجوع الى الاصطلاحات العلمية أنها عبارة لا تستقل بذاتها،ولايجوز فصلها عما يتممها . فاذا قلت : « لا تقربوا الصلاة » فقط أو « ويل للمصلين » فقط قيل لك (هذا كذب) ، فتعلم من هذا أن عدم تتميم الكلام خطأ فاحش . أماكل عبارة لا تسمع أحدا بعدها الا قائلا : (هذا صحيح) مثل قوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » فانها تكون عبارة مفيدة معنى تاماصحيحا كل الصحة ، ويكون لك أن تقتصر على ايرادها وأن تستنتج منها او تفرع عليها ماشاء الله أن تستنتج أو تفرع مما لايمنعك منه مانع شرعي أو عقلي . وكل هذا معروف طبعا وترديدى اياه الان لمجرد التذكير

* ان آية اول السورة بعد ان وسعت في الزواج ذلك التوسيع التقريعي الجزاف الذى لا تحديد فيه قالت : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت ايمانكم » ، وآية آخر السورة تقول : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ، ولفظ (العدل) وارد في الآيتين بحروفه ، فلايمكن أن يكون معناه فيهما الا واحدا على حقيقته الشاملة للماديات ثم المعنويات العاطفية جميعا . ولقد فهمت أن الآيتين متكاملتان وان

اولاهما اذا كانت أوجبت على من يخاف عدم العدل بين زوجاته أن يقتصر على واحدة ، فان الثانية اذ قررت أن هذا العدل غير مستطاع مهما حرص الانسان عليه ، فقد اكدت بهذا أن الخوف حقيقة واقعة لا محالة ، فكان تاكيدها هذا أدعى الى الاقتصار على واحدة وأوجب له وجوبا لا انفكاك منه . فهمت هذا وقررته وقلت انى من دعاته والمؤمنين به . فقال حضرة المعترض : انه يحتج على بالجملة التابعة للآية الثانية وهى قولها : «فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ... » ، وان القرآن اباح التعدد الى الاربع ، وانه لو كان اراد تحريم تعددالزوجات حقيقة لسهل جدا أن يعمد الى النص على هذا راسا فى عبارة موجزة تقتصر على بيان تحريم التعدد وحكمة التحريم بما فى التعدد من جور .. »

فمؤدى احتجاج حضرة الاستاذ ان الاصل القرآنى هو أن التعدد مباح دائما بلا شرط ولا قيد ولكن الى الاربع فقط ، وان عبارة « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة» وردت لتنظيم السير عند الاخذ بهذه الاباحة المطلقة الدائمة الى الاربع

* واقول انه لو صح هذا الفهم لتعارضت هذه العبارة على الدوام والاستمرار تعارضا شديدا مع عبارة « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة » ولاضطرب قلب المسلم وما فهم كيف ان الله يأمره عند مجرد خوفه من عدم العدل بين الزوجات أن يقتصر على واحدة ، وكيف انه مع حكمه فى قوله : « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » بأن هذا العدل غير ممكن مهما حرص الرجل على تحقيقه ـ كيف أنه مع حكمة هذا الحكم القاضى بتحقق الخوف حتما بصفة دائمة والمقتضى عقلا وبطريق الاولى وجوب اقتصاره على واحدة ـ كيف أنه هو

نفسه يسقط عمل هذا المقتضى ويجعل الرجل حـرا فى تعديد الزوجات ، وكل ما يطلبه اليه هو العدل بينهن ما استطاع ؟ اقول لاضطرب قلب المسلم ولم يدر هل بعبارة « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » نسخ الله أمره الاول وهو الاقتصار على واحدة عند خوف عدم العدل نسخا أبديا ؟ أم أنه له منها مرادا آخر ؟ اشـكال شديد تصطرع فيه ذمة من يريد السير على مقتضى شريعة الله القائمة . واحتجاج حضرة المعتـرض لا ينتج الا اذا كان هذا النص الذى يحتج به قد نسخ النص الاول فأصبح لا معول عليه ، وأصبح النص الثانى المذكور وهو قوله : « فلا تميلوا كل الميل » هو النص الابدى المعول عليه . وما أظن احدا يجرؤ ان يقول بهذا النسخ

لا اشكال فى النصوص

* والواقع الذى يبدو لى ان ليس فى عبـارات القرآن التى نحن بصددها شيء من الاشكال أو الغموض لو نظرنا اليها على بساطتها ونظرنا الى حال العرب الاولين عند نزولها ، وادركنا ان القرآن كتاب هداية وارشـاد ، كان يتنزل ويبلغ للعـرب رويدا رويدا تبعا لحالهـم الاجتمـاعية واسـتعدادهم النفسى الذى يتربى بالزمن شيئا فشيئا بغير عنف لا تقتضيه الظروف

ذلك بأن الآية الاولى ـ كما اسلفنا ـ لم تأت قط بقصد التصريح بتعدد الزوجات ، ولكن الى اربع فقط كما هـو مزعوم ، وانما اتت ـ بظاهرها ـ غير مانعة من أخذ اى عـدد كان من النساء ولكنها مع هذا التوسيع التفريعى الجزاف خشيت ان يسيء المخاطبون فهمهـا فنبهتهم الى لزوم الاقتصار على واحدة عند خوف عدم العدل . وبما أنه يبدو ان النبى وكثيرا من الناس كانوا على عادة العرب

متزوجين بأكثر من واحدة ، فخوفهم من عدم العـــدل حاصل بالطبع وقلوبهم واجفة واقعة فى الاضطراب حتما ، وهى حال لا تطاق ، ، فما العمل ؟ هل يسارعون الى العمل بقوله : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة » وحينئذ يفارقون ما زاد على الواحدة ؟ أم أن الله فى لطفه وكرمه والدين الاسلامى فى يسره وسهولته ينظر الى الزوجات اللاتى تبين، والاطفال الذين يهملون ، والبيوت التى تخرب ، والعــرب الواجب تأليف قلوبهم لا تنفيرهم ، فيجعــل تشريعــه للمستقبل ويتساهل فى الماضى وفى أثر النكاح القـــائم ويتركه يزول بطبعه بعد قليل من الزمن ، شـــأن كل تشريع سليم يرضاه العقل ويطيقه الاجتماع ؟ يبدو لى أن هذا هو الواقع ، وان المسلمين هلعوا وجأروا هم والنبى الى الله متململين من هذه المحنة الراهنة ، فلطف الله بهم فبين مراده بأن أنزل قوله : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » لا تنظيما للمستقبل الابدى كما يقــولون ، بل تنظيما للحالة الوقتية الناشئة عن تلك المحنة التى وجدها المسلمون حائقة بهم ، وهى حالة الزوجات المتعــددات الموجودات فعلا عند نزول هذا القول ، وذلك بأن يراعى العدل بين الزوجــات المذكورات بقدر الاســـتطاعة وبأن لا محل لمفارقتهن وعدم الابقاء الا على واحدة منهن بسبب خوف عدم العدل

* وهذا الفهم الذى نفهمه من اضطراب المســلمين وشكواهم ومن تخفيف الله عنهم على الوجــه المذكور ــ (الذى هو مجرد تخصيص او بيان لحـــكم « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة » من جهة زمان تطبيقه) ــ هـــذا الفهم تؤيده نصوص القرآن نفسه ، فان الآية (رقم ١٢٩) التى ورد فيها قوله : « فلا تميلوا كل الميل فتذروهـــا كالمعلقة » انما نزلت ضمن ما نزل بعد قوله تعـــالى فى

الآية (رقم ١٢٧) التي ورد فيهـا قوله : « ويستفتونك فى النســاء . قل الله يفتيكم فيهــن وما يتــلى عليــكم فى الكتــاب فى يتــامى النســاء اللاتى لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن .. » فأنت ترى فى هذه الآية (رقم ١٢٧) ما يؤيد فهمنا من ان العرب ضجوا وجأروا بالشكوى من المحنة التي وجدوا انها نزلت بهم فاستفتوا النبى . وأنت ترى أيضا أن هذه المحنة المشكو منها والمستفتى فيها اشار القرآن اليهـا والى موضوعها اشارة واضــحة ، وذلك بتصريحه بأن الاستفتاء هو فى النساء ، ثم بتصريحة بأن فتــواه هى ما سبق تلاوته عليهم فى القرآن فى يتامى النساء اللاتى كان العرب يأكلون اموالهن ويريدون أن يتزوجـوهن ، اى تذرعا لاكل اموالهن . والذى سبق للقرآن تلاوته عليهم فى هذا الصدد انما هو قوله تعالى فى الآية الثــالثة من السورة : « وان خفتم الا تقسطوا فى اليتامى فانكحــوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة .. » ولاشك أن اشــارة القرآن فى الآية (رقم ١٢٧) الى الآية (رقم ٢) المذكورة انما هى توكيد منه لهذه الآية رقم (٣) ولفت نظر الى وجوب العمل بها. على أن القرآن لم يكتف بهذا التوكيد المفهوم بطــريق الاشارة والايماء ، بل انه ــ كيلا يتأول العرب اى تأول فى معنى خوف عدم العدل المفهوم من قوله : « فان خفتــم الا تعدلوا فواحدة » ــ قد سارع قبل قوله : « فلا تميلوا كل الميل » الى قوله : « ولن تســتطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ، فكأن هذا زيادة تثبيت منه لمقتضى قوله : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة » كما كان بيــانا منه واضحا لوجوب العمل بقوله هذا فى المستقبل وتأكده تأكدا محتوما

* فعبارة « فلا تميلوا كل الميل » المراد الاحتجاج بها ليست اذن ـ يعلم الله ـ سوى حكم وقتى ينقضى بانقضاء الموجود من الزوجات عند نزولها مهما يكن عددهن . ومن المستبعد عقلا أن تكون ـ كما يزعمون ـ تنظيما أبديا للسير عند تعدد الزوجات الى أربع (أو الى ثمانى عشرة كنظريات المتطرفين) . مستبعد هذا عقلا ، الا اذا قيل ان الله الغى قوله : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة » أو انه مع ايجابه على الناس تشغيل عقولهم فانهم يجوز لهم تأويل كلامه بما يخالف مقتضى العقل ، ولو حكم العقل بأن ما يذهب اليه هو الاولى . ومن ذا الذى يقول ذلك ؟

* ومتى فهمنا عبارة « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » على هذا الوجه المعقول الموافق لاصول التشريع ابعدنا عن نصوص القرآن شبهة التعارض والاشكال والنسخ ، وعن الدين شبهة ظلم النساء المتزوجات فعلا اذ ذاك بلا موجب اجتماعى أو دينى ، وعن مسلمى ذلك الوقت مضض العنت اللازم عن تنفيذ مثل تلك الاحاديث التى يروونها عمن يقولون ان النبى امرهم بترك الزائد عن اربع من النساء

* وخشية سوء التاويل لا يفوتنى هنا تكرار القول بأن القرآن الكريم لم يحرم تعدد الزوجات بنص صريح قاطع خاص ، بل انى كنت ذكرت فى حديثى الاول أنه يحرم التعدد فواضح من الحديث ذاته أن ذلك استنتاج من الآيتين (رقم ٣) و (رقم ١٢٩) واحتياط منى بصفتى مسلما يحب أن يعنى بتقرير ما يغلب على ظنه انه هو المقصود للنصوص الواردة بكتاب شريعته

* أما ما اعترض به من أن القرآن (لو أراد تحريم تعدد الزوجات لنص على هذا .. الخ) فيبدو أن أساسه ما تلقفه حضرة المعترض من كلمة « بتاتا » التى

وردت في حديثي ، تلك الكلمة التي توهم بظاهرها انه تحريم مطلق لا مثنوية فيه . فانا اعذره في اعتراضه . ولكني أعتب عليه لتركه ما في تفصيل الحديث وتلقفه تلك الكلمة الشاردة لبناء الاعتراض ، وهو لابد عالم بأن المحادثات الشفوية ، وبخاصة في مثل هذه الموضوعات الحساسة ، غالبا ما يلابسها التشدد في تأييد الاعتقاد فلا تخلو من شرود بعض الالفاظ . وبقطع النظر عن هذا ، فان ما يقوله الآن هنا غير قويم لاننا جميعا نعرف — كما أشرت اليه من قبل — ان الدين الاسلامي عالج نقائص العرب تدريجيا مع الاناة والتلطف والابتعاد عن كل ماينفرهم بلا مقتض . ومسألة تعدد الزوجات كانت من العادات المتأصلة فيهم ، فمصادمتهم بتحريمها بالنص القاطع القاسي لا محل لها . لكنه اتخذ لهذا أسهل طريق العدل بين الزوجات ، فكانت وسيلة سائغة من شأنها — او اخذ بها — ان تكون موصلة الى الغرض غاية التوصيل، بل انه — كما أفهم — لطف بهم فلم يكلفهم في الموجود من الزوجات الا العدل المستطاع ، ولم يجعل حكم الاقتصار على واحدة عند خوف عدم العدل نافذا في هذه الموجودات واذن فما محل اعتراض حضرة الاستاذ المعترض ؟ انما المحل للاعتراض هو دعواهم على الآية انما تحدد للزوجات المحلات اطلاقا بأربع . ان هنا مواطن القول بأن القرآن لو اراد لتعمد ان يقول بعبارة بسيطة موجزة : (يحل نكاح النساء الى اربع) او (يحرم اكثر من اربع) . بل بما ان عدم الزيادة على اربع هو من باب محرمات النكاح — كان من الاولى ايضا ان يذكر أمره به في الآية « حرمت عليكم امهاتكم » بان يأتي بعد عبارة «وان تجمعوا بين الاختين » فيقول : (ولا ازيد من اربع الا ماقد

سلف) ــ او كان يذكره استقلالا كما ذكر « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم » . ثم هو لا يحتاج فى تسويغ هذا التحريم لشىء من العلل لان العلة واضحة

منهج القرآن والأصل المتبادر فى هذه المسألة

* وينبغى لى ان اسارع الى القول بأن افعال الله تعالى تقوم على الحق ودينه يقوم على الحق . والعدل هو ميزان الحق أى هو الطريق الوحيد الممكن للحق فى هذا الوجود ، وليس للحق من ميزان غيره . ولذلك تجد القرآن الكريم يشيد بالعدل ويحث على تحريه فى كل منحى من مناحى الاعمال المقصودة للدنيا أو للآخرة . وما هذا الا ليتحقق فى ملكوت الله قيام الحق . وفيما عدا الحق المعلوم من الدين بالضرورة كوجود الله وقدرته والبعث والحساب وما شاكل هذا مما علينا اعتقاده ، فان العدل الذى هو وسيلة التمكين للحق أمر نسبى يتغير مجراه بحسب الاحوال والظروف . فمن بيده تدبير أمور العباد يلاحظ ظروفهم ملاحظة دقيقة ، ويقر العدل فيهم موازنا دائما بين النفع والضرر فيما يأتى من التدابير وما يذر ، غير مجر فيهم الا ما هو نفع محض أو ما نفعه أكثر من ضرورة

* على هذه الوتيرة سار الدين الاسلامى فى تدبير أمور المسلمين . عالج احوال العرب بكل تؤدة وسار بهم رويدا رويدا بلا طفرة نحو ما كانوا ميسرين له من الكمال والرقى المادى . وكل يعرف كيف كان تدرجه فى كثير من الانظمة التى وضعها . وفى الموضوع الذى نحن بصدده الآن قد ترك القرآن الناس على حريتهم وعاداتهم يتزوجون أى عدد من النساء يريدون . وغير

صحيح ـ فى نظرى ـ انه حد من هذه الحرية نصا اى تحديد . بل كل الامر انه نبههم الى القاعدة الاساسية فى تشريعه ، وهى مراعاة العدل والابتعاد عن مزالق الجور ، فأوجب على المسلم عندما يقوم فى نفسه الخوف من عدم العدل أن يقتصر على زوجة واحدة . ثم أكد هذا المعنى تأكيدا لا هوادة فيه بقوله : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » . فأصبح الاصل الواجب الذى يحتذيه كل مسلم يريد الاحتياط لنفسه هو الاقتصار على زوجة واحدة

* وهنا يعرض السؤال الآتى : الا هوادة فى هذا الاصل ولا محيص عنه أصلا ؟

والجواب حاضر ميسور . وهو ما قرره السلف ويقره العقل من أن الشرط اذا انتفى بطل المشروط ، ومن أن العلة الموجبة اذا زال المعلول ، ومن انه لا تكليف بما لا يطاق ، ومن ان الضرورات تبيح المحظورات ــ تلك القواعد التى بها مصادر اساسية فى القرآن ذاته ، كقوله تعالى : « واذا حللتم فاصطادوا » وقوله : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » وقوله : « وما جعل عليكم فى الدين من حرج » وكقوله بعد تحريم بعض أصناف الطعام : « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه »

* وهذا يبين لك حل التعديد فى حالتين ، الاولى اذا انعدم الشرط بأن انتفى موطن خوف الجور بتاتا والثانية اذا قضت الضرورات الماسة باباحة التعديد ولو مع قيام خوف الجور

فاذا فرض ان للرجل زوجة مرضت ، واصبحت نهائيا فى حال لا تصلح معها للزوجية ، فمثلها يستحيل أن تكون محلا لتحقيق العدل فى القسم ، وكل ما ينبغى من

العدل فى حقهـا انمـا هو اجراء النفقة عليهـا بالمعروف بحسب حاجتها ، كما يجريها الرجل على ابيه او أمه او أخته أو غيرهم ممن تلزمه نفقتهم · فهذه الصـورة وما قد يشبهها لا مانع شرعا ولا عقلا يمنع فيهـا من التزوج ثانية

ثم ان الامم قد يقوم فيها من الظروف ما يقضى عليها حتما بتعديد الزوجات ، كأن تدخـل امة فى حرب تقضى على كثير من رجالها فيقل عدد سـكانها وتتضاعف فيهم نسـبة الاناث ، ويكون لا محيص من تعـديد الزوجات تكثيراً للنسـل من الذكور الذين يرفعون الامة من وهدتها. فهذه ايضا صوره تبيح تعديد الزوجات . اذ الضرر من خوف الجور فيها لا يصح أن يقام له وزن بجـانب ذلك النفع العظيم الذى يأتى به التعديد ، وهو المحـافظة على كيان الامة ومنع تقوضه بسبب قلة رجالهـا وصيرورتها هدفا لاعدائها

* وانت اذا دققت النظـر وجـدت ان فكرة تحقيق العدل هى أيضا القاضـية بتعـديد الزوجات فى مثـل الصورتين السابقتين . ذلك أن الضرورة الطبيعية تقضى على الرجل بمبـاشرة الاختـلاط الجنسى ، والزنا محرم عليه شرعا ، وامرأته فى الصـورة الاولى لا تصـلح لهذه المباشرة ، فمن العدل فى حقه أن تبيح له التزوج بغيرها والا فقد ظلمته بتكليفه مالا يطاق ، وكذلك من العدل فى الصورة الثانية عـدم تعريض الامة للهـلاك بحرمانها من تقوية نفسها ، ولا وسـيلة الى هـذه التقوية الا بتكثير النسـل من الذكـور ، ومظنته انمـا هى اباحة تعديد الزوجات

وحاصل ما تقدم أن الاصل في الاحوال الاعتيادية هـو الاقتصار على زوجة واحدة ، وان هذا الاصل قد يقضى

العدل نفسه بالخروج عليه فى بعض الصور ، ولكنها تكون صورا استثنائية تقدر بقدرها ، ومن بيده أمر السياسة الشرعية يلاحظ هذا ويأمر به بحسب مقتضيات الاحوال

خصوصيات النبى

* بعد هـذا لك أن تسأل : اليس للنبى خصوصيات وأذا كانت فما هى ؟

والجواب أن له خصوصيات ولكنها فيما يتعلق بالزواج ليست خصوصيات تمتع . بل خصوصيات حرمان او تكاليف مست اليها الضرورة لتحقيق المصالح الدينية والاجتماعية ، وقضت بها السياسة الشرعية القائم هـو — ودون غيره — باجرائها

انك اذا قرأت سورة الاحزاب وجدت فيها عبـارة خاصة بزينب بنت جحش وزيد بن حارثة معتوق النبى ومتبناه الذى كانوا يدعونه (زيد بن محمد) كعادة العرب فى الادعياء . ثم عبارة أخرى بعدها بقليل خاصة بما أحله الله للنبى من الازواج

وكلتا العبارتين يظن من يأخذ بظاهرهما انهما خصوصيتا تمتع اختص بهما النبى • والواقع ان اولاهما بلية ابتلى بها لضرورة التشريع المناسة ، والثانية خصوصية يكاد كل ما فيها يكون مشوبا بالحرمان كما سترى :

* يظن بعضهم فى قوله تعالى : « واذ تقـول للذى أنعم الله عليه أمسـك عليـك زوجك واتق الله وتخفى فى نفسك ما الله مبديه ، وتخشى الناس والله أحق ان تخشاه . فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها » . يظنون أن الذى كان يخفيه النبى فى نفسه ويخشى فيه الناس دون الله هو ميله لزينب بنت جحش ، ويحسبون أن الله يعتب

عليه لعدم تصريحه بهذا الميل خشية تعيير الناس له .
ولكن لا ريب ان هذا الظن اثم . اذ ما محل العتب على رجل يحب امرأة ويكتم حبها ؟ هل الاصل الاخلاقى ان الرجل عليه أن يلغط بين الناس مشهرا بنفسه وبمن يحبها ؟ أم أن الاخلاق الكريمة توجب كتمان الحب والتستر فيه ؟ وعلى الاخص متى كان حاصلا بالمخالفة لعادات القوم وتقاليدهم ، وذلك حتى لا يفضح الرجل نفسه وغيره ؟ أليس ان من افشى حبه كشف ستر نفسه فكان فى عرف الناس مجنونا ، ومثله عند العرب مجنون ليلى ومن أشبهه ؟ أو كان بالاقل مستهترا ، ففسقه الناس ، وتنقصيوه مهما علا مركزه كامرىء القيس الذى لقبوه بالملك الضليل ؟ واذن فمن المستحيل خلقيا وعادة أن يكون مراد الآية ما ظنوه ، بل ان هذا الظن — كما نقول — اثم ، واثم كبير

* والحق انك لو التفت ، فى آخر الآية الرابعة من نفس سورة الاحزاب ، الى قوله تعالى : « وماجعل أدعياءكم ابناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل » . ثم الى قوله عقب هذا الآية الخامسة . « ادعوهم لآبائهم هو اقسط عند الله ، فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم فى الدين ومواليكم .. الخ » — لو التفت الى هذا لعلمت أن الله تعالى أراد ابطال نظام التبنى كما هو معروف عند العرب ، وذلك لفداحة نتائجه التى منها خلطهم المتبنى بنسب متبنيه ودعوتهم اياه كذبا لغير ابيه الحقيقى ، فأشار فى النصوص المذكورة الى ذلك الخلط وعابه ونهى عنه

ولما كان التبنى من المباحات يأتيه من يريد ويهمله من يريد . وابطاله يتحقق بمجرد الكف عنه ، وهذا الكف أمر سلبى يستوى فيه كل تارك له سواء أكان

الامساك من جانبه اطاعة للنهى عنه أم كان لسبب آخر ، فلهذا قصد الله الى شىء عملى ينهر النـــاس ويثبت فى قلوبهم ضرورة العمل بما يريده من ابطال ذلك النظام . واذا كان أخطر نتـائج التبنى واظهرها اغراقا فى الكذب والتلبيس اعتبـارهم المتبنى كابن الصلب حتى من حيث تحريم حليلته على متبنيه سواء طلقها هو أو مات عنها . فقد أختار الله ابطال هذه النتيجة ، وان يكون ابطالهـا بفعل ايجابى لا مستتر ولا وقتى ، بل علنى ظاهر ومستمر باق بين الناس ، وذلك لما رآه من أن مثل هذا الفعـل هو وحده الذى تقوم به الحجة ويتحقق المقصود

واذ كان من البعيد عادة أن يحـدث فى العرب مثـال رجل متبنى كزيد بن حارثة له أمراة يختلف معها ويطلقها أو يموت عنها ثم يأتى متبنيه فيتزوجها ـ اذا كان هـذا الحادث فى ذاته بعيد الوقوع فى البيئات العربية لشذوذه فيها كل الشذوذ ، فقد اختار الله النبى ليكون هو مثال المتبنى الذى يدور على شخصه تحقيق موجب التشريع . وواضح انه انما اختار هذه الشخصـية الفذة البـارزة لتكون الاحدوثة فى النـاس اسـير ، والتسامع بهـا آكد وأوفى ، والعـلانية فيهـا أعم ، والحجة أبلغ . ثم جرت المقادير بأن يختلف زيد وزوجته . فالنبى الذى اختاره الله لذلك الغرض كان من الطبيعى أن يتأذى من تنفيـذ ما أمر به من ترك زيد يطلق «زينب» حتى يتزوجها هو من بعد ، وكان طبيعيا أن يتراخى فى هذا التنفيذ ، وكان طبيعيا جدا أيضا أن تدفعه غريزة الحياء وكرم النجـار بادىء الراى الى ما يشبه معارضـة هـذا الامر بالنصح لزيد أن يمسك زوجه ويتقى الله ، ففعل مضـطرا على رجاء أن ينظر الله الى ما هو واقع فيه من المشقة فيخفف عنه ، كما جرت عادته تعالى معه فى مثل هذا من المآزق

فالذى اخفاه فى نفسه ليس ميله لزينب كما ظن بعض الظانين ، بل هو تأذيه ، وهو ـ قبل أن يكون نبيا ورسولا ـ انسان بشر يجد من أشق التكاليف على نفسه أن يبادر الى تبليغ أمر الله فى هذا الموضوع ، وأن يسارع الى العمل على تنفيذه ، وأن يعرض نفسه بهذا أمام قومه لتهمة شنيعة عندهم ، هى أنه أعان على تطليق زيد لزينب كيما يتزوجها ، خروجا على تقاليدهم المتوارثة ، وذلك عوضا عن أن يعمل جاهدا على تصالحهما والتوفيق بينهما والا يصرفه هذا عن المسعى الحميد صارف ، كما هو المأمول منه والمنتظر من كريم أخلاقه فى مثل هذه الظروف .

وقول الآية « وتخشى الناس والله احق أن تخشاه » ليس سوى عتاب من الله له على تراخيه فى امتثال أمره وفى العمل على تنفيذه ، وباقى الآية نفسها وهو قوله تعالى : « لكيلا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم اذا قضوا منهن وطرا ... » يدلك دلالة واضحة على أن كل المقصود انما هو التشريع الذى أشارت اليه هذه العبارة الاخيرة . فكل ما فى الآية ترتيب مقرر محتوم للوصول الى هذا المقصود . وقول الآية الاخيرة « وكان أمر الله مفعولا » من ابلغ ما يكون فى الدلالة على عتاب النبى لتراخيه فى تنفيذ أمر الله الذى من شانه ومن حقه أن يكون مفعولا واقعا حتما على الرغم من اى ابطاء أو تراخ .

وقول القرآن من بعد : « ما كان على النبى من حرج فيما فرض الله له سنة الله فى الذين خلوا من قبل وكان أمر الله قدرا مقدورا . الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا الا الله ، وكفى بالله حسيبا » ـ هذا القول أيضا بالغ فى الدلالة على صدق ما أسلفنا من أن علة تراخى النبى انما هى تحرجه وتأذيه ذلك التأذى الذى اشرنا اليه ، وبالغ فى الدلالة أيضا على أن الموضوع

هو أمر قـد جرت به ارادة الله وقدره مما لا حـرج على النبى فى المسارعة الى تنفيذه ، ومما لا محل له لان يخشى فيه أحدا سوى الله

فانت ترى من كل هـذا أن مسألة زينب وزيـد بن حارثة التى طالمـا طنطن بهـا المرجفون هى فى حقيقتهـا المفصلة فى القرآن بلية ومحنة للنبى استحق العتاب على تأذيه منها وعدم المبادرة الى الامتثال لها ، وليست تمتيعا له كما يزعمون

* أما العبارة الثانية الواردة فى سـورة الاحزاب فهى قوله تعالى : « يا أيها النبى انا أحللنا لك أزواجـك اللاتى آتيت أجورهن ، وما ملـكت يمينك ممـا افاء الله عليك ، وبنات عمك وبنات عماتك وبنـات خالك وبنـات خالاتك اللاتى هاجـرن معك ، وامرأة مؤمنـة أن وهبت نفسها للنبى ان اراد النبى أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين . قد علمنا ما فرضنا عليهم فى ازواجهم وما ملكت ايمانهم لكيلا يكون عليـك حرج وكان الله غفـورا رحيما »

يقولون ان هذا الكلام اتى بخصوصية للنبى ولا سيما فى تعقيب القرآن عليه بقـوله : « ترجى من تشـاء منهن وتؤوى اليـك من تشـاء ، ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك »

* وأقول مبدئيا : ان سياق آية التحليل المصـدر بها هذا الكلام يدل على أنها نزلت كما هى دفعة واحدة . وقد جاء من بعد فى نفس السورة قوله تعالى : « لا يحل لك النساء من بعد .. »

وظاهر هذه العبارة الاخيرة قد يدل على أن آية التحليل نزلت بعد أن كان النبى قـد تزوج كل من تركهن عنـد وفاته . لكن هـذا الفهم يمنـع منه ما ورد فى الآية من

قولها (وامرأة مؤمنــة ان وهبت نفســها للنبى ان أراد النبي أن يستنكحها) هذه العبارة الشرطية التى لا يمكن أن يقع الحدث فيها الا مستقبلا . واذن يتبين القول بأن البعدية فى قول الآية الاخــرى « لا يحل لك النســاء من بعد » ليست بعدية زمان بل هي بعدية اعيان اى غيرية ، وبأن آية التحليل تبيح للنبى أنواعا من الازواج معينة فيها بالتحديد ، ليس له غيرها ، وان من ضمن هذه الانواع طبعا من كن موجودات عنده بالفعل وقت نزولها ، ويجب طبعا ان يكون منها من حلل له النص أخذهن بعد نزولها

بعد هذا أقول انى على اى حال لست أجد فى كلام آية التحليل التى نحن بصددها شيئا خاصا يفيد تمتيع النبى بمــا لم يكن متمتعا به غيره من المســلمين الذين صحبوه وشايعوه الى ما بعد واقعة الاحزاب التى نزلت الآية فى سورتها . بل ان الرخص التى يتضمنها كلام الآية كادت كلها تكون مقترنة بالشقة والتضييق فى تفصيلها كما شيبت بهما من بعد فى جملتها

* أما من جهــة التفصــيل فأنت ترى من قولـــه « اللاتى آتيت أجورهن » ان الله لم يحل للنبى الزوجة الا اذا كان قد عجل لها المهر ، مع أن للمسلم أن يتزوج ويبــاشر حقــوق الزوجية بدون تعجيــل المهر . وانى بمقارنة ما تردد فى هذا البحث من آيات القــرآن وجملها بعضها ببعض لا أشك فى أن هذه الجملة ليست تصريحا بحل زواج مستقبل ، بل هى اقرار لحل نوع الزوجات الاجنبيات المهيرات الموجودات قبــلا عنــد نزولها . واســتعمال القرآن صيغة الماضى فى « آتيت أجورهن » يتمشى مع هذا الفهم وقد يؤيده . ويغلب على ظنى أن هؤلاء هن اللواتى كن موجودات عنده وقت نزول « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » كسودة وعائشــة

وحفصة (دع زينب بنت جحش التى لها شأن خاص)
وإذا صح رأيى وفرض أن النبى كان باقيا فى ذمته لآية من أولئك الثلاث شيء من مهرها ، فانه لا شك قد اضطرب عند نزول هذه الجملة ووفى لكل منهن ما قد كان باقيا فى ذمته لها من المهر حتى تستمر حلالا له .
فالنبى بهذا قد ضيق عليه وحرم مما لم يحرم منه اى مسلم

وكذلك مما احل للمسلم ان ينكح ما ملكت يمينه اطلاقا ، ولكن هذا الاطلاق قيد فى حق النبى بقول الآية « مما أفاء الله عليك » فلم يحلل له من ملك اليمين الا من كان سببا من فيء الحرب ، أما الرقيقات اللاتى تباع فى الاسواق فلم يحلل له شيء منهن كما هو محلل لكل مسلم

وكذلك لكل مسلم أن يتزوج بنت عمه أو بنت عمته أو بنت خاله اطلاقا ، أما النبى فحرم من هذا الاطلاق بقول الآية : « اللاتى هاجرن معك » . أى أنه منع من تزوج أية من قريباته هؤلاء ما لم تكن قد هاجرت معه من مكة الى المدينة

والذى أفهمه فى مسألة المرأة المؤمنة التى تهب نفسها للنبى ، أنها تصور حال فئتين من النساء : أولاهما المنقطعات اللواتى لا عائل لهن فيترامين على من يتوسمن فيه القيام بمعاشهن ، فهى كما نقول الآن فى العامية (تلقيحة) ، وثانيتهما المؤمنات الصالحات اللواتى يلذن بالنبى تدينا وتقوى ، ويكون من شأن النبى حمايتهن مروءة وتدينا وتقوى . فمؤمنة الصورتين داخلة فيما أشار اليه لفظ الآية . ولكن الله فى لطفه بالنبى وفى علمه بفقره وعدم استطاعته الانفاق على تلك اللائذات ، وفى علمه فوق هذا هذا بأن مشاغله الدينية قد لا تسمح له بقبول كل وافدة

منهن ، أشار بقوله « إن أراد النبى أن يســـتنكحها » الى عدم احراجه الى النهاية فى هذه البلوى ، فقرر لهذا أنه ليس مكلفا حتما بزواج كل طارئة من تلك الوافدات ، بل انه حر مختار فى القبول وعدمه . وجلى أن ترك هـــذه الحـــرية للنبى كان ضروريا كل الضرورة ، لان المرأة المؤمنة التى تهب نفسها للنبى قد تكون مجذومة أو مصابة بمرض آخر معد أو مشهورة فى القوم بســوء السلوك فى ماضيها ، أو قد تكون متدينة مجذوبة قريبة من الجنون. ومنصـــب النبى لا يحتمل البتة تعريضه للعدوى ، ولا للتعيير وسوء القالة ، ولا ان يكون بيته مستشفى مجاذيب .. فترك الحرية له فى القول كان ـ كما أقول ـ ضروريا حتى يقدر حال كل وافدة وينظر ما اذا كانت مصلـــحة الاخلاق والدين والاجتماع تقضى عليه بقبولها وحمايتها فى بيته أم لا

والحاصل أن تفاصيل الآية دالة على حرمان النبى مما لم يحرم منه المسلمون ، وعلى تكليفه بما لم يكلفوا به . وشبهة الميزة التى تتراءى فى مســألة المؤمنة التى تهب نفسها للنبى هى شبهة وهمية ، وليس من الانصاف أن يقال عنها انها ميزة تلقاء ما بها من عظيم البلوى . وكما تدرك أنها فى الحقيقة بلوى وبلوى عظيمة ، بحسبك ان تتخيل أن الحكومة المصرية مثلا أصدرت قانونا يلزم كل من تولى رياسة الوزراء أو مشـــيخة الازهر أن يتزوج أية امرأة مصرية مؤمنة تعرض نفسها عليه ـ بحسبك هذا لتدرك يقينا ان يوما واحدا لا يكاد يمضى على صدور مثل هذا القانون حتى يضج الرئيس أو الشـــيخ ويفر من منصبه ، وهذا حتى لو كانت الوافدات أبكارا مكنونات مكفيات المئونة ، لا أرامل أو مطلقات من المسنات المعدمات المستميتات

* ذلك من جهة التفصيل . اما من جهة الاجمال فان المقرر لكل المسلمين ان الرجل اذا ماتت نساؤه او طلقهن فله أن يتبدل بهن غيرهن فى حدود المشروع . لكن النبى حرم من هذه الميزة التى يتمتع بها كل المسلمين . وجاء هذا الحرمان عاما ساريا حتى على نسائه اللاتى كن عنده قبل نزول هذه الآية ، كسودة وعائشة وحفصة وزينب . قال تعالى بعد ما تقدم : « لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن الا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شىء رقيبا » ! ارايت هذا الحرمان ؟ ! ثم ارايت هذا التحذير بل التهديد الذى بالجملة الاخيرة ؟ ! أفلا تحس كأنما هذه الجملة ترسم أمام نظر النبى لوحة رهيبة تتراءى فيها عين القدر شاخصة اليه محملقة فيه ترقبه وترصده لترى هل يطيع أو يعصى فيبوء بالرضوان أو بالعتاب ؟!

* لننظر الآن كيف كان فى العمل أخذ النبى بنص آية التحليل التى نحن فيها :

ان القرآن ــ كما أسلفت لك من التدليل ــ لم يمنع تعدد الزوجات بنص صريح خاص ، بل ترك العرب أحرارا فى تزوج أى عدد يريدون ، وكل ما اشترط عليهم أبديا هو الاقتصار على واحدة عند خوف عدم العدل بين المتعددات ولكنه بين مراده بهذا فجعله ، فيما يتعلق بالموجودات وقت الاستفتاء ، آيلا الى مراعاة العدل المستطاع بينهن ، وأنزل لهذا قوله « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة »

فكل أزواج النبى اللاتى كن عنده وقت نزول هذا القول واستمررن الى وقت واقعة الاحزاب فى السنة الخامسة من الهجرة ونزول سورتها ، كان شأن النبى فيهن كشأن باقى المسلمين فى نسائهم اللاتى كن عندهم

وقت نزول القول المذكور أى (فلا تميلوا كل الميل ..) واستمررن الى وقت واقعة الاحزاب ونزول سورتها أو الى ما بعد ذلك

* ولست أعرف بالضبط تاريخ نزول عبارة « فلا تميلوا كل الميل » ولا من هن اللواتى كن عنده وقت نزولها ، ومن هن اللواتى أخذهن بعد نزولها . ولكن المعروف على كل حال أن سودة وعائشة وحفصة ، هؤلاء الثلاث هن من أوليات من كن عنده فى أوائل سنى الهجرة ، وكان معهن رابعة هى زينب بنت خزيمة أخذها فى السنة الثالثة وتوفيت فى الرابعة قبل واقعة الاحزاب . فهؤلاء الثلاث (او الاربع) هن اللواتى كن عنده وقت نزول قوله تعالى : « فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة » ذلك القول الذى بين ـ على الوجه الذى أسلفنا ـ بعبارة « فلا تميلوا كل الميل » وبديهى أن شأن النبى فيهن كان كشأن كل المسلمين من جهة حلهن له وعدم التزامه بالعدل بينهن الا بقدر استطاعته

فاذا فرضنا أن الست الباقيات قد اخذهن بعد نزول العبارة المذكورة ـ سواء أكان أخذه لكلهن بعد واقعة الاحزاب أم أنه أخذ بعضهن قبلها ـ فانك فيما تقدم قد رأيت العلة التشريعية الخاصة بأخذه احداهن زينب بنت جحش وما لابس أخذها من البلوى . أما الخمس الاخريات فمنهن جويرية بنت الحارث سيد بنى المصطلق وصفية بنت حيي سيد بني النضير كانتا سبيتين أسرتا بعد غزو قوميهما وهلاك أبويهما وزوجيهما ، أى أنهما من ملك اليمين المباح اطلاقا للمسلمين من قبل . فلو أن النبى كان أخذهما عقب أسرهما فلا خصوصية له فى هذا ولا استثناء . ولكنه لم يأخذهما مباشرة بل ان هاتين السيدتين اللتين كانت لهما السيادة فى قوميهما بعد

هلاك أبويهما وقعتا في نصيب بعض العرب المحــاربين معه ، فلم تطق جويرية هذه الحال • فكاتبها من هي عنده على مال ليعتقها ، فاستنجدت بالنبى طالبة أن يعينها على قضاء مبلغ المكاتبة • ففى هذا الوضع الذى يستدر عطف الجماد مــاذا تنتظر ان يكون من النبى وهو من هو في سمو الخلق ورجاحة العقل ؟ دفعته المروءة والمصلحة الدينية الى استنقاذها هي وصفية بنت ســـيد بنى النضير ، وعدم تركهما لسوقة العــرب وهما العزيزتان ذلتا • انتشلهما بأن عمل على اعتاقهما وتزوجهما مثقلا على نفسه وحده بتحملهما • وهذه المواساة التى اندفع اليها كان من نتيجتها أن جذبت قوميهما الى الاسلام لاعتبارها مصاهرة من النبى لهم

ولقـــد يخطـر في بالك أن تقول ان النبى كان فى استطاعته قبول التجائهما اليه وان يحميهما فى بيته بعد أن أسلمتا وعتقتا من غير أن يتزوجهما . ولكن يفوتك أن النبى بوصفه القوام على الآداب والاخلاق فى الاسلام كان له أن يتحرج من هذا الذى يخطر ببالك . لانه لم يكن يقيم هو وعائلته في قصر فســيح مترامى الاماكن والبيوت كالقصور التى كانت من بعد للخلفاء ووزرائهم أو التى تراها للامراء والرؤساء اليوم • بل إن منزلـــه فى المدينة كان بالبداهة موجزا قليل الاماكن ، والمقيم به مهما تحرز لابد أن يطلع من النساء المقيمات معه فيه على بعض العورات التى لا يجوز بحسب أخلاق الاســلام أن يطلع عليها أجنبى • ولنفس سورة الاحزاب التى نحن فيها نزلت بآداب للنساء مما يزيد في ضرورة التحرج • أضــف الى هذا أن كثيرا من العرب كانت أخلاقهم غير مأمولة ، وكان بنفس المدينة كثير من المسلمين المنافقين الذين آمنت ألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم ، فكانوا متحفزين يتصيدون

أقل الشبه ضد الاسلام ونبى الاسلام ويجسمونها • وان النبى لم ينج من تقولاتهم فى مسألة الافك المشئومه ، فما ظنك لو أنه أدخل فى بيته سيدتين معروفتين مترفتين ممن لا يحل له الاطلاع على مواقع زينتهما شرعا ؟!! كل هذا يشهد بأن زواج النبى بهما كان هو الوسيلة الوحيدة المتعينة لامكان حمايتهما فى بيته حماية قوامها نوع الالفة المسقط لكل تحرج وكلفة ..

وأما الثلاث الباقيات وهن أمسلمة وأم حبيبة بنت أبى سفيان وميمونة بنت الحارث فهن من أشرف بيوت العرب .. وكن جميعا أرامل مسلمات صالحات بائسات • وكان أخذه لكل واحدة منهن له علة قوية هى أيضا ضرورة دينية أو اجتماعية ماسة ما كان يستطيع البتة تفاديها بوصفه القوام وحده على مصالح الاسلام والمسلمين

ولا مانع يمنعك من اعتبار هؤلاء الثلاث هن وجويرية وصفية أيضا من المؤمنات الملتجئات اليه المشار اليهن فى الآية ، وانه اختارهن من بين الوافدات عليه للاسباب القوية التى تجدها ، ولابد — فى كتب السيرة — عن سبب أخذه لكل منهن

* ولعلك قائل أيضا : اذا كان القرآن مع عدم منعه التعدد بالنص أوجب العدل أو الواحدة ، ، وقد صرح بأن العدل غير مستطاع للانسان فكيف اجاز هنا للنبى التعديد ؟

قول يخطر وسؤال يعن وشبهة أشرنا اليها عقب ايراد نص الآية . ولكن هل نسيت أن ماتحتج به هو الاصل وانه يخضع القاعدة : « الضرورات تبيح المحظورات » ؟ وهل تظن أن هناك ضرورات أمس وأقوى من تلك التى عرضت وأشرت اليها ، فلم يجد النبى فيهما بدا من الامتثال لقضاء الله أو من العمل بما توجبه المروءة والنخوة

ومكارم الاخلاق ؟ ولا شك عندى ان ما لم أشر اليه هنا من الضروروات ، وأحلت فيـــــه على كتب الســيرة لا يمكن أن يكون أقل مما أشرت اليه مسيسا واقتضاء .
ومن جهة أخرى هل بلغ بك اليأس من روح الله أن تظن انه يقدر على النبى اولئك المطلقات والارامل المنقطعــات ثم لا يخفف عنه هذا البلاء ؟ هون عليك ولا تظن هذا ، فان الواقع أن الله خفف عنه بقوله : « ترجى من تشاء منهن وتؤوى اليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك » . ولكون هذا التخفيف يشف ظاهره عن اعفائه من مراعاة العدل ، فانه تعالى بقوله : « ذلك أدنى أن تقر اعينهن ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن » قد نبه الى أنه أقر فى قلوب النساء عاطفة الرضــا بكل ما يأتيه النبى من التصرف الذى أبيح له معهن . واذ كان المقصود من العدل هو رضا النساء واطمئنانهن وهذا حاصل هنا بشهادة الله ، فقد توافر العدل وخرج النبى من عهدته، وسقطت الشبهة

* من كل ما تقدم ترى ان نصوص سورة الاحزاب ، التى قدر الله فيها على النبى أخذ زينب بنت جحش ، ثم أخذ ما أحل له غيرها من أولئك المطلقـــات والارامـل والبائسات ، هى نصــــوص كل ما فيها محن وتكاليف مشوبة بالمشقة والحرمان . ومصلحة الاسلام هى التى أوجبت على النبى تحملها ، ولو أنه كان حرا غير مقيد بأحكام الله وكان ممن يعملون لارضاء شــهواتهم لتخير لنفسه من حسان الابكار ما أراد

* واذن فلا محلّ لاقتحام خصــوصيات النبى فيما نحن فيه ، فان هذه الخصوصيات قائمة على مبــــادىء الضرورات التشريعية والاخـلاقية ، والنبى هو وحــده صاحب الســياسة الشرعية المكلف دون غيره بتنفيـــذ

ما تقضي به الضرورات تحقيقا لمصلحة الاجتماع . ومع ذلك فقد رأيت كم فى هذا التحليل من الحــــرمان ومن البلوى ومشقة الاوضاع

اما الذى نحن فيه فغير هذا . نحن ازاء نص فى الآية الثالثة من سورة النساء يقولون انه يصرح بزواج أربع اطلاقا ، وان النبى مستثنى منه ، اى انه عند تســاوى الاوضاع وعدم قيام ضرورة من الضرورات فللمســـلم اربع ، ولكن للنبى ان يزيد على أربع ، اى ولو بغير ضرورة ماسة أو مصلحة اجتماعية عامة . وهـــذا هو الذى لا أسلم به مطلقا ، بل انى اراه تحريفا للمبادىء وتطبيقــا للرخص فى غير موطن تطبيقها

سؤال آخر غير محتمل

* كأنى ببعضهم يقول اذا أطقنا مع الــكراهة قولك ان الاصل القرآنى يوجب الاقتصار على الزوجة الواحدة وأن الخروج على الاصل لا يجوز الا لضرورة ماســـــة تقدرها السياسة الشرعية بقدرها ، فانا لا نسـلم بما تقوله من أن نظرية اباحة التعدد الى أربع اطلاقا قــائمة على التسلل على لفظ «رباع» الوارد فى الآية ، والاعتماد عليه لتصويب ما استقر عليه الاجماع ، فهل أنت لاتحترم اجماع المسلمين ؟ أو هل أنت أعلم باللغة العربيـــة من أهلها العرب المسلمين الاولين ؟

هــذا ســؤال أوجهه الى نفسى قبل أن يوجهــه الى المغرمون بالجدل اللفظى . وجوابى عليه بسيط :

أما أن اطاقة رأيى لا تكون الا مــع الكراهــة فذلك لا يهمنى فى دينى ، لأنه لا يخرجنى من الجنة ولا يدخلنى النار . واستحقاق الجنة أو النار ليس بأمانيهم ولا أمانى غيرهم . انه رهن بآرائى أنا وبعملى انا دون آرائهم هــم

وعملهم هم . ثم هو متعلق بارادة الله ومشيئته ، وارادة الله ليست فى سند تحت اذنهم يحولونها كيف شـــاءوا لمصلحة من شاءوا وضد من شاءوا

وأما عن الاجماع ، فانى ما ناقشت قط فى حجته فى البيئات التى يتسلط فيها ولو كان فاسدا . انه أخـذ مجراه قضاء على الرغم منى ومن كل انسان . ولو كنت من المغرمين بالنساء لكان من الحمق أن أتزوج خمســا منهن ، لان السلطة العامة فى مصر تقوم فى وجهى وتفرق بينى وبين واحدة منهن ، رضيت أو أبيت . لكنى مـع هذا الانصياع لحكم القضاء اعتقـد ان الاجمـــاع الذى يسرى على المسلم ديانة له صـــــور ثلاث : الاولى ـ ان يقوم فى أساسه على نصوص قرآنية مسلم بصحة قيامه عليها مباشرة ، أو بطريق القياس الصحيح ، والثـانية ـ أن يقوم على سنة نبوية يطمئن الضمير الى صحتها والى صحة قيامه عليها مباشرة أو بالقياس الصحيح كذلك ، والثالثة ـ أن يكون اقرارا من النــاس كافة لعــادة من المباحات لم يأمر بها كتاب ولا سنة ولم يمنع منها كتاب ولا سنة ، لا مباشرة ولا بالقياس . وهـــذه الصـــورة الثالثة هى التى يصح أن يطلق عليها اصطلاح «الاجماع» أما الصورتان الاولى والثانية فان الدليل الشرعى فيهما ليس هو اجماع الناس انما هو نص الكتاب أو الســنة أو هو القياس الصحيح على نص أيهما . والمسألة التى نحن بصـــددها غير مقول ان فيها اجماعــا من القبيل الاصطلاحى المذكور بالصورة الثالثة ، بل يقولون ان الاجماع فيها قائم على العمل مباشرة بقوله تعالى : « فانكحــوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » وقوله من بعد : « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » . ولاشك ان الحكم ما دام مرده الى النص فان لكل مسلم ، وان

انصاع قضاء للاجمـــاع المرتب عليه ، ان يعترض ويبين مايعتقده فى الاساس من خطأ التأويل . فأنا مع انصياعى لما استقر عليه الاجماع فى بيئتنا المصرية وما وافقهـــا ، من أن للمسلم زواج أربع نساء لايسأل عن العدل بينهن الا بقدر استطاعته ــ صرحت وأصرح بأن الاساس القرآنى الذى يبنون عليه هذا الاجماع لا يصلح البتة لان يكون اساســا لرأيهم . واذ كنت لا اتطـاول انا ولا غيرى الى ادعاء العلم بالعربية كأهلها العرب المسلمين الاولين ، فانى ــ علما بقصورى هذا ــ لم آت فى بيانى بشىء الا مأخوذا عن شيوخ اللغة الاولين

واذن يرى أن السؤال الوارد براس هـــــذه الفقرة بعضه لا أهمية له والبعض لا انصاف فيه

سؤال آخر فى لب الموضوع

* يبقى معرفة كيف مال المسلمون الى عــدم التدقيق فى تأويل النص القرآنى وانحدروا الى القول باباحة الاربع اطلاقا ، ثم الى الاجماع فى بعض البيئات عليه ؟

مظنة الجواب على هذا السؤال هى تاريخ الفترة الاولى فى الاسلام من ابتداء الهجرة الى أواخر القرن الثانى الذى ابتدأ فيه شىء من التدوين . ومن المسلم به أن العرب كانوا أميين ندر منهم من يعرف القراءة والكتابة . والخلفـــاء الراشدون لم يعنوا بغير القرآن ، فهو وحده الذى نقلوه الينا غضا تاما كما أنزل . ومن المسلم به أيضـــــا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه منع كتابة الحديث اكتفـاء بالقرآن ولكى لا يشتبه شىء منه به ، ولم يقم فى مدة الخلفـــــاء الراشـــــدين ولا فى مدى بنى أمية مؤرخ دون الحوادث المعاصرة له ووصل الينا كتاب منه . بل ان عمر بن عبد

العزيز فى آخر القرن الاول أحس ـ كمـــا يقولون ـ بضرورة تحقيق الاحاديث النبوية وكتابتها ، خلافا لراى ابن الخطاب ، ولكن لم يتم هذا المقصود فى عهده . بل ان أقدم كتاب من الكتب المعتبرة الآن فى سيرة النبى هو ـ اذا لم يخطىء ظنى ـ لابن هشام المتوفى سنة ٢١٨هـ، اى انه كتب مدة العباسيين فى آخر القرن الثانى أو اوائل الثالث بعد نحو مائتى سنة من وفاة النبى • وكل كتب الحديث المعتبرة الآن جمعها أصحابها فى أواخر القرن الثانى وما بعده . واذا كان المدون أقرب الآثار الى الصحة فان هذا التقدير ظنى ، ولا مانع من أن يكون بعضهـــا موضـــوعا لاحقيقة له • خصوصا متى علمنا أن الاجماع تام على وقوع الوضع فى الاحاديث ، لاغراض سياسية وغير سياسية ، من أعداء الاسلام ومن المنافقين ، بل ومن بعض صـــالحى المسلمين

* ومن ناحية أخرى فان تلك الفترة الاولى من بعد الهجرة الى آخر القرن الثانى كانت كلها فترة نشر للدين وقتال لمن اعترض سبيل الدعوة اليه •قاتل النبى المشركين وغيرهم من العرب فى وقائع بدر وأحد والاحزاب وغيرها ، وعقب انتقاله الى الرفيق الاعلى فى أوائل الحادية عشرة من الهجرة اشتغل المسلمون فى خـــلافة أبى بكر بحروب الردة فى بلاد العرب نفسها ، تلك الحروب الدالة على أن بعض العرب الذين أسلموا كانوا أعرابا لما يدخل الايمان تماما فى قلوبهم . ومدة خلافة عمر وعثمان كانت كلهـــا عهد فتح فى فارس والشام وفلسطين ومصر وأرمينيـــا وغيرها • وفى مدة على قام الخلاف الحزبى وكانت الحرب الاهلية بينه وبين معاوية • ومدة الأمويين كلها كانت عهد فتح فى أفريقيا وأسبانيا وغيرهما وقمع ثورات حزبية

أو مذهبية الى آخر ما هو معروف بالتواتر من الاضطراب فيها وعدم الاستقرار

* فانت اذا تمثلت تلك الظروف التى كانت تلابس العرب فى فترة الاسلام الاولى ، وأضفت الى هذا ما تتيقنه بالمشاهد فى العصر الحاضر من أن أخلاق الامم تتدهور حتما ابان الحروب وعقبهـا الى حين ، لافرق فى ذلك بين غالب ومغلوب ، ولا بين متدين وضعيف الايمان ، ثم لو اضفت اليه أيضا أن الجنود فى كل أمة يدللون ويتجاوز لهم عن كثير من الآثام فى مقابل انهم وهبوا حياتهم نفسها طوعا وقدموها كرها فداء لوطنهم ولاهليهم وذويهم المتخلفين القاعدين .. اذا تمثلت كل هذا ، وأعملت عقلك لوصلت الى الاجابة على السؤال ، ولكانت اجابتك أصح من كل تاريخ مدون ، لان سندها المشاهدات والنواميس الاجتماعية التى لا تتخلف ، ومرجعها حكم العقل وحده لا شهادة شاهد يجوز عليه التلفيق عمدا أو سهوا فى رواية الحوادث وفى الحكم عليها

والذى يهدى اليه العقل ـ بعد استصحاب ما تقدم ـ ان شبان العرب الذين خرجوا للقتال كانت الضرورة الطبيعية تدفعهم الى الاختلاط الجنسى ، وكانت هذه الضرورة تتسلط عليهم كلما فرغوا من واقعة ، وحق لهم الخلو الى الراحة ، والاخلاد الى شيء من لذات العيش ومباهج الحياة . ولقد ترامت غزواتهم فى مواقع متعددة بكل قطر من تلك الاقطار الشاسعة التى فتحوها فى عهد عمر وعثمان وبنى أمية . فلا غرابة ولا شذوذ ولا استنكار فى عمل الجندى منهم اذا مالت نفسه ، فى فترة الراحة التالية للموقعة ، الى اجابة داعى الطبيعة العتيد ، ولا سبيل له فى هذا الا

التزوج ، لأن الزنا محرم عليه . والوقائع كانت متعددة ، والتنقلات كثيرة ، والطبع الداعي هو الطبع لايفتأ داعيــا

ولكن الجنود ـ اذا اراد الوحد منهم بعد احدى الوقائع أن يتزوج فوق من تزوجها بعد واقعــة سـابقة ـ كانوا يجدون قوله تعالى : « فان خفتم الا تعدلوا فواحـدة » مانعا من التعديد . كان الجنود يجدون امامهم هذهالعقبة، ولكنهم من جهــة أخرى يعرفون ان آباءهم واجدادهم المسلمين متزوجون قبل وفاة النبى (أو كانوا فى حيـاته وقبل وفاتهم هم متزوجين) بعـدة من النســاء ليس عليهم « اوماكان عليهم » الا العدل بينهن بقدرالاستطاعةعملا بقوله تعالى« فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة »كان الجنود يجدون هذا فيتأففون لسلبهم ميزة التعديد لمجرد تأخرهم فى الوجود، مع اختصاص كثير من القاعدين بها لمجرد تقدمهم فيه ، والحال ان هؤلاء القاعدين المتمتعين بكثرةالأزواج من عهد النبي بعيدون عن مواطن المشقة والهلاك ، وليسوا اجدر منهم بالامتياز . ومهما يكن حكم تلك العبارة وقتيا كما أسلفنا ـ فان واقع المشـاهدات والضرورات كان فى وجدانهم اقوى اثرا وأشهر فعلا من كل تفقه

* ذلك وضع تقوم الفطرة البشرية ذاتهــا دليــلا على حدوثه ولا تقبل لنفيه شـهادة أى شـاهد ، ومن المكابرة المماراة فيه . والعقل يحكم بأن تلك المفـارقة تدفع الجنــود الى التحلل من حــكم الآيــة والى تعديد النساء ، فيتزوج الرجل منهم واحدة أو اكثـر فى كل بلد قاتل فيه وانتصر . وانك لتعلم من المشاهـدات الآن أن الجندى ـ كما أسلفنا ـ مدلل وأنه يغتفر له مالا يغتفر للقاعد . اغتفر اذن أولو الحل والعقد للجنود هذا التجاوز . وبديهى أن السياسة الشرعية ما كانت تأبى

هذا الاغتفار ، لان النفع الذى كان يحدث للدين الاسلامى وللوطن الاسلامى من استرضاء الجندى وتحصينه من الزنا أكثر بكثير من اثم التعديد

* استمر الجنود اذن على التعديد كما اخال ، ولكنهم فى داخل ضمائرهم لم ينسوا أنهم لا يستطيعون العدل وان واجبهم ديانة ، الاقتصار على واحدة فما العمل ؟ ألم يعدموا من يهون عليهم هذا الوضع بالحيل الشرعية المأخوذ بها من عهد ابراهيم الخليل وايوب . تلمس المتلمسون لحفظ « رباع » فى الآية فحللوا لهم الاربع اطلاقا والزموهم الوقوف عندها . وظروف الفتح قد ساعدت على هذا الوقوف . فتحوا فارس وبعض بلاد الترك وأرمينيا والشام وغيرها ، وسبوا منها ما لايحصيه العد من النساء الجميلات اللاتى توزعوهن . وفى هذه السبيات المملوكات الجميلات ما يفى بالمقصود من الانسال وبالحاجة الجنسية ، وفيهن كل الغناء عن الحرائر المهيرات الثقيلات النفقة من عربيات وغير عربيات

ويغلب على الظن انه لولا هذه الظروف المسهلة لما تنازل الجنود عن التعديد ، ولاستحلوه الى ما فوق الاربع ، ولوجدوا من يعينهم على هذا ، كمن افتى بعض طوائف المسلمين الذين يقولون ان الآية تحلل تسعا ، بل ان الفاظها تفيد التكرار فتحلل ثماني عشرة ، ولعلك لوبحثت لوجدت معظم المفتين بهذا والآخذين به موالى من البلاد المفتوحة لم يخصهم من السبيات شيء ، ثم هم يستنكفون شراء الرقيقات لانهن من بلادهم المفتوحة ذاتها

* ولقد يخيل الى ايضا ان اولئك الجنود الذين استنوا تلك السنة قد شايعهم عليها أهلهم الذين قضت عليهم بعض الاسباب بالتخلف عن الخروج الى ميادين

القتال ، لان هؤلاء المتخلفين سواء منهم الشبان أو الشيوخ كانوا جميعا يعلمون ان لا محل لتدليلهم كالمحاربين فعلا ولا لمعذرتهم فى التعديد اذا أراد الشبان منهم التزوج باكثر من واحدة ، أو أراد الشيوخ — من الاولين ، السارى عليهم حكم « فلا تميلوا كل الميل » — الاستزادة من الازواج فوق الواحدة الباقية ممن كن عندهم وقت نزول هذه العبارة ، فكان من مصلحة الجميع المبادرة الى تحبيذ سنة الجنود والى تعميمها . وهؤلاء المتخلفون اذا كان لهم من غرائزهم دافع الى مناصرة السنة التى استنها الجنود فان السياسة الشرعية أيضا كانت ترى المصلحة فى هذه المناصرة . وذلك لان الحرب تهلك الجنود وتقلل عدد المواطنين ، ومن الواجب التغاضى عن العمل بالواحدة فى حق المتخلفين واباحة تعديد زوجاتهم لزيادة النسل الذى فى زيادته مصلحة الاسلام والمسلمين

ولقد كان أهم ما يشغل الناس بداهة هو الحرب وميادينها المختلفة وما تأتى به من الغنائم وما تكسبه للاسلام من انصار ، اما الزوجات وتعددهن أوعدم تعددهن فبديهى أنه كان من الامور الثانية التى لا يحسن أن يشتغل بها الرؤساء وأولو الحل والعقد والحرب قائمة على ساق وقدم . كما ان حالة التراخى الخلقى التى تصاحب فترات الحروب كانت صالحة كل الصلاحية للأخذ فى هذه المسألة بأى حل كان ما دام انها ليست من أصول العقائد التى لا هوادة فيها

* استمرت اذن عادة الاربع هذه التى أسسها الجنود — وأغلب شبان المسلمين وكهولهم كانوا جنودا — استمرت ودامت بدوام الحروب والثورات فى القرنين الاول والثانى . فلما جاء عصر التدوين فى آخر الثانى وأوائل الثالث ، كانت قد صارت من التقاليد القديمة

المستقرة المحببة الى المسلمين والملائمة لغرائزهم الموروثة عن آبائهم العرب من غابر الدهور ، فاضطر الفقهاء في كثير من الجهات الى مسايرتها وتدوين الواقع من متابعة الناس لها ، وتساهلوا فى تأويل سندها القرآنى كما تساهل فيه المحاربون الاولون

هذا ما أجيب به على السؤال ، وحاصله انى بالبداهة ملزم قضاء بمسايرة الاجماع فى مسألة تعدد الزوجات اطلاقا الى أربع فى بيئتنا المصرية ، ولكنى ديانة أراه غير قائم على سند من القرآن صالح لقيامه عليه ، بل أساسه عمل المجاهدين الاولين فى أول الاسلام واقرار من بيدهم السياسة الشرعية لعملهم ، وجنوح الفقهاء فى تسويغه الى تأويل النصوص بالشبهة اللفظية مسايرة لهم ، وما كان فى استطاعتهم غير هذا خصوصا وليست المسألة من العقائد التى تدعو الى التحرج ونبذ المسايرات

فهرس

صفحة

وكلاء مجلات دار الهلال

العـــــراق :	السيد محمـــــود حلمى ـ المكتبة العصرية ببغداد
اللاذقيـــة :	السيد نخلة سكاف
جـــدة :	السيد هاشم بن على نحاس ـ ص٠ب ٤٩٣
البحـــرين :	السيد مؤيد احمد المؤيد ـ ص٠ب ٢١
البـــرازيل :	Dr. Michel Tohmé, Rua Basilio Jafet No. 127, 5" and Sal 54, SAO PAULO — BRASIL
ســـيراليون :	Messrs. Allie Mustapha & Sons, P.O. Box 410, Freetown Siera Leone
ســـنغافورة :	M. Ahmed Bin Mohamad Bin Samit Almaktab Attijari Assharqi, P.O Box 2205, SINGAPORE
انجـــلترا :	ARABIC PUBLICATIONS DISTRIBUTION BUREAU, 7, Bishopsthorpe Road, London S. E. 26, ENGLAND
نيجـــريا :	Mr. Mohamed Said Mansour, Atlas Library Company, 126, Nnamdi Azikiwe Street LAGOS NIGERIA

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب الممتع سيرة بطل ضرب أروع الامثلة فى الوطنية والنزاهة والاخلاص والنبوغ والتضحية .. كان محاميا قديرا عف اللسان جم التواضع ، وكان كفئا نزيها من احرص القضاة على تحقيق العدالة ، وكان سياسيا بارعا من اخلص الزعماء لبلاده واكثرهم حكمة وأبعدهم نظرا

وقد كتبت هذه السيرة فى صورة مذكرات املاها الزعيم الوطنى عبد العزيز فهمى ـ بنفسه ـ على رئيس تحرير هذه السلسلة، فقام بتنسيقها وعرضها فى قالب تاريخى شائق يعطينا صورة صادقة لحياة هذه الشخصية النادرة ، كما يلقى ضوءا على مرحلة هامة من مراحل تاريخنا الحديث